

( وعلى جميع الأنبياء والمرسلين). فيقال: إذا ذكر الأنبياء لا يبقى لذكر المرسلين وجه لدخولهم في الأنبياء، فإن الرسول نبي وزيادة، ولكن هذا الإنكار ضعيف ويحجب عنه مجاوبين:

أحدهما: أن هذا سائغ، وهو أن يذكر العام ثم الخاص تنويهاً بشأنه، وتعظيماً لأمره، وتفخيماً لحاله، وقد جاء في القرآن العزيز آيات كريمات كثيرات من هذا، مثل قول.

قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾، وغير ذلك من الآيات الكريمات، وقد جاء أيضاً عكس هذا، وهو: ذكر العام بعد الخاص، قال الله تعالى حكاية عن نوح ﷺ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾، فإن ادعى متكلف أنه عُني بالمؤمنين غير من تقدم ذكره فلا يلتفت إليه.

الجواب الثاني: أن قوله: ( والمرسلين) أعم من جهة أخرى، وهو أنه يتناول جميع رسل الله سبحانه وتعالى من آدميين والملائكة، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمَنْ النَّاسِ﴾ ولا يسمى الملك: نبياً. فحصل بقوله: ( والمرسلين) فائدة لم تكن حاصلة بقوله: ( النبيين) والله أعلم.

وسمى نبينا محمد ﷺ محمداً لكثرة خصاله الحمودة، وكذا قاله ابن فارس وغيره من أهل اللغة. قالوا: ويقال لكل كثير الخصال الجميلة: محمد ومحمود. والله أعلم.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّكَ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - بِتَوْفِيقِ خَالِقِكَ، ذَكَرْتَ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ<sup>(١)</sup> عَنْ تَعَرُّفِ جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ<sup>(٢)</sup> عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ<sup>(٣)</sup> وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثُّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الْأَشْيَاءِ بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي بِهَا تُقْلَتُ، وَتَدَاوُلُهَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا بَيْنَهُمْ.

(١) قال الليث وغيره من أهل اللغة: الفحص شدة الطلب، والبحث عن الشيء. يقال: فحصت عن الشيء، وتفحصت وافتحصت بمعنى واحد.

(٢) وقوله: ( المأثورة) أي: المنقولة المذكورة. يقال: أثير الحديث إذا نقلته عن غيرك. والله أعلم.

(٣) وقوله: ( في سنن الدين وأحكامه) هو: من قبيل ما قدمناه من ذكر العام بعد الخاص، فإن السنن من أحكام الدين. والله أعلم.

فَارَدْتَ أَرَشَدَكَ اللَّهُ، أَنْ تُوقِفَ<sup>(١)</sup> عَلَى حُمَلَتِهَا مُؤَلَّفَةً<sup>(٢)</sup> مُخَصَّصَةً<sup>(٣)</sup> وَسَأَلْتَنِي أَنْ أَلْخَصَّهَا<sup>(٤)</sup> لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بِلا تَكْرَارٍ يَكْثُرُ. فَإِنَّ ذَلِكَ رَعْمَتٌ<sup>(٥)</sup> وَمِمَّا يَشْغُلُكَ<sup>(٦)</sup> عَمَّا لَهُ قَصْدَتٌ. مِنْ



## مقدمة مسلم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ<sup>(١)</sup> وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ<sup>(٢)</sup>.

(١) قال الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى: الحمد لله رب العالمين.

إنما بدأ بالحمد لله لحديث أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «كل امرئ ذي بال لا يبدأ بالحمد لله فهو أقطع». وفي رواية: «نحمد الله»، وفي رواية: «بالحمد فهو أقطع»، وفي رواية: «أجزم»، وفي رواية: «لا يبدأ فيه بذكر الله»، وفي رواية: «بسم الله الرحمن الرحيم». وروينا كل هذه في كتاب الأربعين للمحافظ عبد القادر الراوي سماعاً من صاحبه الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن سالم الأنباري عنه. وروينا فيه أيضاً من رواية كعب بن مالك الصحابي ﷺ.

والمشهور رواية أبي هريرة، وهذا الحديث حسن، رواه أبو داود، وابن ماجه في سندهما، ورواه النسائي في كتابه: عمل اليوم والليلة روي موصولاً، ومرسلاً، ورواية الموصول إسناده جيد. ومعنى أقطع: قليل البركة، وكذلك أجزم بالجميل والذال للمعجمة، ويقال: منه جزم بكسر الذال يجزم بفتحها والله أعلم. والمختار عند الجماهير من أصحاب التفسير والأصول وغيرهم: أن العالم اسم للمخلوقات كلها والله أعلم.

(٢) قال رحمه الله: ( وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين) هذا الذي فعله من ذكره الصلاة على النبي ﷺ بعد الحمدلة، وهو عادة العلماء رضي الله عنهم. وروينا بإسنادنا الصحيح المشهور من رسالة الشافعي، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد رحمه الله في قول الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ قال: لا أذكر إلا ذكرت أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله. وروينا هذا التفسير مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، عن جبريل، عن رب العالمين، ثم إنه ينكر على مسلم رحمه الله كونه اقتصر على الصلاة على رسول الله ﷺ دون التسليم. وقد أمرنا الله تعالى بهما جميعاً فقال تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ فكان ينبغي أن يقول: وصلى الله وسلم على محمد.

فإن قيل: فقد جاءت الصلاة عليه ﷺ غير مقرونة بالتسليم وذلك في آخر التشهد في الصلوات. فالجواب: أن السلام تقدم قبل الصلاة في كلمات التشهد، وهو قوله: سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته. ولهذا قالت الصحابة ﷺ: يا رسول الله قد علمنا السلام عليك، فكيف نصلي عليك؟ الحديث. وقد نص العلماء رضي الله عنهم على كراهة الاقتصار على الصلاة عليه ﷺ من غير تسليم. والله أعلم.

وقد ينكر على مسلم رحمه الله في هذا الكلام شيء آخر، وهو قوله:



التَّفَهُمُ فِيهَا، وَالِاسْتِنبَاطُ مِنْهَا.

(١) قوله: (توقف) ضبطناه بفتح الواو وتشديد القاف. ولو قرئ بإسكان الواو وتخفيف القاف لكان صحيحاً.

(٢) وقوله: ( مؤلفة ) أي: مجموعة.

(٣) وقوله: ( محصاة ) أي: مجتمعة كلها.

(٤) وقوله: ( الخصصا ) أي: أبيتها.

(٥) وقوله: ( فإن ذلك زعمت ) أي: قلت وقد كثر الزعم بمعنى: القول. وفي الحديث عن النبي ﷺ: زعم جبريل. وفي ضمام بن ثعلبة ؓ: زعم رسولك. وقد أكثر سيويه في كتابه المشهور من قوله: زعم الخليل كنا في أشياء يرتضيها سيويه، فمعنى زعم في كل هذا. قال.

(٦) قوله: ( يشغلك ) هو: يفتح الياء. هذه اللغة الفصيحة المشهورة التي جاء بها القرآن العزيز، قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا﴾ وفيه لغة رديئة حكاها الجوهري وهي: اشغله يشغله بضم الياء.

وَاللَّذِي<sup>(١)</sup> سَأَلْتُ - أَكْرَمَكَ اللَّهُ - حِينَ رَجَعْتُ إِلَى تَدْيُرُو، وَمَا تَوَوَّلَ بِهِ الْحَالُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَاقِبَةٌ مَخْمُودَةٌ، وَمَنْفَعَةٌ مَوْجُودَةٌ.

وَطَلَنْتُ حِينَ سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ ذَلِكَ،<sup>(٢)</sup> أَنْ لَوْ عَزِمَ<sup>(٣)</sup> لِي عَلَيْهِ، وَقَضَيْ لِي تَمَامَهُ، كَانَ أَوَّلُ<sup>(٤)</sup> مَنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِيَّايَ خَاصَّةً، قَبْلَ غَيْرِي مِنَ النَّاسِ. لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ، يَطُولُ بِذِكْرِهَا الْوَصْفُ.

إِلَّا أَنْ جُمِلَةَ ذَلِكَ، أَنْ ضَبَطَ الْقَلِيلَ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ وَإِتْقَانَهُ، أَيْسَرُ عَلَى الْغَرَّةِ مِنْ مُعَالَجَةِ الْكَثِيرِ مِنْهُ. وَلَا سِيَّيَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمَيِّيزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِ، إِلَّا بِأَنْ يُوقِفَهُ<sup>(٥)</sup> عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ.

فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذَا كَمَا وَصَفْنَا فَالْقَصْدُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ الْقَلِيلِ، أَوَّلَى بِهِمْ مِنْ أَرْذِيَاءِ السَّقِيمِ.

وَأَمَّا يُرْجَى بَعْضُ الْمَنْفَعَةِ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ، وَجَمْعُ الْمَكْرَرَاتِ مِنْهُ، لِخَاصَّةٍ مِنَ النَّاسِ. وَمَنْ رَزَقَ فِيهِ بَعْضُ التَّيَقُّظِ، وَالْمَعْرِفَةِ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ.

(١) ( للذي ) هو: بكسر الهمزة وهو: خير (عاقبة) وإنما ضبطه وإن ظاهراً؛ لأنه مما يغلط فيه ويصحف، وقد رأيت ذلك غير مرة.

(٢) قوله: ( تجشم ذلك ) أي: تكلفه والتزم مشقته.

(٣) وقوله: ( عزم ) هو: بضم العين. وهذا اللفظ مما أعنتي بشرحه من حيث إنه لا يجوز أن يراد بالعزم هنا حقيقة المبادرة إلى الأفعال، وهو:

حصول خاطر في الذهن لم يكن. فإن هذا محال في حق الله تعالى. واختلف في المراد به هنا فقيل: معناه: لو سهل لي سبيل العزم، أو خلق في قدرة عليه. وقيل: العزم هنا بمعنى: الإرادة. فإن القصد، والعزم، والإرادة، والنية متقاربات، فيقام بعضها مقام بعض. فعلى هذا معناها: لو أراد الله ذلك لي. وقد نقل الأزهري وجماعة غيره: أن العرب تقول: نواك الله يحفظه. قالوا: وتفسيره: قصدك الله يحفظه. وقيل: معناه: لو ألزمت ذلك، فإن العزيمة بمعنى اللزوم. ومنه قول أم عطية رضي الله عنها: نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا. أي: لم نلزم الترك. وفي الحديث الآخر: يرغبنا في قيام رمضان من غير عزيمة. أي: من غير إلزام. ومثله قول الفقهاء: ترك الصلاة في زمن الحبض عزيمة، أي: واجب على المرأة لازم لها، والله أعلم.

(٤) وقوله: ( كان أول ) هو: برفع أول على أنه اسم كان.

(٥) قوله ( يوقفه ) هو: بتشديد القاف. ولا يصح أن يقرأ هنا بتخفيف القاف بخلاف ما قدمناه في قوله توقف على جملتها؛ لأن اللغة الفصيحة المشهورة وقفت فلاناً على كذا، فلو كان مخففاً لكان حقه أن يقال: بأن يفقه على التمييز، والله أعلم.

فَذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - يَهْجُمُ<sup>(١)</sup> بِمَا أُوتِيَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْفَائِدَةِ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ جَمْعِهِ. فَأَمَّا عَوَامُ النَّاسِ الَّذِينَ هُمْ بِخِلَافِ مَعَانِي الْخَاصِّ، مِنْ أَهْلِ التَّيَقُّظِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَلَا مَعْنَى لَهُمْ فِي طَلَبِ الْكَثِيرِ، وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَلِيلِ<sup>(٢)</sup>.

(١) وقوله: ( يهجم ) هو: يفتح الياء وكسر الجيم، هكذا ضبطناه، وهكذا هو في نسخ بلادنا وأصولها. وذكر القاضي عياض رحمه الله: أنه روي كذا، وروي: يهجم بنون بعد الياء. قال: ومعنى يهجم: يقع عليها، ويبلغ إليها، وينال بغيتها منها. قال ابن دريد: انهجم الخباء إذا رقع. والله أعلم.

(٢) وحاصل هذا الكلام الذي ذكره مسلم رحمه الله: أن المراد من علم الحديث تحقيق معاني المتن، وتحقيق علم الإسناد والعليل. والعللة: عبارة عن معنى في الحديث خفي يقتضي ضعف الحديث، مع أن ظاهره السلامة منها. وتكون العلة تارة في المتن، وتارة في الإسناد وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع، ولا الإسماع، ولا الكتابة، بل الاعتناء بتحقيقه، والبحث عن خفي معاني المتن، والأسانيد، والفكر في ذلك، ودوام الاعتناء به، ومراجعة أهل المعرفة به، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه، وتقييد ما حصل من نفائسه وغيرها. فيحفظها الطالب بقلبه، ويقيدها بالكتابة، ثم يديم مطالعة ما كتبه، ويتحرى التحقيق فيما يكتبه، ويثبت فيه. فإنه فيما بعد يصير متمداً عليه، ويذاكر بمحفوظاته من ذلك من يشغل بهذا الفن، سواء كان مثله في المرتبة، أو فوقه، أو تحته. فإن بالمذاكرة يثبت المحفوظ، ويتحرر، ويتأكد، ويتقرر، ويزداد بحسب كثرة المذاكرة. ومذاكرة حاذق في الفن ساعة أنفع من المطالعة، والحفظ ساعات، بل أياماً وليكن في مذاكرته متحرراً الإنصاف قاصداً الاستفادة أو الإفادة غير مترفع على صاحبه بقلبه، ولا بكلامه، ولا بغير ذلك من حاله، مخاطباً له بالعبرة الجميلة الينة، فبهذا ينمو علمه، وتزكو محفوظاته. والله أعلم.



تختلف الدلالة بتركه، سواء جوزنا الرواية بالمعنى أم لا، وسواء رواه قبل تاماً أم لا. هذا: إن ارتفعت منزلته عن التهمة، فأما من رواه تاماً ثم خاف إن رواه ثانياً ناقصاً أن يتهم بزيادة أولاً، أو نسيان لغفلة، وقلة ضبط ثانياً، فلا يجوز له نقصان ثانياً ولا ابتداء إن كان قد تعين عليه أداؤه. وأما تقطيع المصنفين الحديث الواحد في الأبواب فهو بالجواز أولى، بل يبعد طرد الخلاف فيه، وقد استمر عليه عمل الأئمة الحفاظ الجلة من المحدثين وغيرهم، من أصناف العلماء. وهذا معنى قول مسلم رحمه الله: (أو أن يفصل ذلك المعنى) إلى آخره.

(٧) وقوله: (إذ أمكن) يعني: إذا وجد الشرط الذي ذكرناه على مذهب الجمهور من التفصيل.

(٨) وقوله: (ولكن تفصيله ربما عسر من جملة فإعادته بهيته إذا ضاق ذلك أسلم) معناه: ما ذكرنا أنه لا يفصل إلا ما ليس مرتبطاً بالباقي، وقد يعسر هذا في بعض الأحاديث فيكون كله مرتبطاً بالباقي، أو يشك في ارتباطه ففي هذه الحالة يتعين ذكره بتمامه، وهيته ليكون أسلم مخافة من الخطأ والزلل. والله أعلم.

فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدْأً مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتَيْهِ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ، فَلَا تَتَوَلَّى فِعْلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا تَوَخَّيْنَا<sup>(١)</sup> أَنْ تُقَدَّمَ الْأَخْبَارُ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْغَيْبِ مِنْ غَيْرِهَا وَأَنْقَى<sup>(٢)</sup> مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلُ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يَوْجَدْ فِي رَوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ<sup>(٣)</sup> كَمَا قَدْ عُرِفَ<sup>(٤)</sup> فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ.

(١) أما قوله: (توخي) فمعناه: نقصد. يقال: توخى وتاخى وتحرى وقصد بمعنى واحد.

(٢) وأما قوله: (وأنقى) فهو: بالنون والقاف، وهو معطوف على قوله: (أسلم) وهنا تم الكلام، ثم ابتداء بيان كونها أسلم وأنقى، فقال: من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش<sup>(٣)</sup>. وكذلك من قال الله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلْ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾. وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَوَثِّبْنَاهُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾: يجوز أن يكون للتعليل والله أعلم.

(٣) وأما قوله: (لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد وتخليط فاحش) فنصريح منه بما قاله الأئمة من أهل الحديث: والفقه، والأصول: إن ضبط الراوي يعرف بأن تكون روايته غالباً كما روى الثقات، لا تخالفهم إلا نادراً، فإن كانت مخالفته نادرة لم يخل ذلك بضده، بل يحتاج به لأن ذلك لا يمكن الاحتراز منه، وإن كثرت مخالفته اختل ضبطه ولم يحتاج بروايته. وكذلك التخليط في روايته واضطرابها إن نذر لم يضر، وإن كثرت

قال رحمه الله: (وقد عجزوا عن معرفة القليل). يقال: عجز بفتح الجيم، يعجز بكسرهما منه هي اللغة الفصيحة المشهورة، وبها جاء القرآن العظيم في قول: ﴿يَا وَيَلَنَّا أَعْجَزْتَ﴾ ويقال: عجز يعجز بكسرهما في الماضي، وفتحها في المضارع حكاهما الأصمعي وغيره. والعجز في كلام العرب: أن لا تقدر على ما تريد. وأنا عاجز وعجز.

ثُمَّ إِنَّا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مُتَّبِعُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ، وَتَأْلِيفِهِ عَلَى شَرِيطَةٍ<sup>(١)</sup> سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ، وَهُوَ: إِنَّا نَعْبُدُ إِلَى جُمْلَةٍ مَا أَسْنَدَ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثُ طَبَقَاتٍ<sup>(٣)</sup> مِنَ النَّاسِ، عَلَى غَيْرِ تَكَرَّرٍ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَفْنَى فِيهِ عَنْ تَرَدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ<sup>(٤)</sup> إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِإِعْلَافٍ تَكُونُ هُنَاكَ. لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ، الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ،<sup>(٥)</sup> يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍ. فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنْ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفْصَلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنَ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ<sup>(٦)</sup> عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا امْتَكَّنَ،<sup>(٧)</sup> وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسَرَ مِنْ جُمْلَتَيْهِ، فَإِعَادَتُهُ بِهِيْتِهِ، إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ، أَسْلَمَ<sup>(٨)</sup>.

(١) قوله: (على شريطة) يعني: شرطاً. قال أهل اللغة: الشرط والشرطة لغتان بمعنى واحد. وجمع الشرط: شروط، وجمع الشرطة: شرائط. وقد شرط عليه كذا بشرطه وبشرطه بكسر الراء وضمها لغتان، وكذلك اشترط عليه. والله أعلم.

(٢) قوله: (جملة ما أسند) يعني: جملة غالبية ظاهرة، وليس المراد جميع الأخبار المسندة، فقد علمنا أنه لم يذكر الجميع، ولا النصف، وقد قال: ليس كل حديث صحيح وضعت ههنا.

(٣) وقوله: (على ثلاث طبقات) هم: القوم المشابهون من أهل العصر. وقد قدمنا في الفصول الخلاف في مراده بثلاثة أقسام، وهل ذكرها كلها أم لا؟.

(٤) قوله: (أو إسناد يقع) هو: مرفوع معطوف على قوله: موضع.

(٥) وقوله: (الاحتاج إليه) هو: بنصب المحتاج صفة للمعنى. وأما الاختصار فهو: [إيجاز] اللفظ مع استيفاء المعنى. وقيل: رد الكلام الكثير إلى قليل فيه معنى الكثير. وسمي اختصاراً لاجتماعه ومنه: المختصرة، وخصر الإنسان.

(٦) وأما قوله: (أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث) فهذه مسألة اختلف العلماء فيها، وهي رواية بعض الحديث. فمنهم من منعه مطلقاً بناءً على منع الرواية بالمعنى. ومنعه بعضهم وإن جازت الرواية بالمعنى، إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا. وجوزها جماعة مطلقاً، ونسب القاضي عياض إلى مسلم. والصحيح الذي ذهب إليه الجماهير والمحققون من أصحاب الحديث، والفقه، والأصول التفصيل، وجواز ذلك من العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان، ولا



ردت روايته.

(٤) وقوله: (كما قد عثر) هو بضم العين وكسر المثناة أي: اطلع من قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ عَثَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ والله أعلم.

فَإِذَا نَحْنُ تَقْصِيْنَا<sup>(١)</sup> أَخْبَارَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ، أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ<sup>(٢)</sup> كَالصَّنْفِ الْمُقَدِّمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيهِمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ فَإِنْ اسْمُ السُّتْرِ<sup>(٣)</sup> وَالصُّدُقِ وَتَعَاطَى الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ<sup>(٤)</sup> «كَعَطَاءِ ابْنِ السَّائِبِ»<sup>(٥)</sup> وَزَيْدِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ<sup>(٦)</sup> وَلَيْثِ ابْنِ أَبِي سُلَيْمٍ<sup>(٧)</sup> وَأَضْرَابِهِمْ<sup>(٨)</sup> مِنْ حُمَالِ الْأَثَارِ وَتَقَالِ الْأَخْبَارِ<sup>(٩)</sup>.

(١) قوله: (تقصينا). هو: بالقاف. ومعناه: أتينا بها كلها يقال: اقتصر الحديث وقصة وقص الرويا أتى بذلك الشيء بكماله.

(٢) فقد قلنا في الفصول بيان الاختلاف في معناه، وإنه هل وفي به في هذا الكتاب أم اخترته المنية دون تمامه؟ والراجح أنه وفي به والله أعلم.

(٣) وقوله: (فإن اسم الستر) هو: بفتح السين مصدر سترت الشيء أسرته سترًا. ويوجد في أكثر الروايات والأصول مضبوطاً بكسر السين، ويمكن تصحيح هذا على أن الستر يكون بمعنى المستور، كالذئب بمعنى المذبذب ونظائره.

(٤) وقوله: (يشملهم) أي: يعمهم، وهو: بفتح الميم على اللغة الفصيحة، ويموز ضمها في لغة. ويقال: شملهم الأمر بكسر الميم يشملهم بفتحها هذه اللغة المشهورة. وحكى أبو عمرو الزاهد عن ابن الأعرابي أيضاً شملهم بالفتح يشملهم بالضم والله أعلم.

(٥) أما عطاء بن السائب فيكنى: أبا السائب، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو زيد الثقفي الكوفي السابعي. وهو ثقة لكنه اختلط في آخر عمره. قال أئمة هذا الفن: اختلط في آخر عمره فمن سمع منه قديماً فهو صحيح السماع، ومن سمع منه متأخراً فهو مضطرب الحديث، فمن السامعين أولاً: سفيان الثوري، وشعبة. ومن السامعين آخرأ جرير، وخالد بن عبد الله، وإسماعيل، وعلي بن عاصم هكذا قال أحمد بن حنبل. وقال يحيى بن معين: جميع من روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط إلا شعبة وسفيان. وفي رواية عن يحيى قال: وسمع أبو عوانة من عطاء في الصحة والاختلاط جميعاً فلا يحتج بحديثه. قلت: وقد تقدم حكم التخليط والمخلط في الفصول.

(٦) وأما يزيد بن أبي زياد فيقال فيه أيضاً: يزيد بن زياد وهو: قرشي دمشقي. قال الحافظ: هو ضعيف. وقال ابن نمير، ويحيى بن معين: ليس هو بشيء. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الترمذي: ضعيف في الحديث.

(٧) وأما ليث بن أبي سليم فضعفه الجماهير قالوا: واختلط واضطربت أحاديثه. قالوا: وهو عن يكتب حديثه. قال أحمد بن حنبل: هو

مضطرب الحديث، ولكن حدث الناس عنه. وقال الدارقطني، وابن عدي: يكتب حديثه. وقال كثيرون: لا يكتب حديثه. وامتنع كثيرون من السلف من كتابة حديثه. واسم أبي سليم: أيمن. وقيل: أنس. والله أعلم.

(٨) وأما قوله: (وأضربهم). فمعناه: أشباههم. وهو: جمع ضرب. قال أهل اللغة: الضرب على وزن الكريم. والضرب بفتح الضاد وإسكان الراء، وهما عبارة عن الشكل والمثل. وجمع الضرب أضراب، وجمع الضرب ضرباً، ككريم وكرماً. وأما إنكار القاضي عياض على مسلم قوله وأضربهم، وقوله: إن صوابه ضربائهم. فليس بصحيح فإنه حمل قول مسلم وأضربهم على أنه جمع ضرب بالياء، وليس ذلك جمع ضرب، بل جمع ضرب مخدفاً كما ذكرته فاعرفه.

(٩) وقوله: (وتقال الأخبار) هو: باللام. والله أعلم.

فَهُمْ وَإِنْ كَانُوا بِمَا وَصَفْنَا مِنَ الْعِلْمِ وَالسُّتْرِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْرُوفِينَ، فَغَيْرُهُمْ مِنْ أَقْرَانِهِمْ مِنْهُمْ عِنْدَهُمْ مَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْإِتْقَانِ وَالْإِسْقَامَةِ فِي الرِّوَايَةِ يَفْضُلُونَهُمْ فِي الْحَالِ وَالْمَرْتَبَةِ، لِأَنَّ هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: دَرَجَةٌ رَفِيعَةٌ وَخَصْلَةٌ سَيِّئَةٌ.

الَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا وَازَنْتَ<sup>(١)</sup> هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمْ «عَطَاءً، وَزَيْدًا، وَلَيْثًا» بِ: «مَنْصُورِ ابْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَسَلْيَمَانَ الْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ»<sup>(٢)</sup> فِي إِتْقَانِ الْحَدِيثِ وَالْإِسْقَامَةِ فِيهِ، وَجَدْتَهُمْ مُبَايِنِينَ لَهُمْ. لَا يُدَاوِنُونَهُمْ - لَا شَكَّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ - لِلَّذِي اسْتَفَاضَ عَنْهُمْ مِنْ صِحَّةٍ حِفْظٍ: «مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلٍ»، وَاتَّقَاهُمْ لِحَدِيثِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ: «عَطَاءٍ، وَزَيْدٍ، وَلَيْثٍ».

(١) فقوله: (وازنت). هو: بالنون، ومعناه: قابلت. قال القاضي عياض: ويروى وازيت بالياء أيضاً وهو بمعنى وازنت.

(٢) ثم هذا كله قد ينكر على مسلم فيه. ويقال: عادة لأهل العلم إذا ذكروا جماعة في مثل هذا السياق قلنوا أجلهم مرتبة، فيقدمون الصحابي على التابعي، والتابعي على تابعيه، والفاضل على من دونه، فإذا تقرر هذا فإسماعيل بن أبي خالد تابعي مشهور، رأى: أنس بن مالك، وسلمة بن الأكوع. وسمع: عبد الله بن أبي أوفى، وعمرو بن حريث، وقيس بن عائد أبا كاهل، وأبا جحيفة. وهؤلاء كلهم صحابة رضي الله عنهم. واسم أبي خالد: هرمز. وقيل: سعد. وقيل: كثير. وأما الأعمش فرأى: أنس بن مالك فحسب. وأما منصور بن المعتمر فليس بتابعي، وإنما هو من أتباع التابعين، فكان ينبغي أن يقول: إذا وازنتهم بإسماعيل، والأعمش، ومنصور. وجوابه أنه ليس المراد هنا التثنية على مراتبهم فلا حرج في عدم ترتيبهم ويحتمل أن مسلماً قدم منصوراً لرجحانه في ديانتهم وعبادته، فقد كان أرجحهم في ذلك. وإن كان الثلاثة راجحين على غيرهم مع كمال حفظ منصور وإتقان وتثبت. قال علي بن المديني: إذا حدثك ثقة عن منصور فقد ملأت بديك لا تزيد غيره. وقال عبد الرحمن بن مهدي:



وَأِنَّمَا مَثَلُنَا هَؤُلَاءِ فِي التَّشْبِيهِ، لِيَكُونَ تَغْيِيلُهُمْ سِمَةً<sup>(١)</sup> يَصْدُرُ<sup>(٢)</sup> عَنْ فَهْمِهَا مَنْ غَيَّبَ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ طَرِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَرْتِيبِ أَهْلِهِ فِيهِ، فَلَا يَقْصُرُ بِالرَّجُلِ الْعَالِي الْقَدْرِ عَنْ دَرَجَتِهِ، وَلَا يُرْفَعُ مُنْضِعُ الْقَدْرِ فِي الْعِلْمِ فَوْقَ مَنَزَلَتِهِ، وَيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ فِيهِ حَقُّهُ وَيُنْزَلُ مَنَزَلَتُهُ.

وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنْزَلَ الثَّامَنَ مَنَازِلَهُمْ<sup>(٤)</sup> مَعَ مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ﴾ [يسف: ٧٦].

فَعَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوُجُوهِ، نُؤَلِّفُ مَا سَأَلْتَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) أما السمة بكسر السين وتخفيف الميم فهي: العلامة.

(٢) وقوله: (يصدر) أي: يرجع. يقال: صدر عن الماء والبلاد والحج إذا انصرف عنه بعد قضاء طوره، فمعنى (يصدر عن فهمها) يتصرف عنها بعد فهمها وقضاء حاجتها منها.

(٣) وقوله: (غبي) بفتح الغين وكسر الباء أي: خفي.

(٤) هذا الحديث قد تقدم بيانه في فصل التعليق نت الفصول المتقدمة واضحا، ومن فوائده تفاضل الناس في الحقوق على حسب منازلهم ومراتبهم وهذا في بعض الأحكام أو أكثرها، وقد سوى الشرع بينهم في الحدود وأشباهها مما هو معروف. والله أعلم.

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ، أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ، فَلَسْنَا نَتَّاعِلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ كَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْرُورٍ<sup>(١)</sup> أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيِّ، وَعَمْرٍو ابْنِ خَالِدٍ، وَعَبْدُ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ<sup>(٢)</sup> وَمُحَمَّدُ ابْنُ سَعِيدٍ الْمَصْلُوبِ<sup>(٣)</sup> وَغِيَاثُ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ<sup>(٤)</sup> وَسُلَيْمَانُ ابْنُ عَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ النَّخْعِيِّ<sup>(٥)</sup> وَأَشْبَاهِهِمْ وَمِنْ أَنْتَهَمُ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ وَتَوَلِيدِ الْأَخْبَارِ<sup>(٦)</sup> (٧).

وَكَذَلِكَ، مَنْ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ أَوْ الْفَلَسْطُ، أَمْسَكْنَا أَيْضاً عَنْ حَدِيثِهِمْ.

(١) ومسور بكسر الميم.

(٢) وعبد القدوس الشامي بالشين المعجمة نسبة إلى الشام هذا هو الصواب فيه. وحكى القاضي عياض: أن بعض الشيوخ من رواة مسلم ضبطه بالسين المهملة. قال: وهو خطأ، وهو خطأ. كما قال: وهذا لا خلاف فيه وهو عبد القدوس بن حبيب الكلاعي الشامي أبو سعيد، روى عن: عكرمة، وعطاء وغيرهما. قال ابن أبي حاتم: قال عمرو بن علي الفلاس: أجمع أهل العلم على ترك حديثه. فهذا هو عبد القدوس الذي عنه مسلم هنا. ولهم آخر اسمه عبد القدوس: ثقة، وهو: عبد القدوس بن

منصور أثبت أهل الكوفة. وقال سفيان: كنت لا أحدث الأعمش عن أحد من أهل الكوفة إلا رده، فإذا قلت: عن منصور سكت. وقال أحمد بن حنبل: منصور أثبت من إسماعيل بن أبي خالد. وقال يحيى بن معين: إذا اجتمع الأعمش ومنصور فقدم منصوراً. وقال أبو حاتم: منصور اتقن من الأعمش، لا يخلط، ولا يلدس. وقال الثوري: ما خلفت بالكوفة آمن على الحديث من منصور، وقال أبو زرعة: سمعت إبراهيم بن موسى يقول: أثبت أهل الكوفة منصور، ثم مسعر. وقال أحمد بن عبد الله: منصور أثبت أهل الكوفة وكان مثل القدح، لا يخلط فيه أحد، وصام ستين سنة، وقامها. وأما عبادته، وزهده، وورعه، وامتاعه من القضاء حين أكره عليه فأكثر من أن يحصر، وأشهر من أن يذكر رحمه الله. والله أعلم. وهذا أول موضع في الكتاب جرى فيه ذكر أصحاب الألقاب فتكلم فيه بقاعدة مختصرة. قال العلماء من أصحاب الحديث، الفقه، وغيرهم: يجوز ذكر الراوي بلقبه وصفته ونسبه الذي يكرهه، إذا كان المراد تعريفه لا تنقيصه، ويجوز هذا للحاجة، كما يجوز جرحهم للحاجة. ومثال ذلك: الأعمش، والأعرج، والأحول، والأعمى، والأصم، والأشل، والأثرم، والزمن، والمفلوج، وابن علي وغير ذلك وقد صفت فيه كتب معروفة.

وَفِي مِثْلِ مَجَرَى هَؤُلَاءِ إِذَا وَازَنْتَ بَيْنَ الْأَقْرَانِ: «كَابِنِ عَوْنٍ<sup>(١)</sup> وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ<sup>(٢)</sup>» مَعَ: «عَوْفٍ ابْنِ أَبِي جَمِيلَةَ<sup>(٣)</sup>» وَأَشْعَثَ الْحُمْرَانِيِّ<sup>(٤)</sup> وَهُمَا صَاحِبَا: «الْحَسَنِ، وَابْنِ مِيرِينَ»، كَمَا أَنَّ: «ابْنَ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ» صَاحِبَاهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْبُؤْنَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ هَذَيْنِ بَعِيدٌ<sup>(٥)</sup> فِي: كَمَالِ الْفَضْلِ، وَصِحَّةِ الثَّقَلِ. وَإِنْ كَانَ: «عَوْفٌ، وَأَشْعَثٌ» غَيْرَ مَذْفُوعَيْنِ عَنْ صِدْقٍ وَأَمَانَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَكِنْ الْحَالُ مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَنَزَلَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) أما ابن عون، فهو: عبد الله بن عون بن أربطان.

(٢) وأما السختياني فبفتح السين وكسر التاء المثناة. قال أبو عمر بن عبد البر في (التمهيد): كان أيوب يبيع الجلود بالبصرة، فلها قيل له السختياني.

(٣) وأما عوف بن أبي جميلة فيعرف بعوف الأعرابي، ولم يكن أعرابياً. وأسم أبي جملة: بتلويه. ويقال: زريبة. قال أحمد بن حنبل: عوف ثقة صالح الحديث. وقال يحيى بن معين ومحمد بن سعد: هو ثقة كنيته: أبو - يمل.

(٤) وأما أشعث فهو: ابن عبد الملك أبو هانئ البصري. قال أبو بكر البرقاني: قلت للدارقطني: أشعث عن الحسن. قال: هم ثلاثة يحدثون عن الحسن جميعاً، أحدهم الحمُراني منسوب إلى حمران مولى عثمان: ثقة. وأشعث بن عبد الله الحداني بصري، يروي عن أنس بن مالك والحسن يعتبر به. وأشعث بن سوار الكوفي يعتبر به، وهو: أضعفهم. والله أعلم.

(٥) قوله: (إلا أن البون بينهما بعيد) البون بفتح الباء الموحدة معناه: الفرق، أي هما متباعدان، كما قال: وجدتهم متباينين.



لَأَنْ حُكِّمَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَالَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَقَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمَعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُوَافَقَةِ لَهُمْ، فَإِذَا وَجِدَ كَذَلِكَ ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئاً لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ قُبُلَتْ زِيَادَتُهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا الذي ذكر، رحمه الله، هو معنى المنكر عند المحدثين. يعني به المنكر المردود، فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة محدث، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً. وقوله: (أو لم تكذ توافقها) معناه: لا توافقها إلا في قليل. قال أهل اللغة: كاد موضوعه للمقاربة، فإن لم يتقدمها نفي كانت لمقاربة الفعل ولم يفعل، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يُخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ وإن تقدمها نفي كانت للفعل بعد بطله، وإن شئت قلت: لمقاربة عدم الفعل، كقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

(٢) أما عبد الله بن عمر: فهو بفتح الحاء المهملة وبراء من مهملتين، الأولى مفتوحة مشددة. هكذا هو في روايتنا، وفي أصول أهل بلادنا، وهذا هو الصواب وكذا ذكره البخاري في تاريخه، وأبو نصر بن ماکولا، وأبو علي الفسائي الجبائي، وآخرون من الحفاظ. وذكر القاضي عياض أن جماعة شيوخهم رَوَوْهُ «عمرًا» بإسكان الحاء وكسر الراء وآخره زاي. قال: وهو غلط، والصواب الأول: وعبد الله بن عمر عامري جزري رقي، ولاء أبو جعفر قضاء الرقة، وهو من تابعي التابعين. روى عن الحسن وقتادة والزهري ونافع مولى ابن عمر وآخرين من التابعين. وروى عنه: الثوري وجماعات. واتفق الحفاظ والمقدمون على تركه. قال أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه. وقال الآخرون مثله ونحوه.

(٣) وأما أبو أنيسة والد يحيى فاسمه زيد. وأما أبو العطفوف، فبفتح العين وضم الطاء المهملتين، والجراح بن منهال هذا جزري يروي عن التابعين. سمع الحكم بن عتيبة والزهري. يروي عنه: يزيد بن هارون. قال البخاري وغيره: هو منكر الحديث.

(٤) وأما صهبان، فهو بضم الصاد المهملة وإسكان الهاء، وعمر بن صهبان هذا أسلمي مدني. ويقال فيه: عمر بن محمد بن صهبان، متفق على تركه.

(٥) قال رحمه الله كلاماً مختصراً، أن زيادة الثقة الضابط مقبولة، ورواية الشاذ والمنكر مردودة. وهذا الذي قاله هو الصحيح الذي عليه الجماهير من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول. وقد تقدم إيضاح هذه المسألة وبيان الخلاف فيها وما يتعلق بها في الفصول السابقة، والله أعلم.

فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَعْبُدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ فِي جَلَالَتِهِ وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ الْحُفَاطِ الْمُتَقِينَ لِحَدِيثِهِ، وَحَدِيثِ غَيْرِهِ. أَوْ لِمِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَحَدِيثُهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُوطٌ مُشْتَرَكٌ، قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثُهُمَا عَلَى الْإِتِّفَاقِ<sup>(٦)</sup> مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ.

الحجاج أبو المغيرة الخولاني الشامي الحمصي، سمع: صفوان بن عمرو، والأوزاعي وغيرهما. روى عنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعحمد بن يحيى الذهلي، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وآخرون من كبار الأئمة والحفاظ. قال أحمد بن عبد الله العجلي، والدارقطني وغيرهما: هو ثقة. وقد روى له البخاري ومسلم في صحيحهما.

(٣) وأما محمد بن سعيد المصلوب، فهو: اللمشقي، كنيته: أبو عبد الرحمن. ويقال: أبو عبد الله. ويقال: أبو قيس. وفي نسبه واسمه اختلاف كثير جداً، لا نعلم أحداً اختلف فيه كمثلته. وقد حكى الحفاظ عبد الغني المقدسي عن بعض أصحاب الحديث: أنه يقلب اسمه على نحو مائة. قال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، قتل وصلب في الزندقة. وقال أحمد بن حنبل: قتله أبو جعفر في الزندقة، حديثه موضوع. وقال خالد بن يزيد: سمعته يقول إذا كان كلام حسن لم أر بأساً أن أجعل له إسناداً.

(٤) وأما غياث بن إبراهيم فبالغين المعجمة، وهو كوفي، كنيته أبو عبد الرحمن. قال البخاري في تاريخه: تركوه.

(٥) وأما قوله: وسليمان بن عمرو أبي داود، فهو عمرو بفتح العين ويواو في الخط، وأبي داود كنية سليمان هذا والله سبحانه أعلم. وأما الحديث الموضوع فهو المختلق المصنوع، وربما أخذ الواضع كلاماً لغيره فوضعه وجعله حديثاً، وربما وضع كلاماً من عند نفسه. وكثير من الموضوعات، أو أكثرها، يشهد بوضعها ركافة لفظها. وأعلم: أن تعدد وضع الحديث حرام بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع. وشذت الكرامية، والفرقة المبتدعة، فجوزت وضعه في الترغيب والترهيب والزهد، وقد سلك مسلكتهم بعض الجبهة التسمين بسمه الزهاد، ترغيباً في الخير في زعمهم الباطل، وهذه غباوة ظاهرة وجهالة متناهية. ويكفي في الرد عليهم قول رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وسنزيد هنا قريباً شرحاً في موضعه، إن شاء الله تعالى.

(٦) هؤلاء الجماعة المذكورون كلهم متهمون متروكون لا يتشاغل بأحد منهم، لشدة ضعفهم وشهرتهم بوضع الأحاديث.

(٧) وأما قوله: (وتوليد الأخبار) فمعناه إنشاؤها وزياتتها.

وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رَوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رَوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رَوَايَتَهُ رَوَايَتُهُمْ. أَوْ لَمْ تَكُذْ تَوَافِقُهَا<sup>(١)</sup>، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ.

فَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ<sup>(٢)</sup> وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أَنْيَسَةَ<sup>(٣)</sup>، وَالْجَرَّاحُ بْنُ الْمِنْهَالِ أَبُو الْعَطُوفِ، وَعَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ضَمِيرَةَ، وَعُمَرُ بْنُ صُهَبَانَ<sup>(٤)</sup>، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رَوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ، فَلَسْنَا نَعْرِجُ عَلَى حَدِيثِهِمْ وَلَا تَتَشَاغَلُ بِهِ.



بالعين المعجمة والباء الموحدة، هم الغفلة والجهال والذين لا فطنة لهم.

(٢) قوله: (سفيان بن عيينة) هذا أول موضع جاء ذكره ﷺ. والمشهور فيه ضم السين والعين. وذكر ابن السكيت في سفيان ثلاث لغات للعرب. ضم السين وفتحها وكسرهما. وذكر أبو حاتم السخيتاني وغيره في عيينة، ضم العين وكسرهما. وهما وجهان لأهل العربية معروفان.

## ١- باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين،

### والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ

وَأَعْلَمَ - وَقَفَكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنْ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا. وَثَقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ الْمُتَهِمِينَ<sup>(١)</sup> أَنْ لَا يَرْوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِهِ، وَالسَّتَارَةَ<sup>(٢)</sup> فِي نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا<sup>(٣)</sup> مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ التُّهْمِ وَالْمُعَانِدِينَ، مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ<sup>(٤)</sup>.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الَّذِي قُلْنَا مِنْ هَذَا هُوَ اللَّازِمُ دُونَ مَا خَالَفَهُ قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾.

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الْآيِ أَنَّ خَيْرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ، وَالْخَيْرُ وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي أَكْثَرِ مَعَانِيهِمَا<sup>(٥)</sup>. إِذْ كَانَ خَيْرُ الْفَاسِقِ غَيْرُ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ وَذَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى نَفْيِ رَوَايَةِ الْمُتَكَبِّرِ مِنَ الْأَخْبَارِ، كَنَحْوِ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى نَفْيِ خَيْرِ الْفَاسِقِ وَهُوَ الْأَثَرُ الْمَشْهُورُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَافِرِينَ»<sup>(٦)</sup>.

(١) وقوله: ( صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين) ليس هو من باب التكرار للتأكيد، بل له معنى غير ذلك.. فقد تصح الروايات لمن، ويكون الناقلون لبعض أسانيدهم متهمين، فلا يشتغل بذلك الاستناد.

(٢) والستارة بكسر السين، وهي: ما يستتر به، وكذلك السترة، وهي هنا إشارة إلى الصيانة.

(٣) وقوله: (وأن يتقي منها) ضبطناه بالياء المشناة فـ [المشناة] تحت، وباللقاف من الاتقاء وهو الاجتناب. وفي بعض الأصول: «وإن ينفي بالنون والفاء وهو صحيح أيضاً وهو بمعنى الأول.

فَيَرْوِي عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا الْعَدَدُ<sup>(٧)</sup> مِنَ الْحَدِيثِ، وَمِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنَ أَصْحَابِهِمَا، وَلَيْسَ مِمَّنْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ مِمَّا عِنْدَهُمْ، فَغَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) هو مكنا في معظم الأصول: الاتفاق بالفاء أولاً والقاف آخرأ. وفي بعضها: الإنفاق، باللقاف أولاً والنون آخرأ، والأول أجود وهو الصواب.

(٢) العدد منصوب يروي.

قَدْ شَرَحْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِيهِ بَعْضَ مَا يَتَوَجَّهُ بِهِ<sup>(١)</sup> مَنْ أَرَادَ سَبِيلَ<sup>(٢)</sup> الْقَوْمِ، وَوَفَّقَ لَهَا<sup>(٣)</sup> وَسَتَرِدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - شَرْحاً وَإِبْضَاحاً فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعْتَلَّةِ، إِذَا آتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ وَالْإِبْضَاحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>.

(١) معنى يتوجه به: يقصد طريقهم ويسلك مذهبهم.

(٢) والسيل: الطريق، وهما يؤثنان ويذكران.

(٣) والتوفيق خلق قدرة الطاعة.

(٤) هذا الذي ذكره مسلم مما اختلف فيه. فقل: اخترته المنية قبل جمعة، وقيل: بل ذكره في أبوابه من هذا الكتاب الموجود. وقد تقدم بيان هذا واضحاً في الفصول. والله أعلم.

وَبَعْدُ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرِّوَايَاتِ الْمُتَكَبِّرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَمِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصَّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ بِالسَّيِّئَةِ، أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقْذِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْيَاءِ<sup>(١)</sup> مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنَكَّرٌ، وَمَقْبُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيٍّ، مِمَّنْ ذَمَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ أَيْمَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، مِثْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ<sup>(٢)</sup>، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَيْمَةِ، لَمَّا سَهَّلَ عَلَيْنَا الْإِنْصَابَ لِمَا سَأَلْتَ مِنَ التَّمْيِيزِ وَالتَّحْصِيلِ.

وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُتَكَبِّرَةِ، بِالْأَسَانِيدِ الضَّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَذَوْنَهُمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا، خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَى مَا سَأَلْتَ.

(١) قوله: (مما يقذفون به إلى الأغياء) أي: يلقونه إليهم. والأغياء،



(٤) وأما قوله: (إنه يجب أن يتقي ما كان منها عن المعاندين من أهل

البدع) فهذا مذهبه. قال العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: المبتدع، الذي يكفر بدعته، ولا تقبل روايته بالاتفاق. وأما الذي لا يكفر بها فاختلّفوا في روايته. فمنهم من ردها مطلقاً لفسقه، ولا يتفعه التأويل، ومنهم من قبلها مطلقاً، وإذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصره مذهب أو لأهل مذهب، سواء كان داعية إلى بدعته أو غير داعية. وهذا عكسي عن إمامنا الشافعي، رحمه الله؛ لقوله: أقبل شهادة أهل الأهواء لا الخطابية من الرافضة، لكنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم. ومنهم من قال: تقبل إذا لم يكن داعية إلى بدعته ولا تقبل إذا كان داعية. وهذا مذهب كثيرين أو الأكثر من العلماء وهو الأعدل الصحيح. وقال بعض أصحاب الشافعي رحمه الله: اختلف أصحاب الشافعي في غير الداعية، واتفقوا على عدم قبول الداعية. وقال أبو حاتم بن حبان - بكسر الحاء -: لا يجوز الاحتجاج بالداعية عند أئمتنا قاطبة لا خلاف بينهم في ذلك. وأما المذهب الأول فضعيف جداً. ففي الصحيحين وغيرهما من كتب أئمة الحديث الاحتجاج بكثيرين من المبتدعة غير الدعاة، ولم يزل السلف والخلف على قبول الرواية منهم والاحتجاج بها والسماع منهم وإسماعيل من غير إنكار منهم، والله أعلم.

(٥) قال رحمه الله: (والخبر، وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه فقد يجتمعان في معظم معانيهما) هذا من الدلائل الصريحة على عظم قدر مسلم وكثرة فقهه. اعلم أن الخبر والشهادة يشتركان في أوصاف ويفترقان في أوصاف. فيشتركان في اشتراط الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة والمروءة وضبط الخبر والمشهود به عند التحمل والأداء، ويفترقان في الحرية والذكورية والعدد والهمة وقبول الفرع مع وجود الأصل. فيقبل خبر العبد، والمرأة، والواحد، ورواية الفرع مع حضور الأصل الذي هو شيخه، ولا تقبل شهادتهم إلا في المرأة في بعض المواضع مع غيرها. وترد الشهادة بالهمة، كشهادته على عدوه وبما يدفع به عن نفسه ضرراً أو يجر به إليها نفعاً ولولده ووالده. واختلفوا في شهادة الأعمى. فمنعها الشافعي وطائفة، وأجازها مالك وطائفة. واتفقوا على قبول خبره، وإنما فرق الشرع بين الشهادة والخبر في هذه الأوصاف، لأن الشهادة تخص فيظهر فيها التهمة، والخبر يعمه وغيره من الناس أجمعين فتتفي التهمة. وهذه الجملة قول العلماء الذين يعتد بهم، وقد شذ عنهم جماعة في أفراد بعض هذه الجملة. فمن ذلك شرط بعض أصحاب الأصول أن يكون تحمله الرواية في حال البلوغ، والإجماع يرد عليه. وإنما يعتبر البلوغ حال الرواية لا حال السماع، وجوز بعض أصحاب الشافعي رواية الصبي وقبولها منه في حال الصبا والمعروف من مذهب العلماء مطلقاً ما قلناه. وشرط الجبائي المعتزلي وبعض القدرية العدد في الرواية. فقال الجبائي: لا بد من اثنين من اثنين كالشهادة. وقال القائل من القدرية: لا بد من أربعة عن أربعة في كل خبر. وكل هذه الأقوال ضعيفة ومنكره مطرحة. وقد تظاهرت دلائل النصوص الشرعية والحجج العقلية على وجوب العمل بخبر الواحد، وقد قرر العلماء في كتب الفقه والأصول ذلك بدلائله، وأوضحوه ببلغ إيضاح، وصنف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستكثرات مستغلات في خبر الواحد ووجوب العمل به، والله أعلم. ثم إن قولنا تشترط العدالة والمروءة يدخل فيه مسائل كثيرة معروفة في كتب الفقه، يطول الكلام

(٦) أما قوله: (الأثر المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) فهو جار على المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم، واصطلح عليه السلف وجماهير الخلف، وهو أن الأثر يطلق على المروي مطلقاً، سواء كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عن صحابي. وقال الفقهاء الخراسانيون: الأثر هو ما يضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه، والله أعلم.

(٧) وأما مته فقولوه صلى الله عليه وسلم: (يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) ضبطناه: يرى بضم الياء، والكاذبين بكسر الباء وفتح النون على الجمع. وهذا هو المشهور في اللفظتين. قال القاضي عياض: الرواية فيه عندنا (الكاذبين) على الجمع. ورواه أبو نعيم الأصبهاني في كتابه «المستخرج على صحيح مسلم» في حديث سمرة «الكاذبين» بفتح الباء وكسر النون على التثنية. واحتج به على أن الراوي له يشارك البادئ بهذا الكذب.

ثم رواه أبو نعيم من رواية المغيرة: «الكاذبين أو الكاذبين» على الشك في التثنية والجمع. وذكر بعض الأئمة جواز فتح الياء من يرى، وهو ظاهر حسن، فأما من ضم الياء فمعناه يظن، وأما من فتحها فظاهر، ومعناه وهو يعلم، ويجوز أن يكون بمعنى يظن أيضاً. فقد حكى رأى بمعنى ظن وقيد بذلك لأنه لا يائمه إلا بروايته ما يعلمه أو يظنه كذباً، أما ما لا يعلمه ولا يظنه فلا يائمه عليه في روايته، وإن ظنه غيره كذباً أو علمه. وأما فقه الحديث فظاهر: ففيه تغليظ الكذب والتعرض له، وأن من غلب على ظنه كذب ما يرويه فرواه كان كاذباً. وكيف لا يكون كاذباً وهو مخبر بما لم يكن. وسنوضح حقيقة ما الكذب وما يتعلق بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم قريباً إن شاء الله تعالى.

\* حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup> حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ<sup>(٢)</sup> عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى<sup>(٣)</sup> عَنْ سَمُرَةَ ابْنِ جُنْدَبٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) وأما أبو بكر بن أبي شيبة فاسمه عبد الله. وقد أكثر مسلم من الرواية عنه وعن أخيه عثمان، ولكن عن أبي بكر أكثر، وهما أيضاً شيخا البخاري، وهما منسوبان إلى جدهما، واسم أبيهما محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسي، بجاء معجمة مضمومة ثم واو مخففة ثم ألف ثم سين مهملة ساكنة ثم تاء مثناة من فوق ثم ياء مثناة من تحت. ولأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة أخبرنا ثالث اسمه القاسم، ولا رواية له في الصحيح، كان ضعيفاً. وأبو شيبة هو إبراهيم بن عثمان، كان قاضي واسط، وهو ضعيف متفق على ضعفه. وأما ابنه محمد، والد بني أبي شيبة، فكان على قضاء فارس، وكان ثقة، قاله يحيى بن معين وغيره، ويقال لأبي شيبة وابنه وبني ابنه عيسى، بالوحدة والسين المهملة. وأما أبو بكر وعثمان فحافظان جليلان، واجتمع في مجلس أبي بكر نحو ثلاثين ألف رجل، وكان أجل من عثمان وأحفظ، وكان عثمان أكبر منه سناً، وتأخرت وفاة عثمان فمات سنة تسع وثلاثين ومائتين، ومات أبو بكر سنة خمس وثلاثين. ومن طرف ما يتعلق بأبي بكر ما ذكره أبو بكر الخطيب البغدادي قال: حدث عن أبي بكر محمد بن سعد، كاتب الواقدي، ويوسف بن



يعقوب أبو عمرو النيسابوري وبين وفاتيهما مائة وثمان أو سبع سنين، والله أعلم.

(٢) وأما الحكم فهو ابن عتية بالمشاة من فوق وآخره باء موحدة ثم هاء، وهو من أفقه التابعين وعبادهم رضي الله عنه.

(٣) وأما عبد الرحمن بن أبي ليلى فإنه من أجل التابعين. قال عبد الله بن الحارث: ما شعرت أن النساء ولدت مثله. وقال عبد الملك بن عمير: رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى في حلقة فيها نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، يستمعون لحديثه وينصتون له، فيهم البراء بن عازب، مات سنة ثلاث وثمانين. واسم أبي ليلى يسار، وقيل: بلال، وقيل: بليل، بضم الموحدة وبين اللامين مشاة من تحت، وقيل: داود، وقيل: لا يحفظ اسمه. وأبو ليلى: صحابي قتل مع علي رضي الله عنهما بصفين. وأما ابن أبي ليلى الفقيه المتكرر في كتب الفقه، والذي له مذهب معروف، فاسمه محمد، وهو ابن عبد الرحمن هذا، وهو ضعيف عند الحديثين. والله أعلم.

(٤) وأما سمرة بن جندب فبضم الدال وفتحها، وهو سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، كنية أبو سعيد، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو سليمان. مات بالكوفة في آخر خلافة معاوية. رحمهم الله.

\* وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيضاً، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، وَسَفْيَانَ، <sup>(١)</sup> عَنْ حَبِيبٍ، <sup>(٢)</sup> عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، <sup>(٣)</sup> قَالَا: <sup>(٤)</sup> قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>

(١) وأما سفيان المذكور هنا فهو الثوري، أبو عبد الله. وقد تقدم أن السين من سفيان مضمومة وفتح وتكسر.

(٢) وأما حبيب فهو ابن أبي ثابت قيس التابعي الجليل. قال أبو بكر بن عياش: كان بالكوفة ثلاثة ليس لهم رابع: حبيب بن أبي ثابت والحكم وحماد، وكانوا أصحاب الفتيا، ولم يكن أحد إلا ذل لحبيب.

(٣) وأما المغيرة فبضم الميم على المشهور، وذكر ابن السكيت وابن قتيبة وغيرهما أنه يقال بكسرهما أيضاً. وكان المغيرة بن شعبة، رضي الله عنه، أحد دماء العرب. كنية أبو عيسى، ويقال: أبو عبد الله وأبو محمد. مات سنة خمسين، وقيل: سنة إحدى وخمسين. أسلم عام الخندق. ومن طرف أخباره أنه حكى عنه أنه أحسن في الإسلام ثلثمائة امرأة، وقيل: ألف امرأة.

(٤) وأما ذكر مسلم رحمه الله متن الحديث ثم قوله: ( حدثنا أبو بكر ) وذكر إسناده إلى الصحابين ثم قال: ( قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ) فهو جائر بلا شك. وقد قدمنا بيانه في الفصول السابقة وما يتعلق به، والله أعلم.

(٥) وفي هذين الإسنادين لطيفتان من علم الإستاذ: إحداهما: أنهما إساندان رواتهما كلهم كوفيون، الصحابيَّان وشيخاً مسلم ومن بينهما إلا شعبة فإنه واسطي ثم بصري. وفي صحيح مسلم من هذا النوع كثير جداً

ستره في مواضعه حيث نبه عليه إن شاء الله تعالى. واللطفة الثانية: أن كل واحد من الإسنادين فيه تابعي روى عن تابعي، وهذا كثير. وقد يروي ثلاثة تابعيون، بعضهم عن بعض، وهو أيضاً كثير، لكنه دون الأول، وسنبه على كثير من هذا في مواضعه. وقد يروي أربعة تابعيون، بعضهم عن بعض، وهذا قليل جداً. وكذلك وقع مثل هذا كله في الصحابة رضي الله عنهم، صحابي عن صحابي كثير، وثلاثة صحابة، بعضهم عن بعض، وأربعة بعضهم عن بعض، وهو قليل جداً. وقد جمعت أنا الرباعيات من الصحابة والتابعين في أول شرح صحيح البخاري بأسانيدها وجمال طرقها.

(٦) فهنا تختصر ما يتعلق بإسناد هذا الحديث، ويحتمل ما ذكرناه من حال بعض رواته، وإن كان ليس هو غرضنا، لكنه أول موضع جرى ذكرهم، فأشرنا إليه رمزاً.

## ٢- باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>

(١) فيه قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تكذبوا عليّ فإنه من يكذب عليّ يلج النار» وفي رواية: «من تعد عليّ كذباً فليتبوأ مقعده من النار» وفي رواية: «من كذب عليّ متعمداً» وفي رواية: «إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

١- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، <sup>(١)</sup> عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ ابْنِ حِرَاشٍ <sup>(٢)</sup>.

أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيّاً يَخْطُبُ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ». (أخرجه البخاري: ١٠٦).

(١) غندر بضم الغين المعجمة وإسكان النون وفتح الدال المهملة هذا هو المشهور فيه، وذكر الجوهري في صحاحه أنه يقال بفتح الدال وضمها، واسمه: محمد بن جعفر الهذلي مولاهم البصري أبو عبد الله وقيل: أبو بكر وغندر لقب لقه به ابن جريج. روي عن عبيد الله بن عائشة عن بكر بن كلثوم السلمي قال: قدم علينا ابن جريج البصرة فاجتمع الناس عليه فحدث عن الحسن البصري يحدث فأنكره الناس عليه، فقال ابن عائشة: إنما سماه غندرا ابن جريج في ذلك اليوم كان يكثر الشغب عليه فقال: اسكت يا غندر، وأهل الحجاز يسمون المشغب: غندراً ومن طرف أحوال غندر رحمه الله أنه بقي خمسين سنة يصوم يوماً ويفطر يوماً، ومات في ذي القعدة سنة ثلاث وتسعين ومائة وقيل: سنة أربع وتسعين.

(٢) ربعي بن حراش فربعي بكسر الراء وإسكان الموحدة، وحراش بكسر الحاء المهملة وبالراء وآخره شين معجمة، وقد قدمنا في آخر الفصول أنه ليس في الصحيحين حراش بالحاء المهملة سواء ومن عداه بالمعجمة وهو



ربيع بن حراش بن جمش العسبي بالموحدة الكوفي أبو مريم، أخو مسعود الذي تكلم بعد الموت، وأخوهما ربيع، وربيع تابعي كبير جليل لم يكذب قط، وحلف أنه لا يضحك حتى يعلم أين مصيره فما ضحك إلا بعد موته وكذلك حلف أخوه ربيع أن لا يضحك حتى يعلم أي الجنة هو أو في النار؟ قال: غاسله فلم يزل متبسماً على سريرته ونحن نغسله حتى فرغنا. توفي ربيع سنة إحدى ومائة وقيل: سنة أربع ومائة وقيل توفي في ولاية الحجاج ومات الحجاج سنة خمس وتسعين.

٢- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ، <sup>(١)</sup> عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ. عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَيَمْتَعُنِي أَنْ أَحَدْتُكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَلْبًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». [إخرجه البخاري: ١٠٨].

(٤) وأما أبو صالح فهو السمان ويقال الزيات واسمه ذكوان كان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة وهو مدني توفي سنة إحدى ومائة وفي درجته وقرب منه جماعة يقال لكل واحد منهم أبو صالح.

(٥) وأما أبو هريرة فهو أول من كُتِيَ بهذه الكنية واختيلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً، وأصحها عبد الرحمن بن صخر. قال أبو عمرو بن عبد البر: لكثرة الاختلاف فيه لم يصح عندي فيه شيء يعتمد عليه إلا أن عبد الله وعبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام قال: وقال محمد بن إسحاق اسمه عبد الرحمن بن صخر قال: وعلى هذا اعتمدت طائفة صفت في الأسماء والكنى، وكذا قال الحاكم أبو أحمد: أصح شيء عندنا في اسمه عبد الرحمن بن صخر. وأما سبب تكتيته أبا هريرة فإنه كانت له في صغره هريرة صغيرة يلعب بها ولأبي هريرة رضي الله عنه منقبة عظيمة وهي أنه أكثر الصحابة رضي الله عنهم رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الإمام الحافظ بقي بن مخلد الأندلسي في مسنده لأبي هريرة خمسة آلاف حديث وثلاث مئة وأربعة وسبعين حديثاً وليس لأحد من الصحابة رضي الله عنهم هذا القدر ولا ما يقاربه قال الإمام الشافعي رحمه الله أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره وكان أبو هريرة يزل المدينة بذي الحليفة وله بها دار، مات بالمدينة سنة تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة ودفن بالبقيع وماتت عائشة رضي الله عنها قبله بقليل وصلى عليها وقيل: إنه مات سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان والصحيح سنة تسع وكان من ساكني الصفة وملازمها قال أبو نعيم في حلية الأولياء: كان عريف أهل الصفة وأشهر من سكنها والله أعلم.

(٦) وأما متن الحديث فهو حديث عظيم في نهاية من الصحة وقيل: إنه متواتر ذكر أبو بكر البزار في مسنده أنه رواه عن النبي عليه السلام نحو من أربعين نفساً من الصحابة رضي الله عنهم وحكى الإمام أبو بكر الصيرفي في شرحه لرسالة الشافعي رحمه الله أنه روي عن أكثر من ستين صحابياً مرفوعاً وذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن منده عدد من رواه فبلغ بهم سبعة وثمانين ثم قال وغيرهم وذكر بعض الحفاظ أنه روي عن اثنين وستين صحابياً وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة قال ولا يعرف حديث اجتمع على روايته العشرة إلا هذا ولا حديث يروي عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا وقال بعضهم رواه مائتان من الصحابة ثم لم يزل في ازدياد، وقد اتفق البخاري ومسلم على إخرجه في صحيحهما من حديث علي والزبير وأنس وأبي هريرة وغيرهم. وأما إيراد أبي عبد الله الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين حديث أنس في أفراد مسلم فليس بصواب فقد اتفق عليه والله أعلم.

وأما لفظ منته فقولته صلى الله عليه وسلم: «فليتبوا مقعده من النار» قال العلماء: معناه فليتزل، وقيل: فليتخذ منزله من النار وقال الخطابي: أصله من مباءة الإبل وهي أعطانها، ثم قيل: إنه دعاء بلفظ الأمر أي بسواه الله ذلك وكذا فليج النار وقيل: هو خبر بلفظ الأمر أي معناه فقد

(١) - وأما قوله: (حدثنا إسماعيل يعني ابن علي) فإنما قال: (يعني) لأنه لم يقع في الرواية ابن علي فأتى يعني وقد تقدم بيان هذا في الفصول وأوضحت هناك مقصوده وعليه هي أم إسماعيل وأبوه إبراهيم بن سهم بن مقسم الأسدي أسد خزيمه مولاهم وإسماعيل بصري وأصله من الكوفة كنيته أبو بشر قال شعبة: إسماعيل بن علي ربحانة الفقهاء وسيد المحدثين وقال محمد بن سعد علي أم إسماعيل هي علي بنت حسان مولاة لبني شيان وكانت امرأة نبيلة عاقلة، وكان صالح المري وغيره من وجوه البصرة وفقهائها يدخلون عليها فتحدثهم وتساألهم ومن طرف ما يتعلق بإسماعيل بن علي ما ذكره الخطيب البغدادي قال حدث عن إسماعيل بن علي: ابن جريج وموسى بن سهل الوشاء، وبين وفاتيهما مائة وتسع وعشرون سنة وقيل سبع وعشرون: قال وحدث عن ابن علي إبراهيم بن طهمان وبين وفاته ووفاة الوشاء مائة وعشر سنين وقيل مائة وخمس وعشرون سنة قال وحدث عن ابن علي شعبة وبين وفاته ووفاة الوشاء مائة وثمانين سنة وحدث عن ابن علي عبد الله بن وهب وبين وفاته ووفاة الوشاء إحدى وثمانون سنة. مات الوشاء يوم الجمعة أول ذي القعدة سنة ثمان وتسعين ومائتين.

٣- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عُيَيْنَةَ الْغُبَرِيُّ: <sup>(١)</sup> حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، <sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي حَصِينٍ، <sup>(٣)</sup> عَنْ أَبِي صَالِحٍ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، <sup>(٤)</sup> قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» <sup>(٥)</sup>. [إخرجه البخاري: ١١٠ و ١١٩٧ و ٢٥٣٩ و ٦١٨٨، عن ابن سيرين ٦٩٩٣، عن أبي سلمة].

(١) أما الغبيري فبغين معجمة مضمومة ثم باء موحدة مفتوحة منسوب إلى غبر أبي قبيلة معروفة في بكر بن وائل، ومحمد هذا بصري.

(٢) وأما أبو عوانة فبفتح العين وبالنون واسمه: الوضاح بن عبد الله الواسطي.

(٣) وأما أبو حصين فبفتح الحاء المهملة وكسر الصاد وقد تقدم في



القطع بصحة توبته في هذا وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة وهي الإقلاع عن المعصية والتدم على فعلها والعزم على أن لا يعود إليها فهذا هو الجاري على قواعد الشرع وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة وأجمعوا على قبول شهادته ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا والله أعلم.

الثالثة: أنه لا فرق في تحريم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم بين ما كان في الأحكام وما لا حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواظع وغير ذلك فكله حرام من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع خلافاً للكرامية، الطائفة المبتدعة في زعمهم الباطل أنه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب وتابعهم على هذا كثيرون من الجهلة الذين ينسبون أنفسهم إلى الزهد أو ينسبهم جهلة مثلهم وشبهة زعمهم الباطل أنه جاء في رواية: «من كذب علي متعمداً ليضل به فليتبوا مقعده من النار» وزعم بعضهم أن هذا كذب له عليه الصلاة والسلام لا كذب عليه وهذا الذي انتحلوه وفعلوه واستدلوا به غاية الجهالة ونهاية الغفلة، وأدل الدلائل على بعدهم من معرفة شيء من قواعد الشرع وقد جمعوا فيه جملاً من الأغاليط اللاتقة بعقولهم السخيفة وأذهانهم البعيدة الفاسدة فخالقوا قول الله عز وجل: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً﴾ وخالفوا صريح هذه الأحاديث المتواترة والأحاديث الصريحة المشهورة في إعظام شهادة الزور وخالفوا إجماع أهل الحل والعقد وغير ذلك من الدلائل القطعية في تحريم الكذب على آحاد الناس فكيف بمن قوله شرع وكلامه وحى وإذا نظر في قولهم وجد كذباً على الله تعالى قال الله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ ومن أعجب الأشياء قولهم هذا كذب له وهذا جهل منهم بلسان العرب وخطاب الشرع فإن كل ذلك عندهم كذب عليه.

وأما الحديث الذي تعلقوا به فأجاب العلماء عنه بأجوبة أحسنها وأخصرها أن قوله ليضل الناس زيادة باطلة اتفق الحفاظ على إبطالها وأنها لا تعرف صحيحة بحال. الثاني: جواب أبي جعفر الطحاوي أنها لو صحت لكأن للتأكيد كقول الله تعالى: ﴿فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس﴾.

الثالث: أن اللام في ليضل ليست لام التعليل بل هي لام الصيرورة والعاقبة معناه أن عاقبة كذبه ومصيره إلى الإضلال به كقوله تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ ونظائره في القرآن وكلام العرب أكثر من أن يحصر وعلى هذا يكون معناه فقد يصير أمر كذبه إضلالاً وعلى الجملة مذهبهم أركاً من أن يعتنى بإيراده، وأبعد من أن يهتم بأبعاده وأفسد من أن يحتاج إلى إفساده والله أعلم.

الرابعة: يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً أو غلب على ظنه وضعه فمن روى حديثاً علم أو ظن وضعه ولم يبين حال روايته وضعه فهو داخل في هذا الوعيد مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدل عليه أيضاً الحديث السابق: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين». ولهذا قال العلماء ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن ينظر، فإن كان صحيحاً أو حسناً

استوجب ذلك فليوطن نفسه عليه، ويدل عليه الرواية الأخرى: «يلج النار» وجاء في رواية: «بني له بيت في النار»، ثم معنى الحديث أن هذا جزاؤه وقد يجازى به وقد يعفو الله الكريم عنه ولا يقطع عليه بدخول النار وهكذا سبيل كل ما جاء عن الوعيد بالنار لأصحاب الكبائر غير الكفر فكلها يقال فيها هذا جزاؤه وقد يجازى وقد يعفى عنه ثم إن جُوزي وأدخل النار فلا يخلد فيها بل لا بد من خروجه منها بفضل الله تعالى ورحمته ولا يخلد في النار أحد مات على التوحيد وهذه قاعدة متفق عليها عند أهل السنة وسيأتي دلائلها في كتاب الإيمان قريباً إن شاء الله والله أعلم.

وأما الكذب فهو عند المتكلمين من أصحابنا الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عمداً كان أو سهواً، هذا مذهب أهل السنة. وقالت المعتزلة: شرطه العمدية. ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا، فإنه قيده عليه السلام بالعمد لكونه قد يكون عمداً وقد يكون سهواً مع أن الإجماع والنصوص المشهورة في الكتاب والسنة متوافقة متظاهرة على أنه لا إثم على الناسي والغالط. فلو أطلق عليه السلام الكذب لتوهم أنه يائس الناسي أيضاً، فقيده وأما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيلة بالعمد والله أعلم.

واعلم أن هذا الحديث يشتمل على فوائد وجمل من القواعد:

إحداها: تقرير هذه القاعدة لأهل السنة أن الكذب يتناول أخبار العامد والساهي عن الشيء بخلاف ما هو.

الثانية: تعظيم تحريم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم وأنه فاحشة عظيمة وموقفة كبيرة ولكن لا يكفر بهذا الكذب إلا أن يستحله هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف. وقال الشيخ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين أبي المعالي من أئمة أصحابنا: يكفر بتعمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم. حكى إمام الحرمين عن والده هذا المذهب وأنه كان يقول في درسه كثيراً من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً كفر وأريق دمه وضعت إمام الحرمين هذا القول وقال: إنه لم يره لأحد من الأصحاب وأنه حقيرة عظيمة والصواب ما قدمناه عن الجمهور والله أعلم.

ثم إن من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً في حديث واحد فسق، وردت رواياته كلها وبطل الاحتجاج بجميعها، فلو تاب وحسنت توبته فقد قال جماعة من العلماء منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي وأبو بكر الصيرفي من فقهاء أصحابنا الشافعيين وأصحاب الوجوه منهم ومتقدميهم في الأصول والفروع: لا تؤثر توبته في ذلك ولا تقبل روايته أبداً بل يتم جرحه دائماً وأطلق الصيرفي وقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدهناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك، قال: وذلك عما افترقت فيه الرواية والشهادة، ولم أر دليلاً لمذهب هؤلاء ويجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظاً وزجراً بليغاً عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعظم مفسدته فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة قلت وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية، والمختار



قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعله أو نحو ذلك من صيغ الجزم وإن كان ضعيفاً فلا يقل قال أو فعل أو أمر أو نهى وشبه ذلك من صيغ الجزم بل يقول: روي عنه كذا أو جاء عنه كذا أو يروى أو يذكر أو يحكى أو يقال أو بلغنا وما أشبهه والله سبحانه أعلم.

قال العلماء: وينبغي لقارى الحديث أن يعرف من النحو واللغة وأسماء الرجال ما يسلم به من قوله ما لم يقل وإذا صح في الرواية ما يعلم أنه خطأ فالصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف أنه يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب لكن يكتب في الحاشية أنه وقع في الرواية كذا وأن الصواب خلافه وهو كذا ويقول عند الرواية: كذا وقع في هذا الحديث أو في روايتنا والصواب كذا فهذا أجمع للمصلحة فقد يعتقده خطأ ويكون له وجه يعرفه غيره ولو فتح باب تغيير الكتاب لتجاسر عليه غير أهله. قال العلماء وينبغي للراوي وقارى الحديث إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول عقيه أو كما قال والله أعلم.

وقد قدمنا في الفصول السابقة [الفصل الثامن والعشرين] الخلاف في جواز الرواية بالمعنى لمن هو كامل المعرفة قال العلماء ويستحب لمن روى بالمعنى أن يقول بعده أو كما قال أو نحو هذا كما فعلته الصحابة فمن بعدهم والله أعلم. وأما توقف الزبير وأئس وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والإكثار منها فلكونهم خافوا الغلط والسيان والغالط والناسي وإن كان لا إثم عليه فقد ينسب إلى تفریط لسأله أو نحو ذلك وقد تعلق بالناسي بعض الأحكام الشرعية كغرامات المثلقات وانتقاض الطهارات وغير ذلك من الأحكام المعروفة والله سبحانه وتعالى أعلم.

٤- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نَعْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ، وَالْمُغِيرَةَ أَمِيرَ الْكُوفَةِ قَالَ:

فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَذِبٌ عَلَيَّ أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» وأخرجه البخاري ١٢٩١. وسأني بقطة لم ترد في هذا الطريق عند مسلم برقم: ٩٢٣.

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَسَدِيِّ، عَنْ الْمُغِيرَةَ ابْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَذْكُرُ: «إِنْ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَذِبٌ عَلَيَّ أَحَدٍ».

٣- باب النهي عن الحديث بكل ما سمع

٥- (٥) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاوِيَةَ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا

أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ

مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُثَيْبٍ<sup>(١)</sup> ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ ابْنِ عَاصِمٍ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ». [هكذا مرسل].

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُثَيْبِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ ابْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

(١) خيب بضم الخاء المعجمة وقد تقدم في آخر الفصل بيانه، وأنه ليس في الصحيحين خيب بالمعجمة إلا ثلاثة: هذا وخيب بن عدي وأبو خيب كنية ابن الزبير.

\* وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ<sup>(١)</sup>، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ<sup>(٢)</sup> قَالَ:

قَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: بِحَسَبِ<sup>(٣)</sup> الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ<sup>(٤)</sup>.

(١) هشيم بضم الميم وهو ابن بشير السلمي الواسطي أبو معاوية، اتفق أهل عصره فمن بعدهم على جلالة وكثرة حفظه وإتقانه وصيافته، وكان مدلساً، وقد قال في روايته هنا عن سليمان التميمي، وقد قدمنا في الفصول أن المدلس إذا قال: «عن» لا يحتج به إلا أن ثبت سماعه من جهة أخرى، وإن ما كان في الصحيحين من ذلك فمحمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى وهذا منه.

(٢) أبو عثمان النهدي بفتح النون وإسكان الهاء منسوب إلى جد من أجداده وهو نهد بن زيد بن ليث، وأبو عثمان من كبار التابعين وفضلائهم، واسمه عبدالرحمن بن مل بفتح الميم وضمها وكسرهما واللام مشددة على الأحوال الثلاث، ويقال ملء بكسر الميم وإسكان اللام وبعدها همزة، وأسلم أبو عثمان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه، وسمع جماعات من الصحابة، وروى عنه جماعات من التابعين، وهو كوفي ثم بصري، كان بالكوفة مستوطناً فلما قتل الحسين رضي الله عنه تحول منها فنزل البصرة وقال: لا أسكن بلداً قتل فيه ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. وروينا عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أنه قال: لا أعلم في التابعين مثل أبي عثمان النهدي وقيس ابن أبي حازم، ومن طرف أخباره ما رواه عنه أنه قال: بلغت نحواً من ثلاثين ومائة سنة وما من شيء إلا وقد أنكرته إلا أمني فإني أجده كما هو، مات سنة خمس وتسعين وقيل سنة مائة والله أعلم.

(٣) هو بإسكان السين، ومعناه يكفيه ذلك من الكذب فإنه قد استكثر منه.

(٤) وأما معنى الحديث والآثار التي في الباب ففيها الزجر عن التحديث بكل ما سمع الإنسان، فإنه يسمع في العادة الصدق والكذب، فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب لإخباره بما لم يكن، وقد تقدم أن



(١) وأما قوله: (أراك قد كلفت بعلم القرآن) فهو بفتح الكاف وكسر اللام وبالفاء ومعناه ولعت به ولازمته. قال ابن فارس وغيره من أهل اللغة: الكلف الإيلاع بالشيء. وقال أبو القاسم الزجاجي: الكلف الإيلاع بالشيء مع شغل قلب ومشقة.

(٢) وأما قوله: (إياك والشناعة في الحديث) فهي بفتح الشين وهي القبح. قال أهل اللغة: الشناعة القبح، وقد شنع الشيء بضم النون أي قبح، فهو أشنع وشنيع، وأشنت بالشيء بكسر النون وشنته أي أنكرته، وشنت على الرجل أي ذكرته بقبح، ومعنى كلامه أنه حذره أن يحدث بالأحاديث المنكرة التي يشنع على صاحبها وينكر ويقبح حال صاحبها، فيكذب أو يتراب في رواياته فتسقط متركة ويذل في نفسه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

\* وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، <sup>(١)</sup> عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، <sup>(٢)</sup> عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ مَسْعُودٍ، قَالَ: مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِيَغْضِبَهُمْ فِتْنَةً.

(١) أما يونس فهو ابن يزيد أبو يزيد القرشي الأموي مولاهم الأيلي بالثناة من تحت، وفي يونس ست لغات ضم النون وكسرهما وفتحها مع الهمز وتركه، وكذلك في يوسف اللغات الست والحركات الثلاث في سينه، ذكر ابن السكيت معظم اللغات فيهما، وذكر أبو البقاء باقية.

(٢) وأما ابن شهاب فهو الإمام المشهور التابعي الجليل وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي أبو بكر القرشي الزهري المدني سكن الشام، وأدرك جماعة من الصحابة نحو عشرة، وأكثر من الروايات عن التابعين، وأكثروا من الروايات عنه وأحواله في العلم والحفظ والصيانة والإتقان والاجتهاد في تحصيل العلم والصبر على المشقة فيه وبذل النفس في تحصيله والعبادة والورع والكرم وهوان الدنيا عنده، وغير ذلك من أنواع الخير أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يشهر. وأما عبيد الله بن عبد الله فهو أحد الفقهاء السبعة الإمام الجليل رضي الله عنهم أجمعين.

#### ٤ - باب النهي عن الرواية عن الضعفاء

##### والاحتياط في تحمليها <sup>(١)</sup>

(١) أما أحكام الباب فحاصلها أنه لا يقبل رواية المجهول، وأنه يجب الاحتياط في أخذ الحديث فلا يقبل إلا من أهله، وأنه لا ينبغي أن يروى عن الضعفاء، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٦- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ نُمَيْرٍ، وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِئٍ: <sup>(١)</sup> عَنْ أَبِي عُثْمَانَ مُسْلِمِ ابْنِ يَسَارٍ.

مذهب أهل الحق أن الكذب الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، ولا يشترط فيه التعمد، لكن التعمد شرط في كونه إثماً والله أعلم.

\* وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ ابْنُ عَمْرٍو ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو ابْنِ سَرْحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، <sup>(١)</sup> قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ: أَعْلَمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْلَمُ رَجُلٌ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا، وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ <sup>(٢)</sup>.

(١) وأما ابن وهب في الإسناد الآخر فهو عبد الله بن وهب بن مسلم أبو عماد القرشي الفهري مولاهم البصري الإمام المتفق على حفظه وإتقانه وجلاله رحمه الله.

(٢) وأما قوله: (ولا يكون إماماً وهو يحدث بكل ما سمع) فمعناه أنه إذا حدث بكل ما سمع كثر الخطأ في روايته فترك الاعتماد عليه والأخذ عنه.

\* حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ <sup>(١)</sup> قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، <sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، <sup>(٣)</sup> عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، <sup>(٤)</sup> عَنْ عَبْدِ اللَّهِ <sup>(٥)</sup> قَالَ: يَحْسَبُ الْمَرْءُ مِنَ الْكُذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

(١) أما عبد الرحمن فابن مهدي الإمام المشهور أبو سعيد البصري.

(٢) وأما سفیان فهو الثوري الإمام المشهور أبو عبد الله الكوفي.

(٣) وأما أبو إسحاق فهو السبيعي بفتح السين واسمه عمرو بن عبد الله الهمداني الكوفي التابعي الجليل. قال أحمد بن عبد الله العجلي: سمع ثمانية وثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. وقال علي بن المديني: روى أبو إسحاق عن سبعين أو ثمانين لم يرو عنهم غيره، وهو منسوب إلى جد من أجداده اسمه: السبيعي بن صعب بن معاوية.

(٤) وأما أبو الأخوص فاسمه عوف بن مالك الجشمي الكوفي التابعي المعروف لأبيه صحبة.

(٥) وأما عبد الله فابن مسعود الصحابي السيد الجليل أبو عبد الرحمن الكوفي.

\* وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: لَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا يَقْتَدَى بِهِ حَتَّى يُمْنِكَ عَنْ بَعْضِ مَا سَمِعَ.

\* حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عُمَرُ ابْنُ عَلِيٍّ ابْنِ مُقَدِّمٍ، عَنْ سُفْيَانَ ابْنِ حُسَيْنٍ، قَالَ: سَأَلَنِي إِسْمَاعِيلُ ابْنُ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ: إِنِّي أَرَاكَ قَدْ كَلِّفْتَ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ، <sup>(١)</sup> فَأَقْرَأْ عَلَيَّ سُورَةً، وَفَسِّرْ حَتَّى أَنْظُرَ فِيمَا عَلِمْتَ. قَالَ: فَفَعَلْتُ، فَقَالَ لِي: اخْفِظْ عَلَيَّ مَا أَقُولُ لَكَ، إِنَّكَ وَالشَّانَةَ فِي الْحَدِيثِ، <sup>(٢)</sup> فَإِنَّهُ فَلَمَّا حَمَلَهَا أَحَدٌ إِلَّا ذَلَّ فِي نَفْسِهِ، وَكَذَّبَ فِي حَدِيثِهِ.



(١) فهذا إسناده اجتمع فيه طرفتان من لطائف الإسناد: إحداهما أن إسناده كوفي كله، والثانية أن فيه ثلاثة تابعين يروي بعضهم عن بعض وهم: الأعمش والمسيب وعامر، وهذه فائدة نفيسة قل أن يجتمع في إسناده هاتان اللطيفتان.

(٢) وأما أبو سعيد الأشج شيخ مسلم فاسمه عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي، قال أبو حاتم: أبو سعيد الأشج إمام أهل زمانه.

(٣) وأما المسيب بن رافع ففتح الباء بلا خلاف، كذا قال القاضي عياض في المشارق وصاحب المطالع أنه لا خلاف في فتح بائه، بخلاف سعيد بن المسيب فإنهم اختلفوا في فتح بائه وكسرها كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

(٤) وأما عامر بن عبدة فأخبره هاء وهو بفتح الباء وإسكانها وجهان: أشهرهما وأصحهما الفتح، قال القاضي عياض: روينا فتحها عن علي بن المديني ويحيى بن معين وأبي مسلم المستملي، قال: وهو الذي ذكره عبد الغني في كتابه، وكذا رأيت في تاريخ البخاري، قال: وروينا الإسكان عن أحمد بن حنبل وغيره، وبالسجدة ذكره الدارقطني وابن مأكولا والفتح أشهر، قال القاضي: وأكثر الرواة يقولون عبد بغير هاء والصواب إثباتها وهو قول الحفاظ أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين والدارقطني وعبد الغني بن سعيد وغيرهم والله أعلم.

(٥) فاما عبد الله الذي يروي عنه عامر بن عبدة فهو ابن مسعود الصحابي أبو عبد الرحمن الكوفي.

\* وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ،<sup>(١)</sup> عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ<sup>(٢)</sup> قَالَ: «إِنَّ فِي الْبَحْرِ شَيَاطِينَ مَسْجُونَةً أَوْقَعَهَا سُلَيْمَانُ يُوْشِكُ أَنْ تَخْرُجَ فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا»<sup>(٣)</sup>.

(١) فاما ابن طاووس فهو عبد الله الزاهد الصالح بن الزاهد الصالح.

(٢) وأما العاصي فأكثر ما يأتي في كتب الحديث والفقه ونحوها بحذف الباء وهي لغة والفصح الصحيح العاصي بإثبات الباء، وكذلك شداد بن الهادي وابن أبي الموالى فالفصح الصحيح في كل ذلك وما أشبهه إثبات الباء، ولا اغترار بوجوده في كتب الحديث أو أكثرها بحذفها والله أعلم. ومن طرف أحوال عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه ليس بينه وبين أبيه في الولادة إلا إحدى عشر سنة، وقيل: اثنتا عشرة.

(٣) قوله: (يوشك أن تخرج فتقرأ على الناس قرآنًا) معناه تقرأ شيئاً ليس بقرآن وتقول إنه قرآن لتغربه عوام الناس فلا يغترون. وقوله: (يوشك) هو بضم الباء وكسر الشين معناه يقرب، ويستعمل أيضاً ماضياً فيقال: أو شك كذا أي قرب، ولا يقبل قول من أنكروه من أهل اللغة فقال: لم يستعمل ماضياً، فإن هذا نفي يعارضه إثبات غيره والسماع وهما مقدمان على نفيه.

\* وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرِو الْأَشْجَعِيِّ<sup>(١)</sup> جَمِيعاً: عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، (قَالَ سَعِيدٌ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ)، عَنْ هِشَامِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ فَلْيَأْتِكُمْ وَإِيَّاهُمْ».

(١) أبو هاشم هو بهمز آخره.

٧- (٧) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَرْمَلَةَ ابْنِ عِمْرَانَ التَّجِيبِي،<sup>(١)</sup> قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو شَرِيحٍ،<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ سَمِعَ شَرَّاحِيلَ<sup>(٣)</sup> ابْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ»<sup>(٤)</sup> كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَلْيَأْتِكُمْ وَإِيَّاهُمْ لَا يُضِلُّوكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ».

(١) وفيه حرملة بن يحيى التجبي هو بمثناة من فوق مضمومة على المشهور، وقال صاحب المطالع: بفتح أوله وضمه، قال: وبالسجدة يقول أصحاب الحديث وكثير من الأدباء، قال: وبعضهم لا يميز فيه إلا الفتح ويزعم أن التاء أصلية، وفي باب التاء ذكره صاحب العين يعني فتكون أصلية إلا أنه قال: نجيب ونجوب قبيلة يعني قبيلة من كندة، قال: وبالسجدة قيده على جماعة شيوخه وعلى ابن سراج وغيره، وكان ابن السيد البطليوسي يذهب إلى صحة الوجهين، هذا كلام صاحب المطالع. وقد ذكر ابن فارس في المعجم أن نجوب قبيلة من كندة، ونجيب بالضم بطن لهم شرف، قال: وليست التاء فيهما أصلاً، وهذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره، وأما حكم صاحب العين بأن التاء أصل فخطأ ظاهر والله أعلم.

وحرملة هذا كنيته أبو حفص وقيل أبو عبد الله وهو صاحب الإمام الشافعي رحمه الله وهو الذي يروي عن الشافعي كتابه المعروف في الفقه والله أعلم.

(٢) وأما أبو شريح الراوي عن شراحيل فاسمه عبد الرحمن بن شريح بن عبيد الله الاسكندراني المصري، وكانت له عبادة وفضل.

(٣) وشراحيل بفتح الشين غير مصروف.

(٤) أما لغات الباب فالدجالون جمع دجال قال ثعلب: كل كذاب فهو دجال، وقيل: الدجال المموه، يقال: دجل فلان إذا موه، ودجل الحق بإبطله إذا غطاه. وحكى ابن فارس هذا الثاني عن ثعلب أيضاً.

\* وَحَدَّثَنِي<sup>(١)</sup> أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ،<sup>(٢)</sup> حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ الْمُسَيَّبِ ابْنِ رَافِعٍ،<sup>(٣)</sup> عَنْ عَامِرِ ابْنِ عَبَّادَةَ<sup>(٤)</sup> قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَمْتَلُ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ، فَيَأْتِي الْقَوْمَ فَيَحَدِّثُهُمْ بِالْحَدِيثِ مِنَ الْكَذِبِ فَيَتَفَرَّقُونَ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَجُلًا أَعْرَفُ وَجْهَهُ، وَلَا أَدْرِي مَا اسْمُهُ يُحَدِّثُ».



فأشياء هيهات بفتح التاء بلا تنوين. قال الأزهري: واتفق أهل اللغة على أن تاء هيهات ليست أصلية، واختلفوا في الوقف عليها، فقال أبو عمرو والكسائي: يوقف بالهاء. وقال الفراء: بالتاء، وقد بسطت الكلام في هيهات وتحقيق ما قيل فيها في تهذيب الأسماء واللغات وأشرت هنا إلى مقاصده والله أعلم.

\* وحدثني أبو أيوب سليمان ابن عبيد الله الغيلاني: حدثنا أبو عامر - يعني العقدي<sup>(١)</sup> - : حدثنا رباح<sup>(٢)</sup> عن قيس ابن سعد: عن مجاهد قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه<sup>(٣)</sup> ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أخذت عن رسول الله ﷺ ولا تسمع. فقال ابن عباس: إنا كنا مرة<sup>(٤)</sup> إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا. فلما ركب الناس الصعيب والذلولة، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف.

(١) وأما أبو عامر العقدي ففتح العين والقاف منسوب إلى العقد قبيلة معروفة من بيلة، وقيل من قيس وهم من الأزد. وذكر أبو الشيخ الإمام الحافظ عن هارون بن سليمان قال: سمو العقد لأنهم كانوا أهل بيت لثاماً فسموا عقداً، واسم أبي عامر عبد الملك بن عمرو بن قيس البصري قيل إنه مولى للعقديين.

(٢) وأما رباح الذي يروي عنه العقدي فهو بفتح الراء وبالموحدة وهو رباح بن أبي معروف، وقد قدمنا في الفصول: أن كل ما في الصحيحين على هذه الصورة، فرباح بالموحدة إلا زياد بن رباح أبا قيس الراوي عن أبي هريرة في أشراف الساعة فبالثناة، وقاله البخاري بالوجهين.

(٣) وأما قوله: (فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه) ففتح الذال أي لا يستمع ولا يصغي ومنه سميت الأذن.

(٤) وقوله: (إنا كنا مرة) أي وقتاً ويعني به قبل ظهور الكذب.

\* حدثنا داود ابن عمر الضبي: حدثنا نافع ابن عمر<sup>(١)</sup> عن ابن أبي مليكة<sup>(٢)</sup> قال: كتبت إلى ابن عباس أسأله أن يكتب لي كتاباً ويخفي عني فقال: ولدت ناصحاً أنا اختار له الأمور اختييراً وأخفي عنه<sup>(٣)</sup>. قال: فدعا بقضاء علي فجعل يكتب منه أشياء وعمر به الشيء فيقول: والله ما قضى بهذا علي إلا أن يكون ضل<sup>(٤)</sup>.

(١) وأما نافع بن عمر الراوي عن ابن أبي مليكة فهو القرشي الجمحي المكي.

(٢) وأما ابن أبي مليكة فاسمه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، واسم أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد

ابن حنظل<sup>(٥)</sup> عن طاووس قال: جاء هذا إلى ابن عباس (يعني بشير ابن كعب) فجعل يحدثه. فقال له ابن عباس: عذ لحديث كذا وكذا. فعاد له، ثم حدثه. فقال له: عذ لحديث كذا وكذا. فعاد له، فقال له: ما أدري، أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا؟ أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا؟ فقال له ابن عباس: إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعيب والذلولة<sup>(٦)</sup> تركنا الحديث عنه.

(١) وأما سعيد بن عمرو الأشعني فبالشاء المثلثة منسوب إلى جده وهو سعيد بن عمرو بن سهل بن إسحاق بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي أبو عمرو الكوفي.

(٢) وأما هشام بن حجر فبضم الحاء وبعدها جيم مفتوحة وهشام هذا مكي. وأما بشير بن كعب فبضم الموحدة وفتح المعجمة.

(٣) وأما قول ابن عباس رضي الله عنهما: (فلما ركب الناس الصعيب والذلولة) وفي الرواية الأخرى: (ركبتم كل صعب وذلولة فهيهات) فهو مثال حسن، وأصل الصعيب والذلولة في الإبل، فالصعب العسر المرغوب عنه، والذلولة السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، فالعنى: سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم.

\* وحدثني محمد ابن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: إنا كنا نحفظ الحديث، والحديث يحفظ عن رسول الله ﷺ، فأما إذ ركبتم كل صعب وذلولة، فهيهات<sup>(١)</sup>.

(١) وقوله: (فهيهات) أي بعدت استقامتكم أو بعد أن تثق بحديثكم وهيهات موضوعة لاستبعاد الشيء والياس منه قال الإمام أبو الحسن الراحدي: هيهات اسم سمي به الفعل وهو بعد في الخبر لا في الأمر، قال: ومعنى هيهات بعد، وليس له اشتقاق لأنه بمنزلة الأصوات، قال: وفيه زيادة معنى ليست في بعد وهو أن المتكلم يخبر عن اعتقاده استبعاد ذلك الذي يخبر عن بعده، فكانه بمنزلة: قوله بعد جداً وما أبعد، لا على أن يعلم المخاطب مكان ذلك الشيء في البعد، ففي هيهات زيادة على بعد وإن كنا نفره به، ويقال: هيهات ما قلت، وهيهات لما قلت، وهيهات لك، وهيهات أنت. قال الراحدي: وفي معنى هيهات ثلاثة أقوال، أحدها: أنه بمنزلة بعد كما ذكرناه أولاً وهو قول أبي علي الفارسي وغيره من حذاق التحوين. والثاني: بمنزلة بعيد وهو قول الفراء. والثالث: بمنزلة البعد وهو قول الزجاج وابن الأنباري فالأول نجعله بمنزلة الفعل. والثاني بمنزلة الصفة. والثالث بمنزلة المصدر. وفي هيهات ثلاث عشرة لغة ذكرهن الراحدي: هيهات بفتح التاء وكسرهما وضمتها مع التنوين فهين وبخذه، فهذه ست لغات. وإيهات بالألف بدل الهاء الأولى وفيها اللغات الست أيضاً. والثالثة عشرة أيها بخذف التاء من غير تنوين، وزاد غير الراحدي اثنتان بهمزتين بدل الهاءين، والفصيح المستعمل من هذه اللغات استعمالاً



بن تيم بن مرة التيمي المكي أبا بكر، تولى القضاء والأذان لابن الزبير رضي الله عنه.  
(٣) فهذا مما اختلف العلماء في ضبطه، فقال القاضي عياض رحمه الله: ضبطنا هذين الحرفين وهما (ويخفي عني وأخفي عنه) بالخاء المهملة فيهما عن جميع شيوختنا إلا عن أبي محمد الحشني فإني قرأتها عليه بالخاء المعجمة، قال: وكان أبو بكر يحكي لنا عن شيوخه القاضي أبي الوليد الكنتاني أن صوابه بالمعجمة. قال القاضي عياض رحمه الله: ويظهر لي أن رواية الجماعة هي الصواب، وأن معنى أحق أنقص من إخفاء الشواب وهو جزها، أي أسك عني من حديثك ولا تكثر علي، أو يكون الإخفاء الإلحاح أو الاستقصاء، ويكون عني بمعنى علي أي استقصي ما تحدثني، هذا كلام القاضي عياض رحمه الله. وذكر صاحب مطالع الأنوار قول القاضي ثم قال: وفي هذا نظر، قال: وعندني أنه بمعنى المبالغة في البر به والنصيحة له من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ أي أبالغ له واستقصي في النصيحة له، والاختيار فيما ألقى إليه من صحيح الآثار. وقال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: هما بالخاء المعجمة أي يكتسب عني أشياء ولا يكتبها إذا كان عليه فيها مقال من الشيخ المختلفة وأهل الفن، فإنه إذا كتبها ظهرت، وإذا ظهرت خولف فيها وحصل فيها، قال وقيل: مع أنها ليست بما يلزم بيانها لابن أبي مليكة، وإن لزم فهو ممكن بالمشافهة دون المكتوبة، قال وقوله: (ولد ناصح) مشعر بما ذكرته. وقوله: أنا أختار له وأخفي عنه إخبار منه بإجابته إلى ذلك. ثم حكى الشيخ الرواية التي ذكرها القاضي عياض ورجحها وقال: هذا تكلف ليست به رواية متصلة تضطر إلى قبوله، هذا كلام الشيخ أبو عمرو، وهذا الذي اختاره من الخاء المعجمة هو الصحيح وهو الموجود في معظم الأصول الموجودة بهذه البلاد والله أعلم.

(٤) وأما قوله: (قاتلهم الله أي علم أنفسهم) فأشار بذلك إلى ما أدخلته الروافض والشيعة في علم علي عليه السلام وحديثه «وتقولوه عليه» من الأباطيل وأضافوه إليه من الروايات والأقوال المتعلمة والمختلفة وخلطوه بالحق، فلم يتميز ما هو صحيح عنه مما اختلقوه.

وأما قوله: (قاتلهم الله فقال القاضي معناه: لعنهم الله، وقيل: باعدهم، وقيل: قتلهم، قال: وهؤلاء استوجبوا عنده ذلك لشناعة ما أتوه كما فعله كثير منهم، وإلا فلجنة المسلم غير جائزة.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ فَقَالَ الْقَاضِي مَعْنَاهُ: لَعَنَهُمُ اللَّهُ، وَقِيلَ: بَاعَدَهُمْ، وَقِيلَ: قَتَلَهُمْ، قَالَ: وَهَؤُلَاءِ اسْتَوْجِبُوا عِنْدَهُ ذَلِكَ لِشَنْعَةِ مَا أَتَوْهُ كَمَا فَعَلَهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، وَإِلَّا فَلَعْنَةُ الْمُسْلِمِ غَيْرُ جَائِزَةٍ.

\* حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، <sup>(١)</sup> أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ، يَغْنِيهِ ابْنُ عِيَّاشٍ <sup>(٢)</sup> قَالَ سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ <sup>(٣)</sup> يَقُولُ: لَمْ يَكُنْ يَصْدُقُ <sup>(٤)</sup> عَلِيٌّ عَلِيٌّ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ، إِلَّا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ <sup>(٥)</sup>.

(١) وأما علي بن خشرم ففتح الحاء وإسكان الشين المعجمين وفتح الراء، وكنية علي أبو الحسن مروزي، وهو ابن أخت بشر بن الحارث الحافي رضي الله عنهما.

(٢) وأما أبو بكر بن عياش فهو الإمام المجمع على فضله، واختلف في اسمه فقال المحققون: الصحيح أن اسمه كنيته لا اسم له غيرها، وقيل: اسمه محمد، وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، وقيل: شعبة، وقيل: رؤبة، وقيل: مسلم، وقيل: خدش، وقيل: مطرف، وقيل: حماد، وقيل: حبيب. وروينا عن ابنه إبراهيم قال: قال لي أبي: إن أباك لم يأت فاحشة قط، وأنه يختم القرآن منذ ثلاثين سنة كل يوم مرة. وروينا عنه أنه قال لابنه: يا بني إياك أن تعصي الله في هذه الغرفة فإني ختمت فيها اثني عشر ألف ختم. وروينا عنه أنه قال لبته عند موته وقد بكت: يابنية لا تبكي اتخافين أن يعذبني الله تعالى وقد ختمت في هذه الزاوية أربعة وعشرين ألف ختم؟.

هذا ما يتعلق بأسماء هذا الباب، ولا ينبغي لمطالعها أن ينكر هذه الأحرف في أحوال هؤلاء الذين تستزل الرحمة بذكرهم مستطيلاً لها، فذلك من علامة عدم فلاحه إن دام عليه، والله يوفقنا لطاعته بفضله ومته.

(٣) والمغيرة هذا هو ابن مقسم الضبي أبو هشام، وقد تقدم أن المغيرة بضم الميم وكسرهما والله أعلم.

(٤) وقوله: «يصدق» ضبط على وجهين: أحدهما بفتح الباء وإسكان الصاد وضم الدال، والثاني بضم الباء وفتح الصاد والدال المشددة.

(٥) فهكذا هو في الأصول إلا من أصحاب، فيجوز في «من» وجهان: أحدهما أنها لبيان الجنس، والثاني أنها زائدة.

بن تيم بن مرة التيمي المكي أبا بكر، تولى القضاء والأذان لابن الزبير رضي الله عنه.

(٣) فهذا مما اختلف العلماء في ضبطه، فقال القاضي عياض رحمه الله: ضبطنا هذين الحرفين وهما (ويخفي عني وأخفي عنه) بالخاء المهملة فيهما عن جميع شيوختنا إلا عن أبي محمد الحشني فإني قرأتها عليه بالخاء المعجمة، قال: وكان أبو بكر يحكي لنا عن شيوخه القاضي أبي الوليد الكنتاني أن صوابه بالمعجمة. قال القاضي عياض رحمه الله: ويظهر لي أن رواية الجماعة هي الصواب، وأن معنى أحق أنقص من إخفاء الشواب وهو جزها، أي أسك عني من حديثك ولا تكثر علي، أو يكون الإخفاء الإلحاح أو الاستقصاء، ويكون عني بمعنى علي أي استقصي ما تحدثني، هذا كلام القاضي عياض رحمه الله. وذكر صاحب مطالع الأنوار قول القاضي ثم قال: وفي هذا نظر، قال: وعندني أنه بمعنى المبالغة في البر به والنصيحة له من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ أي أبالغ له واستقصي في النصيحة له، والاختيار فيما ألقى إليه من صحيح الآثار. وقال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: هما بالخاء المعجمة أي يكتسب عني أشياء ولا يكتبها إذا كان عليه فيها مقال من الشيخ المختلفة وأهل الفن، فإنه إذا كتبها ظهرت، وإذا ظهرت خولف فيها وحصل فيها، قال وقيل: مع أنها ليست بما يلزم بيانها لابن أبي مليكة، وإن لزم فهو ممكن بالمشافهة دون المكتوبة، قال وقوله: (ولد ناصح) مشعر بما ذكرته. وقوله: أنا أختار له وأخفي عنه إخبار منه بإجابته إلى ذلك. ثم حكى الشيخ الرواية التي ذكرها القاضي عياض ورجحها وقال: هذا تكلف ليست به رواية متصلة تضطر إلى قبوله، هذا كلام الشيخ أبو عمرو، وهذا الذي اختاره من الخاء المعجمة هو الصحيح وهو الموجود في معظم الأصول الموجودة بهذه البلاد والله أعلم.

(٤) وأما قوله: (والله ما قضى علي بهذا إلا أن يكون ضل) فمعناه ما يقضي بهذا إلا ضال، ولا يقضي به علي إلا أن يعرف أنه ضل، وقد علم أنه لم يضل فيعلم أنه لم يقض به والله أعلم.

\* حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ؛ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِكِتَابٍ فِيهِ قَضَاءٌ عَلَيَّ فَمَحَاهُ، إِلَّا قَدْرًا، وَأَشَارَ سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ بِذِرَاعِهِ <sup>(١)</sup>.

(١) وقوله في الرواية الأخرى: (فمحاه إلا قدر وأشار سفيان بن عيينة بذراعه) قدر منصوب غير منون معناه محاه إلا قدر ذراع، والظاهر أن هذا الكتاب كان درجاً مستطيلاً والله أعلم.

\* حَدَّثَنَا <sup>(١)</sup> حَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، <sup>(٢)</sup> عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ <sup>(٣)</sup> قَالَ: لَمَّا اخْتَلَوْا بِكَ الْأَشْيَاءَ بَعْدَ عَلِيٍّ، قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، أَيَّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا <sup>(٤)</sup>.

(١) فهو إسناده كوفي كله إلا الخلواني.

(٢) وأما ابن إدريس الرازي عن الأعمش فهو عبد الله بن إدريس



## ٥- باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا

تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم

جائز بل واجب

\* حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ  
أَيُّوبَ وَهْشَامٍ <sup>(١)</sup> عَنْ مُحَمَّدٍ <sup>(٢)</sup>.وَحَدَّثَنَا <sup>(٣)</sup> فَضِيلٌ <sup>(٤)</sup> عَنْ هِشَامٍ.قَالَ: وَحَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ  
ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينَ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ  
دِينَكُمْ.(١) أما هشام أولاً فمجرور معطوف على أيوب، وهو هشام بن  
حسان القردوسي بضم القاف.

(٢) ومحمد هو ابن سيرين.

(٣) والقاتل: وحديثنا فضيل، وحديثنا مخلد هو حسن بن الربيع.

(٤) وأما فضيل فهو ابن عياض أبو علي الزاهد السيد الجليل رحمه الله.

\* حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ  
ابْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَلِ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ:لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا:  
سَمِعُوا لَنَا رَجَالَكُمْ، فَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ وَيَنْظُرُ  
إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ <sup>(١)</sup>.(١) وأما قوله: (وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم) فهذه مسألة  
قد قدمناها في أول الخطبة وبيننا المذاهب فيها.\* حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ <sup>(١)</sup> أَخْبَرَنَا عِيْسَى،  
وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ <sup>(٢)</sup> عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ مُوسَى  
قَالَ: لَقِيتُ طَاوُسًا فَقُلْتُ: حَدِّثْنِي فَلَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ. <sup>(٣)</sup> قَالَ:  
إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا <sup>(٤)</sup> فَخُذْ عَنْهُ.\* وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ <sup>(٥)</sup> أَخْبَرَنَا  
مَرْوَانَ، يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيَّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عَبْدِ  
الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ مُوسَى قَالَ: قُلْتُ لَطَاوُسَ: إِنَّ فَلَانًا  
حَدَّثَنِي بِكَذَا وَكَذَا، قَالَ: إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا فَخُذْ عَنْهُ.(١) قوله: (حدثنا إسحاق ابن إبراهيم الحنظلي) هو ابن راهويه  
الإمام المشهور حافظ أهل زمانه.(٢) وأما الأوزاعي فهو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد  
بضم المثناة من تحت وكسر الميم الشامي الدمشقي إمام أهل الشام في زمنهبلا مدافعة ولا مخالفة، كان يسكن دمشق خارج باب الفراءيس ثم تحول  
إلى بيروت فسكنها مرابطاً إلى أن مات بها، وقد انعقد الإجماع على إمامته  
وجلالته وعلو مرتبته وكمال فضيلته، وأما أوائل السلف كثيرة مشهورة في  
ورعه وزهده وعبادته وقيامه بالحق وكثرة حديثه وفقهه وفصاحته واتباعه  
السنة، وإجلال أعيان أئمة زمانه من جميع الأقطار له واعترافيهم بمزنته.  
ورويانا من غير وجه أنه أفتى في سبعين ألف مسألة، وروى عن كبار  
التابعين، وروى عنه قتادة والزهري ويحيى بن أبي كثير وهم من التابعين  
وليس هو من التابعين، وهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، واختلفوا في  
الأوزاع التي نسب إليها فقيل: بطن من حمير، وقيل: قرية كانت عند باب  
الفراءيس من دمشق، وقيل: من أوزاع القبائل أي فرقهم وبقايا مجتمعة من  
قبائل شتى. وقال أبو زرعة الدمشقي: كان اسم الأوزاعي عبد العزيز  
فسمى نفسه عبد الرحمن، وكان ينزل الأوزاع فغلب ذلك عليه. وقال محمد  
بن سعد: الأوزاع بطن من همدان، والأوزاعي من أنفسهم والله أعلم.(٣) قوله: كيت وكيت هما بفتح التاء وكسرها لغتان نقلهما  
الجوهري في صحاحه عن أبي عبيدة.(٤) وقوله: (إن كان ملياً) يعني ثقة ضابطاً متقناً يوثق بدينه ومعرفته  
ويعتمد عليه، كما يعتمد على معاملة الملي بالمال ثقة بدمته.(٥) وأما قول مسلم: (وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي)  
فهذا الدارمي هو صاحب المسند المعروف، كنيته أبو محمد السمرقندي،  
منسوب إلى دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم، وكان أبو محمد  
الدارمي هذا أحد حفاظ المسلمين في زمانه، قل من كان يدانيه في الفضيلة  
والحفظ، قال رجاء بن مرجي: ما أعلم أحداً هو أعلم بحديث رسول الله  
ﷺ من الدارمي. وقال أبو حاتم: هو إمام أهل زمانه. وقال أبو حامد بن  
الشرقي: إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة رجال: محمد بن  
يحيى، ومحمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن، ومسلم بن  
الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب. وقال محمد بن عبد الله: غلبنا الدارمي  
بالحفظ والورع. ولد الدارمي سنة إحدى وثمانين ومائة، ومات سنة خمس  
ورسمين ومائتين رحمه الله.\* حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ <sup>(١)</sup> حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ <sup>(٢)</sup>  
عَنْ ابْنِ أَبِي الرِّثَاءِ <sup>(٣)</sup> عَنْ أَبِيهِ <sup>(٤)</sup> قَالَ: أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةً  
كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ، مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْحَدِيثُ، يُقَالُ: لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ.(١) أما الجهضمي: فبفتح الجيم وإسكان الهاء وفتح الضاد المعجمة.  
قال الإمام الحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني في  
كتابه الأنساب: هذه النسبة إلى الجهاضمة وهي محلة بالبصرة، قال: وكان  
نصر بن علي هذا قاضي البصرة، وكان من العلماء الثقاتين، وكان المستعين  
بالله بعث إليه ليشخصه للقضاء، فدعاه أمير البصرة لذلك فقال: أرجع  
فأستخير الله تعالى، فرجع إلى بيته نصف النهار فصلى ركعتين وقال: اللهم  
إن كان لي عندك خير فاقبضني إليك، فنام فأنبوه فإذا هو ميت، وكان  
ذلك في شهر ربيع الآخر سنة خمسين ومائتين.

(٢) وأما الأصمعي فهو الإمام المشهور من كبار أئمة اللغة والمكثرين



(٣) وأما عبدان فبفتح العين وهو لقب له، واسمه عبد الله بن عثمان بن جبلة العتكي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي، قال البخاري في تاريخه: توفي عبدان سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومائتين.

(٤) وأما ابن المبارك فهو السيد الجليل جامع أنواع المحاسن أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم، سمع جماعات من التابعين، وروى عنه جماعات من كبار العلماء وشيوخه وأئمة عصره كسفيان الثوري وفضيل بن عياض وآخرين، وقد أجمع العلماء على جلالته وإمامته وكبر محله وعلو مرتبته.

روينا عن الحسن بن عيسى قال: اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك مثل الفضل بن موسى وغلد بن حسين ومحمد بن النضر فقالوا: تعالوا حتى نعد خصال ابن المبارك من أبواب الخير، فقالوا: جمع العلم والفقه والأدب والنحو واللغة والزهد والشعر والفصاحة والورع والإنصاف وقيام الليل والعبادة والشدة في رأيه، وقلة الكلام فيما لا يعنيه، وقلة الخلاف على أصحابه. وقال العباس بن مصعب: جمع ابن المبارك الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والتجارة والسخاء والمجبة عند الفرق. وقال محمد بن سعد: صنف ابن المبارك كتباً كثيرة في أبواب العلم وصنوفه وأحواله مشهورة معروفة. وأما مرو فغير مصروفة، وهي مدينة عظيمة بخراسان، وأمها ممدان خراسان أربع: نيسابور ومرو وبلخ وهراة، والله أعلم.

\* وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي رُزْمَةَ<sup>(١)</sup> قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْقَوَائِمُ، يَعْنِي الْإِسْنَادُ.

(١) أما رزمة فبراء مكسورة ثم زاي ساكنة ثم ميم ثم هاء. وأما عبد الله فهو ابن المبارك، ومعنى هذا الكلام إن جاء بإسناد صحيح قبلنا حديثه وإلا تركناه، فجعل الحديث كالحيطان لا يقوم بغير إسناد، كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم، ثم إنه وقع في بعض الأصول العباس بن رزمة، وفي بعضها العباس بن أبي رزمة وكلاهما مشكل، ولم يذكر البخاري في تاريخه وجماعة من أصحاب كتب أسماء الرجال العباس بن رزمة ولا العباس بن أبي رزمة، وإنما ذكروا عبد العزيز بن أبي رزمة أبا محمد المروزي، سمع عبد الله بن المبارك ومات في الحرم سنة ست ومائتين، واسم أبي رزمة غزوان والله أعلم.

\* وَقَالَ مُحَمَّدُ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عِيسَى الطَّلَقَانِيَّ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لِحَدِيثِ الَّذِي جَاءَ: «إِنْ مِنْ الْبَرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لِأَبَوْنِكَ مَعَ صَلَاتِكَ وَتَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ». قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ<sup>(١)</sup>. فَقَالَ: ثِقَّةٌ، عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: عَنْ الْحَجَّاجِ ابْنِ دِينَارٍ. قَالَ: ثِقَّةٌ، عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ ابْنِ دِينَارٍ

والمعتدين منهم، واسمه عبد الملك بن قريب بقات مضمومة ثم راء مفتوحة، ثم ياء مثناة من تحت ساكنة، ثم باء موحدة ابن عبد الملك بن أصمع البصري أبو سعيد نسب إلى جده، وكان الأصمعي من ثقات الرواة ومتقنهم، وكان جامعاً للغة والغريب والنحو والأخبار والملح والنوادر. قال الشافعي رحمه الله تعالى: ما رأيت بذلك العسكر أصدق لهجة من الأصمعي. وقال الشافعي رحمه الله تعالى أيضاً: ما عبر أحد من العرب بأحسن من عبارة الأصمعي، وروينا عن الأصمعي قال: أحفظ ست عشرة ألف أرجوزة.

(٣) وأما ابن أبي الزناد فهو عبد الرحمن، ولأبي الزناد ثلاثة بنين يروون عنه: عبد الرحمن وقاسم وأبو القاسم.

(٤) وأما أبو الزناد بكسر الزاي فاسمه عبد الله بن ذكوان كنيته أبو عبد الرحمن، وأبو الزناد لقب له كان يكرهه واشتهر به، وهو قرشي مولاهم مدني، وكان الثوري يسمي أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث. قال البخاري: أصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. وقال مصعب: كان أبو الزناد فقيه أهل المدينة.

\* حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ. قَالَ سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ<sup>(١)</sup> قَالَ سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: لَا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الثَّقَاتُ<sup>(٢)</sup>.

(١) وأما مسعر فبكسر الميم وهو ابن كندام الهلالي العامري الكوفي أبو سلمة المتفق على جلالته وحفظه وإتقانه.

(٢) معناه لا يقبل إلا من الثقات.

\* وَحَدَّثَنِي<sup>(١)</sup> مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ قَهْرَازٍ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَهْلِ مَرْوٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَانَ بْنَ عُثْمَانَ<sup>(٣)</sup> يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الْمُبَارَكِ<sup>(٤)</sup> يَقُولُ: الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ.

(١) ففيه لطيفة من لطائف الإسناد الغريبة، وهو أنه إسناد خراساني كله من شيخنا أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن مضر إلى آخره، فلما قد قدمت أن الإسناد من شيخنا إلى مسلم خراسانيون نيسابوريون، وهؤلاء الثلاثة المذكورون أعني محمداً وعبدان وابن المبارك خراسانيون مروزيون، وهذا قل أن يتفق مثله في هذه الأزمان.

(٢) أما قهرزاز بفتح القاف مضمومة ثم هاء ساكنة ثم زاي ثم ألف ثم ذال معجمة، هذا هو الصحيح المشهور المعروف في ضبطه. وحكى صاحب مطالع الأنوار عن بعضهم أنه قيده بضم الهاء وتشديد الزاي وهو أعجمي فلا ينصرف، قال ابن ماكولا: مات محمد بن عبد الله بن قهرزاز هذا يوم الأربعاء لعشر خلون من الحرم سنة اثنين وستين ومائتين، فتحصل من هذا أن مسلماً رحمه الله مات قبل شيخه هذا بخمسة أشهر ونصف كما قدمناه أول هذا الكتاب من تاريخ وفاة مسلم رحمه الله.



عَبَدَ اللَّهَ ابْنُ الْمُبَارَكِ يَقُولُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ: دَعُوا حَدِيثَ عَمْرِو ابْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ السُّلْفَ.

\* وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ ابْنُ أَبِي النَّضْرِ قَالَ:

حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ<sup>(١)</sup> هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ، صَاحِبُ بُهَيْةَ<sup>(٢)</sup> قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ الْقَاسِمِ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَيَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، فَقَالَ يَحْيَى لِلْقَاسِمِ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنَّهُ قَبِيحٌ عَلَى مِثْلِكَ، عَظِيمٌ أَنْ تُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ هَذَا الدِّينِ، فَلَا يُوجَدُ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ، وَلَا فَرْجٌ، أَوْ عِلْمٌ وَلَا مَخْرَجٌ، فَقَالَ لَهُ الْقَاسِمُ: وَعَمَّ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَأَنَّكَ ابْنُ إِمَامِي هُدَى، ابْنُ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ<sup>(٣)</sup> قَالَ: يَقُولُ لَهُ الْقَاسِمُ: أَتُبْحُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ أَخْذَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ، قَالَ: فَسَكَتَ فَمَا أَجَابَهُ.

(١) فهكذا وقع في الأصول أبو بكر بن النضر بن أبي النضر قال: حدثني أبو النضر، وأبو النضر هذا هو جد أبي بكر هذا، وأكثر ما يستعمل أبو بكر بن أبي النضر، واسم أبي النضر هاشم بن القاسم، ولقب أبي النضر قيصر، وأبو بكر هذا الاسم له لا كتبه هذا هو المشهور. وقال عبد الله بن أحمد الدورقي: اسمه أحمد، قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر: قيل اسمه محمد.

(٢) وأما أبو عقيل ففتح العين، وبُهَيْةٌ بضم الباء الموحدة وفتح الهاء وتشديد الياء وهي امرأة تروي عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، قيل: إنها سمتها بهية، ذكره أبو علي الغساني في «تقييد المهمل»، وروى عن بهية مولاهم أبو عقيل المذكور واسمه يحيى بن المتوكل الضرير المدني، وقيل الكوفي، وقد ضعفه يحيى بن معين وعلي بن المديني وعمرو بن علي وعثمان بن سعيد الدارمي وابن عمار والنسائي، ذكر هذا كله الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد بأسانيده عن هؤلاء. فإن قيل: فإذا كان هذا حاله فكيف روى له مسلم؟ فجوابه من وجهين: أحدهما أنه لم يثبت جرحه عنده مفسراً ولا يقبل الجرح إلا مفسراً. والثاني أنه لم يذكره أصلاً ومقصوداً بل ذكره استشهاده لما قبله.

(٣) وأما قوله في الرواية الأولى للقاسم بن عبيد الله: (لأنك ابن إمامي هدى أبي بكر وعمر) رضي الله عنهما. وفي الرواية الثانية: (وأنك ابن إمامي الهدى يعني عمر وابن عمر رضي الله عنهما) فلا مخالفة بينهما، فإن القاسم هذا هو ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب فهو ابنتهما، وأم القاسم هي أم عبد الله بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فأبو بكر جده الأعلى لأمه، وعمر جده الأعلى لأبيه، وابن عمر جده الحقيقي لأبيه رضي الله عنهم أجمعين.

\* وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ<sup>(١)</sup> صَاحِبِ بُهَيْةَ أَنَّ ابْنَاءَ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمَرَ سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فَيُؤَدِّ

وَيَبَيِّنُ النَّبِيَّ ﷺ مَقَاوِرَ<sup>(٢)</sup> تَنْقَطِعُ فِيهَا اعْتِنَاقُ الْمَطِيِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ<sup>(٣)</sup> اخْتِلَافٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) وأما خراش المذكور فبكسر الخاء المعجمة، وقد تقدم في الفصول أنه ليس في الصحيحين خراش بالمهمل إلا والد ربيعي.

(٢) وقوله: (مقاوِر) جمع مفازة وهي الأرض القفر البعيدة عن العمارة وعن الماء التي يخاف الهلاك فيها، قيل: سميت مفازة للتساؤل بسلامة سالكيها كما سمو اللدنيغ سليماً، وقيل: لأن من قطعها فاز ونجا، وقيل: لأنها تهلك صاحبها، يقال: فوز الرجل إذا هلك، ثم إن هذه العبارة التي استعملها هنا استعارة حسنة، وذلك لأن الحجاج بن دينار هذا من تابعي التابعين، فأقل ما يمكن أن يكون بينه وبين النبي ﷺ إثنان التابعي والصحابي، فلهاذا قال: بينهما مقاوِر أي انقطاع كثير.

(٣) وأما قوله: (ليس في الصدقة اختلاف) فمعناه: أن هذا الحديث لا يحتاج به، ولكن من أراد بر والديه فليصدق عنهما فإن الصدقة تصل إلى الميت ويتنفع بها بلا خلاف بين المسلمين وهذا هو الصواب، وأما ما حكاه أفضى القضاة أبو الحسن الماوردي البصري الفقيه الشافعي في كتابه «الحاوي» عن بعض أصحاب الكلام من أن الميت لا يلحقه بعد موته ثواب فهو مذهب باطل قطعاً، وخطأ بين مخالف لنصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة، فلا التفات إليه ولا تعريض عليه. وأما الصلاة والصوم فمذهب الشافعي وجامع العلماء أنه لا يصل ثوابهما إلى الميت إلا إذا كان الصوم واجباً على الميت، فقضاء عنه وليه أو من أذن له الولي، فإن فيه قولين للشافعي: أشهرهما أنه لا يصح، وأصحهما عند محققي متأخري أصحابه أنه يصح، وستأتي المسألة في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى.

وأما قراءة القرآن فالمشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل ثوابها إلى الميت، وقال بعض أصحابه: يصل ثوابها إلى الميت. وذهب جماعات من العلماء إلى أنه يصل إلى الميت ثواب جميع العبادات من الصلاة والصوم والقراءة وغير ذلك. وفي صحيح البخاري في باب من مات وعليه نذر أن ابن عمر أمر من مات أمها وعليها صلاة أن تصلي عنها. وحكى صاحب الحاوي عن عطاء بن أبي رباح وإسحاق بن راهويه أنهما قالا يجوز الصلاة عن الميت.

وقال الشيخ أبو سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن أبي عصرون من أصحابنا المتأخرين في كتابه «الانتصار» إلى اختيار هذا. وقال الإمام أبو محمد البغوي من أصحابنا في كتابه «التهذيب»: لا يبعد أن يطعم عن كل صلاة مد من طعام، وكل هذه المناهب ضعيفة، ودليلهم القياس على الدعاء والصدقة والحج فإنها تصل بالإجماع. ودليل الشافعي وموافقيه قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وقول النبي ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له». واختلف أصحاب الشافعي في ركعتي الطواف في حج الأجير هل تقعان عن الأجير أم عن المستاجر؟ والله أعلم.

(٤) معنى هذه الحكاية أنه لا يقبل الحديث إلا بإسناد صحيح.

\* وَقَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ شَقِيقٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ



إنما تكلم فيه ابن عون، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عن شهر. وقال يعقوب بن شبة: شهر ثقة. وقال صالح بن محمد: شهر روى عنه الناس من أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الشام ولم يوقف منه على كذب، وكان رجلاً ينسك أي يتعبد، إلا أنه روى أحاديث لم يشركه فيها أحد فهذا كلام هؤلاء الأئمة في الثناء عليه.

وأما ما ذكر من جرحه أنه أخذ خريطة من بيت المال فقد حمله العلماء المحققون على عمل صحيح، وقول أبي حاتم بن حيان أنه سرق من رفيقه في الحج عية غير مقبول عند المحققين بل أنكروه والله أعلم. وهو شهر بن حوشب بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة أبو سعيد، ويقال: أبو عبد الله، وأبو عبد الرحمن، وأبو الجعد الأشعري الشامي الحمصي، وقيل: الدمشقي.

(٤) وقوله: (أخذته السنة الناس)، جمع لسان على لغة من جعل اللسان مذكراً، وأما من جعله مؤنثاً فجمعه السن بضم السين، قاله ابن قتيبة والله أعلم.

\* وحدثني حجاج ابن الشاعر<sup>(١)</sup> حدثنا شعبة<sup>(٢)</sup> قال: قال شعبة: وقد لقيت شهراً فلم أعتمد به.

(١) هو حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي أبو محمد البغدادي، كان أبوه يوسف شاعراً صاحب أبا نوس، وحجاج هذا يوافق الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبا محمد الرازي الجائر المشهور بالظلم وسفك الدماء، فيوافقه في اسمه واسم أبيه وكنيته ونسبه، وبخلافه في جده وعصره وعدالته وحسن طريقته.

(٢) وأما (شعبة) فبفتح الشين المعجمة وبالباءين الموحدين، وهو شعبة بن سوار أبو عمرو الفزاري مولاهم المدايني، قيل: اسمه مروان وشعبة لقب.

\* وحدثني محمد ابن عبد الله ابن قهزاذ من أهل مرو قال: أخبرني علي ابن حسين ابن واقد<sup>(١)</sup> قال: قال عبد الله ابن المبارك: قلت لسفيان الثوري: إن عبادة ابن كثير من تعرف<sup>(٢)</sup> حاله، وإذا حدث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى. قال عبد الله: فكنت إذا كنت في مجلس ذكر في عبادة، أثبتت عليه في دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه.

(١) وأما الحسين بن واقد فبالقاف.

(٢) فهو بئاء المثناة فوق خطاً يعني: أنت عارف بضعفه.

\* وقال محمد: حدثنا عبد الله ابن عثمان: قال: قال أبي: قال عبد الله ابن المبارك: انتهيت إلى شعبة فقال: هذا عبادة ابن كثير فأخذوه.

\* وحدثني الفضل ابن سهل قال: سألت معلى الرازي

علم، فقال له يحيى ابن سعيد: والله، إنني لأعظم أن يكون مثلك، وأنت ابن إماني الهذلي يعني عمر وابن عمر تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم. فقال: أعظم من ذلك والله، عند الله، وعند من عقل عن الله، أن أقول بغير علم، أو أخبر عن غير ثقة. قال وشهدتهما أبو عقيل يحيى ابن المتوكل حين قال ذلك.

(١) وأما قول سفيان في الرواية الثانية: (أخبروني عن أبي عقيل) فقد يقال فيه هذه رواية عن مجهولين، وجوابه ما تقدم أن هذا ذكره متابعة واستشهاداً، والمتابعة والابتهاد يذكرون فيهما من لا يخرج به على انفراده، لأن الاعتماد على ما قبلهما لا عليهما، وقد تقدم بيان هذا في الفصول والله أعلم.

\* وحدثنا عمرو ابن علي أبو حفص قال: سمعت يحيى ابن سعيد قال: سألت سفيان الثوري، وشعبة ومالكاً وابن عيينة، عن الرجل لا يكون ثباً في الحديث، فيأثني الرجل فيسألني عنه. قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت.

\* حدثنا عبيد الله ابن سعيد قال: سمعت النضر يقول: سئل ابن عون<sup>(١)</sup> عن حديث لشهر وهو قائم على أسكفة الباب<sup>(٢)</sup> فقال: إن شهراً نركوه<sup>(٣)</sup> إن شهراً نركوه.

قال مسلم رحمه الله: يقول: أخذته السنة الناس<sup>(٤)</sup> تكلموا فيه.

(١) أما ابن عون فهو الإمام الجليل المجمع على جلالته وورعه عبد الله بن عون بن أربطان أبو عون البصري، كان يسمى سيد القراء أي العلماء، وأحواله ومناقبه أكثر من أن تحصر.

(٢) وقوله: (أسكفة الباب) هي العتبة السفلى التي توطأ وهي بضم الهزرة والكاف وتشديد الفاء.

(٣) وقوله: (نركوه) هو بالنون والزاي المفتوحين معناه طعنوا فيه وتكلموا بجرحه، فكأنه يقال: طعنوه بالنرك بفتح النون وإسكان المثناة من تحت وفتح الزاي وهو رمح قصير، وهذا الذي ذكرته هو الرواية الصحيحة المشهورة، وكذا ذكرها من أهل الأدب واللغة والغريب المروى في غريبه. وحكى القاضي عياض عن كثيرين من رواة مسلم أنهم روه «نركوه» بئاء والراء. وضعفه القاضي وقال: الصحيح بالنون والزاي، قال: وهو الأشبه بسياق الكلام. وقال غير القاضي: رواية الثناء تصحيف وتفسير مسلم يردحها. ويدل عليه أيضاً أن شهراً ليس متروكاً، بل وثقه كثيرون من كبار أئمة السلف أو أكثرهم، فمن وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون. وقال أحمد بن حنبل: ما أحسن حديثه ووثقه. وقال أحمد بن عبد الله المجلي: هو تابعي ثقة. وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: هو ثقة، ولم يذكر ابن أبي خيثمة غير هذا. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال الترمذي: قال محمد يعني البخاري: شهر حسن الحديث وقوى أمره، وقال:



الهمزة أصلاً فيكون فعلاً وصرفه هو الصحيح، وهو الذي اختاره الإمام محمد بن جعفر في كتابه «جامع اللغة» والإمام أبو محمد بن السيد البطليوسي.

\* قَالَ: وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ ابْنَ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عَفَّانَ حَدِيثَ هِشَامِ أَبِي الْمُقَدَّامِ، حَدِيثُ<sup>(١)</sup> عَمْرِو ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. قَالَ هِشَامٌ: <sup>(٢)</sup> حَدَّثَنِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ يَحْيَى ابْنُ فُلَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ كَعْبٍ، قَالَ قُلْتُ لِعَفَّانَ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: هِشَامٌ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدِ ابْنِ كَعْبٍ، فَقَالَ: إِنَّمَا ابْتُلِيَ مِنْ قَبْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، كَانَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ادَّعَى، بَعْدَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ.

(١) أما قوله: (حديث عمر) فيجوز في إعرابه النصب والرفع، فالرفع على تقدير هو حديث عمر، والنصب على وجهين: أحدهما البذل من قوله حديث هشام، والثاني على تقدير أعني.

(٢) وقوله: (قال هشام حدثني رجل إلى آخره)، هو بيان للحديث الذي رآه في كتاب عفان. وأما هشام هذا فهو ابن زياد الأموي مولا هم البصري ضعفه الأئمة، ثم هنا قاعدة نبه عليها ثم نحيل عليها فيما بعد إن شاء الله تعالى، وهي أن عفان رحمه الله قال: إنما ابتلى هشام يعني إنما ضعفوه من قبل هذا الحديث، كان يقول: حدثني يحيى عن محمد، ثم ادعى بعد أنه سمعه من محمد، وهذا القدر وحده لا يقتضي ضعفاً لأنه ليس فيه تصريح بكذب لاحتمال أنه سمعه من محمد ثم نسيه، فحدث به عن يحيى عنه، ثم ذكر سماعه من محمد فرواه عنه، ولكن انضم إلى هذا قرائن وأمر اقتضت عند العلماء بهذا الفن الحذاق فيه المبرزين من أهله العارفين بدقائق أحوال رواة أنه لم يسمعه من محمد، فحكموا بذلك لما قامت الدلائل الظاهرة عندهم بذلك، وسيأتي بعد هذا أشياء كثيرة من أقوال الأئمة في الجرح بنحو هذا، وكلها يقال فيها ما قلنا هنا والله أعلم.

\* حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ قَهْرَازٍ،<sup>(١)</sup> قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُثْمَانَ ابْنَ جَبَلَةَ<sup>(٢)</sup> يَقُولُ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: مَنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْهُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو: «يَوْمَ الْفِطْرِ يَوْمَ الْجَوَائِزِ»؟<sup>(٣)</sup> قَالَ: سُلَيْمَانُ ابْنُ الْحَجَّاجِ، أَنْظَرْنَا مَا وَضَعْتَ فِي يَدِكَ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) أما قهرزاز فتقدم ضبطه.

(٢) وأما عبد الله بن عثمان بن جبلة فهو الملقب بعبدان وتقدم بيانه، وجبلة بفتح الجيم والموحدة.

(٣) وأما حديث «يوم الفطر يوم الجوائز» فهو ما روي إذا كان «يوم الفطر» وقفت الملائكة على أفواء الطرق ونادت: يا معشر المسلمين اغدوا إلى رب رحيم يأمر بالخير وينيب عليه الجزيل، أمركم فصنموا واطعمتم ربكم فاقبلوا جوائزكم، فلما صلوا العيد نادى مناد من السماء: ارجعوا إلى منازلكم راشدين فقد غفرت ذنوبكم كلها، ويسمى ذلك اليوم يوم

عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ سَعِيدٍ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَبَّادٌ، فَأَخْبَرَنِي عَنْ عِيْسَى ابْنِ يُونُسَ قَالَ: كُنْتُ عَلَى بَابِهِ وَسُفْيَانُ عِنْدَهُ، فَلَمَّا خَرَجَ سَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ كَذَّابٌ.

\* وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي عَتَّابٍ<sup>(١)</sup> قَالَ: حَدَّثَنِي عَفَّانُ: عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمْ تَرَ<sup>(٢)</sup> الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ ابْنُ أَبِي عَتَّابٍ: فَلَقِيتُ أَنَا مُحَمَّدَ ابْنَ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ،<sup>(٣)</sup> فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ عَنْ أَبِيهِ: لَمْ تَرَ أَهْلَ الْخَيْرِ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ. قَالَ مُسْلِمٌ: يَقُولُ: يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ وَلَا يَتَعَمَّدُونَ الْكَذِبَ.

(١) وأما محمد بن أبي عتاب فبالعين المهملة.

وأما قول يحيى بن سعيد: (لم تر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث).

(٢) وفي الرواية الأخرى: (لم تر)، ضبطناه في الأول بالنون، وفي الثاني بالناء المثناة، ومعناه ما قاله مسلم أنه يجري الكذب على الستهم، ولا يتعمدون ذلك لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه، ويرون الكذب ولا يعلمون أنه كذب، وقد قدمنا أن مذهب أهل الحق أن الكذب هو الإخبار عن الشيء، بخلاف ما هو عمداً كان أو سهواً أو غلطاً.

(٣) فالقطان مجرور صفة ليحيى وليس منصوباً على أنه صفة لمحمد والله أعلم.

\* حَدَّثَنِي الْفَضْلُ ابْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنِي خَلِيفَةُ ابْنِ مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى غَالِبِ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ فَجَعَلَ يُبْلِي عَلَيَّ: حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ، حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ، فَآخِذَهُ الْبَوْلُ<sup>(١)</sup> فَقَامَ، فَتَنَظَّرْتُ فِي الْكَرَاسَةِ<sup>(٢)</sup> فَإِذَا فِيهَا: حَدَّثَنِي أَبَانُ<sup>(٣)</sup> عَنْ أَنَسٍ، وَأَبَانُ عَنْ فُلَانٍ. فَتَرَكْتُهُ وَقُمْتُ.

(١) أما قوله: (أخذه البول) فمعناه ضغظه وأزعجه واحتاج إلى إخراجه.

(٢) وأما الكراسة بالهاء في آخرها فمعروفة، قال أبو جعفر النحاس في كتابه «صناعة الكتاب»: الكراسة معناها الكتبة المضموم بعضها إلى بعض، والورق الذي قد ألصق بعضه إلى بعض مشتق من قولهم رسم مكرس إذا ألصقت الريح التراب به. قال وقال الخليل: الكراسة مأخوذة من أكراس الغنم وهو أن تبول في الموضع شيئاً بعد شيء فيتلبد. وقال أقصى القضاة الماوردي: أصل الكرسي العلم ومنه قيل للصحيفة يكون فيها علم مكتوب كراسة والله أعلم.

(٣) وأما أبان ففيه وجهان لأهل العربية: الصرف وعلمه، فمن لم يصرفه جعله فعلاً ماضياً والهمزة زائدة فيكون أفعِل، ومن صرفه جعل



الجواز، وهذا الحديث رواه في كتاب «المستقصى في فضائل المسجد الأقصى» تصنيف الحافظ أبي محمد بن عساكر الدمشقي رحمه الله، والجواز جمع جاتزة وهي العطاء.

(٤) وأما قوله: (انظر ما وضعت في يدك) فضبطناه بفتح التاء من وضعت ولا يمتنع ضمها، وهو مدح وثناء على سليمان بن الحجاج.

\* قَالَ ابْنُ قَهْزَادٍ: وَسَمِعْتُ وَهْبَ ابْنَ زَمْعَةَ<sup>(١)</sup> يَذْكُرُ عَنْ سُقْيَانَ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ: رَأَيْتُ رَوْحَ ابْنِ غَطِيفٍ،<sup>(٢)</sup> صَاحِبَ الدِّمِ قَدَرِ الدَّرْهِمِ،<sup>(٣)</sup> وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ مَجْلِسًا، فَجَعَلْتُ اسْتَحْيِي<sup>(٤)</sup> مِنْ أَصْحَابِي أَنْ يَرَوْنِي جَالِسًا مَعَهُ، كَرَّةَ حَدِيثِهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) وأما زمعة فإسكان الميم وفتحها.

(٢) وأما غطيف فبغين معجمة مضمومة ثم طاء مهملة مفتوحة هذا هو الصواب، وحكى القاضي عن أكثر شيوخه أنهم روه غضيف بالضاد لمعجمة قال: وهو خطأ، قال البخاري في تاريخه: هو منكر الحديث.

(٣) وقوله: (صاحب الدم قدر الدرهم) يريد وصفه وتعريفه بالحديث الذي رواه روح هذا عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة يرفعه: «تعد الصلاة من قدر الدرهم» يعني من الدم، وهذا الحديث ذكره البخاري في تاريخه وهو حديث باطل لا أصل له عند أهل الحديث والله أعلم.

(٤) وقوله: استحي هو ييامن ويجوز حذف إحداهما، وسيأتي إن شاء الله تعالى تفسير حقيقة الحياء في باب من كتاب الإيمان.

(٥) وقوله: (كره حديثه) هو بضم الكاف ونصب الهاء أي كراهية له والله أعلم.

\* حَدَّثَنِي ابْنُ قَهْزَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبًا يَقُولُ عَنْ سُقْيَانَ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: بَقِيَّةُ صَدُوقِ اللِّسَانِ، وَلَكِنَّهُ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (ولكنه يأخذ عن أقبل وأدبر) يعني عن الثقات والضعفاء.

\* حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ<sup>(١)</sup> قَالَ حَدَّثَنِي الْحَارِثُ<sup>(٢)</sup> الْأَعْمُورِيُّ<sup>(٣)</sup> الْهَمْدَانِيُّ، وَكَانَ كَذَّابًا.

(١) وأما الشعبي فبفتح الشين واسمه عامر بن شراحيل، وقيل: ابن شرحيل، والأول هو المشهور منسوب إلى شعب بطن من همدان ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان الشعبي إماماً عظيماً جليلاً جامعاً للتفسير والحديث والفقه والمنازاة والعبادة. قال الحسن: كان الشعبي والله كثير العلم، عظيم الحلم، قديم السلم من الإسلام بمكان.

(٢) وأما الحارث الأعور فهو الحارث بن عبد الله، وقيل: ابن عبيد أبو زهير الكوفي متفق على ضعفه.

(٣) أما الهمداني فإسكان الميم وبالدال المهملة.

\* حَدَّثَنَا<sup>(١)</sup> أَبُو عَامِرٍ، عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بَرَادٍ<sup>(٢)</sup> الْأَشْعَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ<sup>(٣)</sup> عَنْ مَفْضِلٍ<sup>(٤)</sup> عَنْ مُغِيرَةَ<sup>(٥)</sup> قَالَ: سَمِعَ الشَّعْبِيُّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْمُورِيُّ، وَهُوَ يَشْهَدُ<sup>(٦)</sup> أَنَّهُ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ<sup>(٧)</sup>.

(١) هذا إسناد كله كوفيون.

(٢) فأما براد فبهاء موحدة مفتوحة ثم راء مشددة ثم ألف ثم دال مهملة، وهو عبد الله بن براد بن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي.

(٣) وأما أبو أسامة فاسمه حماد بن أسامة بن يزيد القرشي مولاهم الكوفي الحافظ الضابط المثقن العابد.

(٤) وأما مفضل فهو ابن مهلهل أبو عبد الرحمن السعدي الكوفي الحافظ الضابط المثقن العابد.

(٥) وأما مغيرة فهو ابن مقسم أبو هشام الضبي الكوفي، وتقدم أن ميم المغيرة تضم وتكرر.

(٦) والضمير في قوله (وهو يشهد) يعود على الشعبي، والقائل وهو يشهد هو المغيرة والله أعلم.

(٧) وأما قوله: (أحد الكذابين) ففتح النون على الجمع.

\* حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ غَلَقَمَةُ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِي سَتَتَيْنِ، فَقَالَ الْحَارِثُ: الْقُرْآنُ هَيْنَ، الْوَحْيُ أَشَدَّ<sup>(١)</sup>.

(١) وأما قول الحارث: فقد ذكره مسلم في جملة ما أنكر على الحارث وجرح به، وأخذ عليه من قبيح مذهبه وغلوه في التشيع وكنبه. قال القاضي عياض رحمه الله: وأرجو أن هذا من أخف أقواله لاحتماله الصواب، فقد فسر بعضهم بأن الوحي هنا الكتابة ومعرفة الخط قاله الخطابي، يقال: أوحى ووحى إذا كتب، وعلى هذا ليس على الحارث في هذا درك وعليه الدرك في غيره. قال القاضي: ولكن لما عرف قبح مذهبه وغلوه في مذهب الشيعة ودعواهم الوصية إلى علي رضي الله عنه وسر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه من الوحي وعلم الغيب ما لم يطلع غيره عليه بزعمهم سيء الظن بالحارث في هذا وذهب به ذلك المذهب، ولعل هذا القائل فهم من الحارث معنى منكراً فيما أراد الله أعلم.

\* وَحَدَّثَنِي حَمَّادُ ابْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ الْحَارِثَ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَالْوَحْيَ فِي سَتَتَيْنِ، أَوْ قَالَ: الْوَحْيَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالْقُرْآنَ فِي سَتَتَيْنِ.

(٤) وقوله: (أيفاع) أي شبيه، قال القاضي عياض: معناه بالنون، يقال: غلام يافع ويقع ويقعة يفتح الفاء فيهما إذا شب وبلغ أو كاد يبلغ، قال الثعالبي: إذا قارب البلوغ أو بلغه يقال له يافع، وقد أيفع وهو نادر. وقال أبو عبيد: أيفع الغلام إذا شارف الاحتلام ولم يحتلم، هذا آخر نقل القاضي عياض، وكان اليافع مأخوذاً من أيفاع بفتح الياء وهو ما ارتفع من الأرض. قال الجوهري: ويقال غلمان أيفاع ويقعة أيضاً.

(٥) وأما القصاص بضم القاف فجمع قاص وهو الذي يقرأ القصص على الناس، قال أهل اللغة: القصة الأمر والخبر، وقد اقتضت الحديث إذا رويته على وجهه، وقص عليه الخبر قصصاً بفتح القاف، والاسم أيضاً القصص بالفتح، والقصص بكسر القاف اسم جمع للقصة.

(٦) وأما شقيق الذي نهى عن مجالسته فقال القاضي عياض: هو شقيق الضبي الكوفي القاص ضعفه النسائي، كتبه أبو عبد الرحيم، قال بعضهم: وهو أبو عبد الرحيم الذي حذر منه إبراهيم قبل هذا في الكتاب، وقيل: إن أبا عبد الرحيم الذي حذر منه إبراهيم هو سلمة بن عبد الرحمن النخعي، ذكر ذلك ابن أبي حاتم الرازي في كتابه عن ابن المديني.

(٧) وقول مسلم: وليس بأبي وائل يعني ليس هذا الذي نهى عن مجالسته بشقيق بن سلمة أبي وائل الأسدي المشهور معدود في كبار التابعين، هذا آخر كلام القاضي رحمه الله.

\* حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، <sup>(١)</sup> مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرًا يَقُولُ: لَقِيتُ جَابِرَ ابْنَ يَزِيدَ الْجُعْفِيَّ، فَلَمْ أَكُتِبْ عَنْهُ، كَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ <sup>(٢)</sup>.

(١) هو بفتح الغين المعجمة وتشديد السين المهملة، والمسموع في كتب المحدثين ورواياتهم غسان غير مصروف، وذكره ابن فارس في المجمل وغيره من أهل اللغة في باب غسن وفي باب غسس، وهذا تصريح بأنه يجوز صرفه وترك صرفه، فمن جعل النون أصلاً صرفه، ومن جعلها زائدة لم يصرفه، وأبو غسان هذا هو الملقب بزنيج بضم الزاي وبالجيم.

(٢) قوله في جابر الجعفي: (كان يؤمن بالرجعة) هي بفتح الراء قال الأزهرى وغيره: لا يجوز فيها إلا الفتح، وأما رجعة المرأة المطلقة ففيها لغتان: الكسر والفتح، قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: وحكي في هذه الرجعة التي كان يؤمن بها جابر الكسر أيضاً، ومعنى إيمانه بالرجعة هو ما تقوله الرافضة وتعتقده بزعمها الباطل أن علياً كرم الله وجهه في السحاب، فلا تخرج يعني مع من يخرج من ولده حتى ينادي من السماء أن اخرجوا معه، وهذا نوع من أباطيلهم، وعظيم من جهالاتهم اللاتقة بأذهانهم السخيفة وعقولهم الواهية.

\* حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا وَسَعْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ، قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ مَا أَخَذَتْ.

\* وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ <sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا سُبَيَّانُ <sup>(٢)</sup> قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَحْمِلُونَ عَنْ جَابِرٍ قَبْلَ أَنْ يُظْهَرَ مَا أَظْهَرَ، فَلَمَّا أَظْهَرَ مَا أَظْهَرَ أَتَتْهُمْ النَّاسُ فِي حَدِيثِهِ، وَتَرَكُوهُ

\* وَحَدَّثَنِي حَجَّاجٌ، قَالَ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ (وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ) حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْمُغِيرَةِ <sup>(١)</sup> عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ الْخَارِثَ أَتَتْهُمْ.

(١) فالمغيرة مجرور معطوف على منصور.

\* وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حَمَزَةَ الزَّيَّاتِ قَالَ: سَمِعَ مُرَّةَ التَّهْمَانِيَّ مِنَ الْخَارِثِ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ: اقْعُدْ بِالْبَابِ. قَالَ: فَدَخَلَ مُرَّةٌ وَآخَذَ سَيْفَهُ، قَالَ: وَأَحْسَ <sup>(١)</sup> الْخَارِثُ بِالشَّرِّ، فَلَهَبَ.

\* وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (بَغِي: ابْنُ مَهْدِيٍّ)، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: قَالَ لَنَا إِبْرَاهِيمُ: إِيَّاكُمْ وَالْمُغِيرَةَ ابْنَ سَعِيدٍ <sup>(٢)</sup> وَأَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ <sup>(٣)</sup> فَإِنَّهُمَا كَذَّابَانِ.

(١) قوله: (وأحس الخارث بالشر) هكذا ضبطناه من أصول محققة أحس، ووقع في كثير من الأصول أو أكثرها «حس» بغير الف وهما لغتان: حس وأحس، ولكن أحس أنصح وأشهر، وبها جاء القرآن العزيز، قال الجوهري وآخرون: حس وأحس لغتان بمعنى علم وأيقن. وأما قول الفقهاء وأصحاب الأصول: الحاسة والحواس الخمس فلما يصح على اللغة القليلة حس بغير الف، والكثير في حس بغير الف أن يكون بمعنى قتل.

(٢) أما المغيرة بن سعيد فقال النسائي في كتابه كتاب الضعفاء: هو كوفي دجال أحرق بالنار زمن النخعي ادعى النبوة.

(٣) وأما أبو عبد الرحيم فقيل: هو شقيق الضبي الكوفي القاص، وقيل: هو سلمة بن عبد الرحمن النخعي وكلاهما يكنى أبا عبد الرحيم وهما ضعيفان، وسيأتي ذكرهما قريباً أيضاً إن شاء الله تعالى.

\* حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ <sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: كُنَّا نَأْتِي أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ <sup>(٢)</sup> وَنَحْنُ غِلْمَةٌ <sup>(٣)</sup> أَيْفَاعٌ <sup>(٤)</sup>، فَكَانَ يَقُولُ لَنَا: لَا تُجَالِسُوا الْقُصَّاصَ <sup>(٥)</sup> غَيْرَ أَبِي الْأَخْوَصِ، وَإِيَّاكُمْ وَشَقِيقًا <sup>(٦)</sup>. قَالَ: وَكَانَ شَقِيقٌ هَذَا يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَلَيْسَ بِأَبِي وَائِلٍ <sup>(٧)</sup>.

(١) هو بجيم مفتوحة ثم حاء ساكنة ثم دال مفتوحة مهملتين، واسم أبي كامل فضيل بن حسين بالتصغير فيهما ابن طلحة البصري، قال أبو سعيد السمعاني: هو منسوب إلى جحدر اسم رجل.

(٢) أما أبو عبد الرحمن السلمي فبضم السين واسمه عبد الله بن حبيب بن ربيعة بضم الراء وفتح الواو وكسر المثناة المشددة وآخره هاء الكوفي التابعي الجليل.

(٣) وقوله: (غلمة) جمع غلام واسم الغلام يقع على الصبي من حين يولد على اختلاف حالاته إلى أن يبلغ.



بغض الناس، فقيل له: وما أظهر؟ قال: الإيمان بالرجعة.

(١) وأما الحميدي فهو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبد الله بن الزبير بن عبيد الله بن حيد أبو بكر القرشي الأسدي المكي.

(٢) هو سفيان بن عيينة الإمام المشهور.

\* وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْجِمَانِيُّ،<sup>(١)</sup> حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ وَأَخُوهُ، أَنَّهُمَا سَمِعَا الْجَرَّاحَ ابْنَ مَلِيحٍ<sup>(٢)</sup> يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: عِنْدِي سَبْعُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>(٣)</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّهَا.

(١) هو بكسر الحاء المهملة واسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي منسوب إلى حمان بطن من همدان.

(٢) وأما الجراح بن مليح ففتح الميم وكسر اللام وهو والد وكيع، وهذا الجراح ضعيف عند المحدثين ولكنه مذكور هنا في المتابعات.

(٣) أبو جعفر هذا هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم المعروف بالباقر لأنه بثر العلم أي شقه وفتحه فعرف أصله وتمكن فيه.

\* وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ ابْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ قَالَ: سَمِعْتُ زُهَيْرًا يَقُولُ: قَالَ جَابِرٌ، أَوْ سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: إِنَّ عِنْدِي لَخَمْسِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا حَدَّثْتُ مِنْهَا بِشَيْءٍ، قَالَ: ثُمَّ حَدَّثَ يَوْمًا بِحَدِيثٍ فَقَالَ: هَذَا مِنْ الْخَمْسِينَ أَلْفًا.

\* وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ ابْنُ خَالِدٍ الْيَشْكُرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ<sup>(١)</sup> يَقُولُ: سَمِعْتُ سَلَامَ ابْنَ أَبِي مُطِيعٍ<sup>(٢)</sup> يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ الْجُعْفِيِّ يَقُولُ: عِنْدِي خَمْسُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) اسم أبي الوليد هشام بن عبد الملك وهو الطيالسي.

(٢) وسلام بتشديد اللام واسم أبي مطيع سعد.

\* وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ ابْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ جَابِرًا عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَنْ أَرْجَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكَمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [س: ٨٠]. فَقَالَ جَابِرٌ: لَمْ يَجِئْ تَأْوِيلُ هَذِهِ. قَالَ سُفْيَانُ: وَكَذَبَ فَقَلْنَا لِسُفْيَانَ: وَمَا أَرَادَ بِهَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّ الرَّافِضَةَ<sup>(١)</sup> تَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا فِي السَّحَابِ، فَلَا تَخْرُجُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مِنْ وَلَدِهِ، حَتَّى يُنَادِيَ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ - يُرِيدُ عَلِيًّا أَنَّهُ يُنَادِي: اخْرُجُوا مَعَ فَلَانٍ. يَقُولُ جَابِرٌ: فَذَا تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ، وَكَذَبَ، كَانَتْ فِي إِخْوَةِ يُوسُفَ ﷺ.

(١) وسما رافضة من الرفض وهو الترك، قال الأصمعي وغيره:

سما رافضة لأنهم وفضوا زيد بن علي فتركوه.

\* وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ<sup>(١)</sup> حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يُحَدِّثُ بَنَخُو مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا اسْتَحِيلُ أَنْ أَذْكَرَ مِنْهَا شَيْئًا، وَأَنْ لِي كَذَا وَكَذَا.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَسَمِعْتُ أَبَا غَسَّانَ، مُحَمَّدَ ابْنَ عَمْرِو الرَّازِي قَالَ: سَأَلْتُ جَرِيرَ ابْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ فَقُلْتُ: الْخَارِثُ ابْنُ حَصِيرَةَ<sup>(٢)</sup> لَقِيْتَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، شَتِخَ طَوِيلَ السُّكُوتِ، يُصَوِّرُ عَلَى أَمْرِ عَظِيمٍ.

(١) قال أبو علي الفسائي الجبائي: سقط ذكر سلمة بن شبيب بن مسلم، والحميدي عند ابن ماهان والصواب رواية الجلودي بإنيته فإن مسلماً لم يلق الحميدي، قال أبو عبد الله بن الحذاء أحد رواة كتاب مسلم: سألت عبد الغني بن سعد هل روى مسلم عن الحميدي؟ فقال: لم أره إلا في هذا الموضع وما أبعد ذلك، أو يكون سقط قبل الحميدي رجل، قال القاضي عياض: وعبد الغني إنما رأى من مسلم نسخة ابن ماهان فلذلك قال ما قال، ولم تكن نسخة الجلودي دخلت مصر، قال: وقد ذكر مسلم قبل هذا: (حدثنا سلمة، حدثنا الجلودي) في حديث آخر، كذا هو عند جميعهم، وهو الصواب هنا أيضاً إن شاء الله تعالى.

(٢) هو بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين وآخره هاء وهو ازدي كوفي سمع زيد بن وهب قاله البخاري.

\* حَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ إِبرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ<sup>(١)</sup> قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ ابْنِ زَيْدٍ قَالَ: ذَكَرَ أَيُّوبُ<sup>(٢)</sup> رَجُلًا يَوْمًا، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بِمُسْتَقِيمٍ اللَّسَانِ، وَذَكَرَ آخَرَ فَقَالَ: هُوَ يَزِيدُ فِي الرَّقْمِ<sup>(٣)</sup>.

(١) هو بفتح الدال وإسكان الواو وفتح الراء وبالقاف، واختلف في معنى هذا النسبة فقيل: كان أبوه ناسكاً أي عابداً، وكانوا في ذلك الزمان يسمون الناسك دورقياً، وهذا القول مروى عن أحمد الدورقي هذا وهو من أشهر الأقوال، وقيل: هي نسبة إلى القلائس الطوال التي تسمى الدورقية، وقيل: منسوب إلى دورق بلدة بفارس أو غيرها.

(٢) أيوب هذا هو السخنياني تقدم ذكره أول الكتاب.

(٣) وهذان اللفظان كناية عن الكذب.

\* حَدَّثَنِي حَجَّاجُ ابْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ أَيُّوبُ: إِنَّ لِي جَارًا، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ فَضْلِهِ، وَلَوْ شَهِدَ عِنْدِي عَلَى تَمْرَتَيْنِ مَا رَأَيْتُ شَهَادَتَهُ جَائِزَةً.

\* وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، وَحَجَّاجُ ابْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: قَالَ مَعْمَرٌ: مَا رَأَيْتُ أَيُّوبَ اغْتَابَ

سبع وستين في شوال. وكذا ذكر الكلأبازي في كتابه في «رجال البخاري» معنى هذا فإنه قال: ولد أيوب السخيتاني سنة ست وستين، وفي قول أنه ولد قبل الجارف سنة. وقال القاضي عياض في هذا الموضع: كان الجارف سنة تسع عشرة ومائة. وذكر الحافظ عبد الغني المقدسي في ترجمة عبد الله بن مطرف عن يحيى القطان قال: مات مطرف بعد طاعون الجارف، وكان الجارف سنة سبع وثمانين. وذكر في ترجمة يونس بن عبيد أنه رأى أنس بن مالك، وأنه ولد بعد الجارف ومات سنة سبع وثلاثين ومائة، فهذه أقوال متعارضة، فيجوز أن يجمع بينها بأن كل طاعون من هذه تسمى جارفاً، لأن معنى الجرف موجود في جميعها وكانت الطواعين كثيرة. ذكر ابن قتيبة في المعارف عن الأصمعي أن أول طاعون كان في الإسلام طاعون عمواس بالشام في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فيه توفي أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، ومعاذ بن جبل وامراتاه وابنه رضي الله عنهم، ثم الجارف في زمن ابن الزبير، ثم طاعون الفتيات لأنه بدأ في العذاري والجواري بالبصرة وبواسط وبالشام والكوفة، وكان الحجاج يومئذ بواسط في ولاية عبد الملك بن مروان، وكان يقال له طاعون الأشراف يعني لما مات فيه من الأشراف، ثم طاعون عدي بن أرطاة سنة مائة، ثم طاعون غراب سنة سبع وعشرين ومائة، وغراب رجل، ثم طاعون مسلم بن قتيبة سنة إحدى وثلاثين ومائة في شعبان وشهر رمضان وأقلع في شوال، وفيه مات أيوب السخيتاني، قال: ولم يقع بالمدينة ولا بمكة طاعون قط، هذا ما حكاه ابن قتيبة.

وقال أبو الحسن المدائني: كانت الطواعين المشهورة العظام في الإسلام خمسة: طاعون شيرويه بالمداين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في سنة ست من الهجرة، ثم طاعون عمواس في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان بالشام مات فيه خمسة وعشرون ألفاً، ثم طاعون الجارف في زمن ابن الزبير في شوال سنة تسع وستين، هلك في ثلاثة أيام في كل يوم سبعون ألفاً، مات فيه لأنس بن مالك رضي الله عنه ثلاثة وثمانون ابناً، ويقال: ثلاثة وسبعون ابناً، ومات لعبد الرحمن بن أبي بكر أربعة أبناء، ثم طاعون الفتيات في شوال سنة سبع وثمانين، ثم كان طاعون في سنة إحدى وثلاثين ومائة في رجب واشتد في شهر رمضان، فكان يحصى في سكة المريد في كل يوم ألف جنازة أياماً ثم خف في شوال، وكان بالكوفة طاعون وهو الذي مات فيه المغيرة بن شعبه سنة خمسين. هذا ما ذكره المدائني.

وكان طاعون عمواس سنة ثمانين عشرة. وقال أبو زرعة الدمشقي: كان سنة سبع عشرة أو ثمانين عشرة. وعمواس قرية بين الرملة وبيت المقدس، نسب الطاعون إليها لكونه بدأ فيها، وقيل: لأنه عم الناس وتواسوا فيه، ذكر القولين للحافظ عبد الغني في ترجمة أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه. وعمواس بفتح العين والميم، فهذا مختصر ما يتعلق بالطاعون. فإذا علم ما قالوه في طاعون الجارف فإن قتادة ولد سنة إحدى وستين، ومات سنة سبع عشرة ومائة على المشهور، وقيل: سنة ثمانين عشرة، ويلزم من هذا بطلان ما فسر به القاضي عياض رحمه الله طاعون الجارف هنا، ويتعين أحد الطاعونين، فاما سنة سبع وستين فإن قتادة كان ابن ست سنين في ذلك الوقت ومثله يضبطه، وأما سنة سبع وثمانين وهو الأظهر إن شاء الله تعالى والله أعلم.

\* وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُحَلَّبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ

أَحَدًا قَطُّ إِلَّا عَبْدَ الْكَرِيمِ، يَعْنِي أَبَا أُمَيَّةَ، فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ فَقَالَ: رَحِمَهُ اللَّهُ، كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ، <sup>(١)</sup> لَقَدْ سَأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لِعِكْرِمَةَ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ.

(١) وقول أيوب في عبد الكريم رحمه الله كان غير ثقة، لقد سألتني عن حديث لعكرمة ثم قال: سمعت عكرمة هذا القطع بكذبه وكونه غير ثقة بمثل هذه القضية قد يستشكل من حيث أنه يجوز أن يكون سمعه من عكرمة ثم نسيه فقال عنه ثم ذكره فرواه، ولكن عرف كذبه بقرائن، وقد قدمت ليضاح هذا في أول هذا الباب، وعن نص على ضعف عبد الكريم هنا سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وابن عدي، وكان عبد الكريم هذا من فضلاء فقهاء البصرة والله أعلم.

\* حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى، <sup>(١)</sup> فَجَعَلَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ. فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِقِتَادَةَ فَقَالَ: كَذَبَ، مَا سَمِعْتُ مِنْهُمْ، <sup>(٢)</sup> إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَائِلًا، يَتَكَفَّفُ <sup>(٣)</sup> النَّاسَ، زَمَنَ طَاعُونِ الْجَارِفِ <sup>(٤)</sup> ..

(١) أما أبو داود هذا فاسمه نفع بن الحارث القاص الأعمى متفق على ضعفه، قال عمرو بن علي: هو متروك. وقال يحيى بن معين وأبو زرعة: ليس هو بشيء. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وضعفه آخرون.

(٢) وقوله: (ما سمع منهم) يعني البراء وزيداً وغيرهما ممن زعم أنه روى عنه، فإنه زعم أنه رأى ثمانية عشر بديراً، كما صرح به في الرواية الأخرى في الكتاب.

(٣) وقوله: (يتكفف الناس) معناه يسألهم في كفه أو بكفه، ووقع في بعض النسخ يتطفف بالطاء وهو بمعنى (يتكفف) أي يسأل في كفه الطفيف وهو القليل. وذكر ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» وغيره بتطفف، ولعله مأخوذ من قولهم: ما تطففت به أي ما تلطخت.

(٤) وأما طاعون الجارف فسمي بذلك لكثرة من مات فيه من الناس، وسمي الموت جارفاً لاجترافه الناس، وسمي السيل جارفاً لاجترافه على وجه الأرض، والجرف الغرف من فوق الأرض وكشع ما عليها. وأما الطاعون فوياء معروف، وهو يثر وورم مؤلم جداً يخرج مع لهاب ويسود ما حوله أو يخضر أو يحمر حمرة بنفسجية كلدرة، ويحصل معه خفقان القلب والقيء.

وأما زمن طاعون الجارف فقد اختلف فيه أقوال العلماء رحمهم الله اختلافاً شديداً متبايناً تبايناً بعيداً، فمن ذلك ما قاله الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر في أول التمهيد قال: مات أيوب السخيتاني في سنة اثنتين وثلاثين ومائة في طاعون الجارف. ونقل ابن قتيبة في «المعارف» عن الأصمعي أن طاعون الجارف كان في زمن ابن الزبير سنة سبع وستين، وكذا قال أبو الحسن علي بن محمد بن أبي سيف المدائني في كتاب «التعازي» أن طاعون الجارف كان في زمن ابن الزبير رضي الله عنهما سنة



(٣) وأما قوله: (كلام حق) فينصب كلام وهو بدل من أحاديث، ومعناه كلام صحيح المعنى وحكمة من الحكم، ولكنه كذب نفسه إلى النبي ﷺ وليس هو من كلامه ﷺ.

\* حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْخَلَوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: أَبُو إِسْحَاقَ<sup>(١)</sup> إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَفْيَانَ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ<sup>(٢)</sup> عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يُونُسَ ابْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: كَانَ عَمْرُو ابْنُ عُبَيْدٍ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ.

(١) هكنا وقع في كثير من الأصول الحقيقة قول أبي إسحاق، ولم يقع قوله في بعضها، وأبو إسحاق هذا صاحب مسلم ورواية الكتاب عنه، فيكون قد سارى مسلماً في هذا الحديث وعلا فيه برجل.

(٢) وأما أبو داود الطيالسي فاسمه سليمان بن داود تقدم بيانه.

\* حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، أَبُو حَفْصٍ قَالَ سَمِعْتُ مُعَاذَ ابْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ: قُلْتُ لِعَوْفِ ابْنِ أَبِي جَعْفَلَةَ<sup>(١)</sup> إِنَّ عَمْرُو ابْنَ عُبَيْدٍ<sup>(٢)</sup> حَدَّثَنَا عَنِ الْحَسَنِ.

أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ: كَذَبَ، وَاللَّهِ! عَمَرُو، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَحْزِرَهَا إِلَى قَوْلِهِ الْخَبِيثِ<sup>(٤)</sup>.

(١) أما عوف فتقدم بيانه في أول الكتاب.

(٢) وأما عمرو بن عبيد فهو القنري المعتزلي الذي كان صاحب الحسن البصري.

(٣) وقوله ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» صحيح مروري من طرق، وقد ذكرها مسلم رحمه الله بعد هذا، ومعناه عند أهل العلم أنه ليس من اعتدى بهلينا، واقتدى بعلما وعملانا وحسن طريقتنا، كما يقول الرجل لولده إذا لم يرض فعله: لست مني، وهكذا القول في كل الأحاديث الواردة بنحو هذا القول كقوله ﷺ: «مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا» وأشباهه. ومراد مسلم رحمه الله بإدخال هذا الحديث هنا بيان أن عوفاً جرح عمرو بن عبيد وقال: كذب، وإنما كذبه مع أن الحديث صحيح لكونه نسبة إلى الحسن، وكان عوف من كبار أصحاب الحسن والعارفين بأحاديثه فقال: كذب في نسبه إلى الحسن، فلم يرو الحسن هذا أو لم يسمعه هذا من الحسن.

(٤) وقوله: (أراد أن يحوزها، إلى قوله الخبيث)، معناه: كذب بهذه الرواية ليعضد بها مذهبه الباطل الرديء وهو الاعتزال، فإنهم يزعمون أن ارتكاب المعاصي يخرج صاحبه عن الإيمان ويخلده في النار، ولا يسمونه كافراً بل فاسقاً مخلداً في النار، وسيأتي الرد عليهم بقواطع الأدلة في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى.

\* وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ

ابْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ قَالَ: دَخَلَ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى عَلَى قَتَادَةَ، فَلَمَّا قَامَ قَالُوا: إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ لَقِيَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ بَدْرِيًّا.

فَقَالَ قَتَادَةُ: «هَذَا كَانَ سَائِلًا قَبْلَ الْجَارِفِ لَا يَعْزِضُ<sup>(١)</sup> فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ فَوَاللَّهِ مَا حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً وَلَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ<sup>(٢)</sup> عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً إِلَّا عَنْ سَعْدِ ابْنِ مَالِكٍ<sup>(٣)</sup>».

(١) وأما قوله: (لا يعرض لشيء من هذا) فهو بفتح الياء وكسر الراء ومعناه لا يعتني بالحديث.

(٢) وأما المسيب والد سعيد فصحابي مشهور ﷺ وهو بفتح الياء هنا هو المشهور. وحكى صاحب مطالع الأنوار عن علي بن المديني أنه قال: أهل العراق يفتحون الياء وأهل المدينة يكسرونها. قال: وحكى أن سعيداً كان يكره الفتح، وسعيد إمام التابعين وسيدهم ومقلدهم في الحديث والفقه وتعبير الرؤيا والورع والزهد وغير ذلك، وأحواله أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر، وهو مدني كنيته أبو محمد والله أعلم.

(٣) المراد بهذا الكلام يطال قول أبي داود الأعمى هنا وزعمه أنه لقي ثمانية عشر بدريًّا، فقال قتادة: الحسن البصري وسعيد بن المسيب أكبر من أبي داود الأعمى وأجل وأقدم سناً، وأكثر اعتناء بالحديث وملازمة أهله، والاجتهاد في الأخذ عن الصحابة، ومع هذا كله ما حدثنا واحد منهما عن بدري واحد، فكيف يزعم أبو داود الأعمى أنه لقي ثمانية عشر بدريًّا؟ هنا بهتان عظيم. وقوله: سعد بن مالك هو سعد بن أبي وقاص واسم أبي وقاص مالك بن أهيب ويقال وهيب.

\* حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ: عَنْ رَقَبَةَ<sup>(١)</sup> أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ الْهَاشِمِيَّ<sup>(٢)</sup> الْمَدَنِيَّ كَانَ يَضَعُ أَحَادِيثَ، كَلَامَ حَقٍّ<sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَتْ مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ يَرَوِيهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أما رقة فعلى لفظ رقة الإنسان، وهو رقة بن مسقلة بفتح الميم وإسكان السين المهملة وفتح القاف ابن عبد الله العبدى الكوفي أبو عبد الله، وكان عظيم القدر جليل الشأن رحمه الله.

(٢) وأما أبو جعفر هذا فهو عبد الله بن مسور المدائني أبو جعفر الذي تقدم في أول الكتاب في الضعفاء والواضعين. قال البخاري في تاريخه: هو عبد الله بن مسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب أبو جعفر القرشي الهاشمي، وذكر كلام رقة وهو هذا الكلام الذي هنا، ثم أنه وقع في الأصول هنا «المدني» وفي بعضها «المديني» بزيادة ياء، ولم أر في شيء منها هنا المدائني، ووقع في أول الكتاب المدائني، فأما المديني والمدني فتنبه إلى مدينة النبي ﷺ، والقياس المدني محذوف الياء ومن أثبتها فهو على الأصل، وروى أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الإمام الحافظ في كتاب «الأنساب» المتفقة في الخط التماثلة في النقط والضبط بإسناده عن الإمام أبي عبد الله البخاري قال: المديني يعني بالياء هو الذي أقام بالمدينة ولم يفارقها، والمدني الذي تحول عنها وكان منها.

بلوغه إلى أبي شيبة ووقوفه على ذكره له بما يكره، لئلا يناله منه أذى أو يترتب على ذلك مفسدة.

\* وَحَدَّثَنَا الْخُلَوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَفَانَ قَالَ: حَدَّثْتُ حَمَّادَ ابْنَ سَلَمَةَ عَنْ صَالِحِ الْمُرِّي<sup>(١)</sup> بِحَدِيثٍ عَنْ ثَابِتٍ، فَقَالَ: كَذَبٌ<sup>(٢)</sup>.

وَحَدَّثْتُ هَمَّامًا عَنْ صَالِحِ الْمُرِّي بِحَدِيثٍ، فَقَالَ: كَذَبٌ.

(١) وكان صالح هذا من كبار العباد الزهاد الصالحين، وهو صالح ابن بشير يفتح الباء وكسر الشين أبو بشير البصري القاضي، وقيل له المري لأن امرأة من بني مرة اعتنقه، وأبوه عربي وأمه معتقة للمرأة المري، وكان صالح رحمه الله حسن الصوت بالقرآن، وقد مات بعض من سمع قراءته، وكان شديد الخوف من الله تعالى كثير البكاء، قال عفان بن مسلم: كان صالح إذا أخذ في قصصه كأنه رجل مذعور يفرعك أمره من حزنه وكثرة بكائه كأنه ثكلى والله أعلم.

(٢) قوله في صالح المري: (كذب) هو من نحو ما قدمناه في قوله: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، معناه ما قاله مسلم يجري الكذب على الستهم من غير تعمد، وذلك لأنهم لا يعرفون صناعة هذا الفن، فيخبرون بكل ما سمعوه وفيه الكذب فيكونون كاذبين، فإن الكذب الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو سهواً كان الإخبار أو عمداً كما قدمناه.

\* وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: قَالَ لِي شُعْبَةُ: إِيَّا جَرِيرَ ابْنَ حَازِمٍ فَقُلْتُ لَهُ: لَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تُرَوِّىَ عَنِ الْحَسَنِ ابْنِ عُمَارَةَ فَإِنَّهُ يَكْذِبُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قُلْتُ لِشُعْبَةَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَنِ الْحَكَمِ بِأَشْيَاءَ لَمْ أَجِدْ لَهَا أَصْلًا. قَالَ قُلْتُ لَهُ: بَايَ شَيْءٍ؟ قَالَ قُلْتُ لِلْحَكَمِ: أَصْلِي النَّبِيَّ ﷺ عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ؟ فَقَالَ: لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ الْحَسَنُ ابْنُ عُمَارَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ<sup>(١)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِمْ وَدَفَنَهُمْ.

قُلْتُ لِلْحَكَمِ: مَا تَقُولُ فِي أَوْلَادِ الزُّنَا؟ قَالَ: يُصَلَّى عَلَيْهِمْ.

قُلْتُ: مِنْ حَدِيثٍ مَنْ يُرَوِّى؟ قَالَ: يُرَوِّى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

فَقَالَ الْحَسَنُ ابْنُ عُمَارَةَ: <sup>(٢)</sup> حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَارِ، <sup>(٣)</sup> عَنْ عَلِيٍّ.

(١) قوله: (عن مقسم) هو بكسر الميم وفتح السين.

(٢) والحسن بن عماره متفق على ضعفه وتركه، وعماره بضم العين.

(٣) ويحيى بن الجزار بالجيم والزاي وبالراء آخره، قال صاحب

ابن زَيْدٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ قَدْ لَزِمَ أَيُّوبَ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَفَقَدَهُ أَيُّوبُ. فَقَالُوا: يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّهُ قَدْ لَزِمَ عَمْرُو ابْنَ عُبَيْدٍ، قَالَ حَمَّادٌ: قَبِينَا أَنَا يَوْمًا مَعَ أَيُّوبَ وَقَدْ بَكَّرْنَا إِلَى السُّوقِ، فَاسْتَقْبَلَهُ الرَّجُلُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيُّوبُ وَسَأَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ أَيُّوبُ: بَلَّغْنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ ذَلِكَ الرَّجُلَ، قَالَ حَمَّادٌ: سَمَاءُ يَغْنِي: عَمْرًا، قَالَ: نَعَمْ، يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّهُ يَجِينُنَا بِأَشْيَاءَ غَرَائِبَ. قَالَ يَقُولُ لَهُ أَيُّوبُ: إِنَّمَا نَفَرُ أَوْ نَفَرَقُ مِنْ تِلْكَ الْغَرَائِبِ<sup>(١)</sup>.

(١) وقوله أيوب السخيتاني: (إنما نفر أو نفرق من تلك الغرائب) معناه إنما نفر أو نخاف من هذه الغرائب التي يأتي بها عمرو بن عبيد غافة من كونها كذبا، فنقع في الكذب على رسول الله ﷺ إن كانت أحاديث، وإن كانت من الآراء والمذاهب فحللنا من الوقوع في البدع أو في مخالفة الجمهور. وقوله: نفرق بفتح الراء. وقوله: نفر أو نفرق شك من الراوي في إحداهما.

\* وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ ابْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ زَيْدٍ (يعني حمَّاداً) قَالَ: قِيلَ لِأَيُّوبَ: إِنَّ عَمْرُو ابْنَ عُبَيْدٍ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: لَا يُجَلَّدُ السُّكْرَانُ مِنَ النَّبِيِّ. فَقَالَ: كَذَبٌ، أَنَا سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: يُجَلَّدُ السُّكْرَانُ مِنَ النَّبِيِّ.

\* وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَامَ ابْنَ أَبِي مُطِيعٍ يَقُولُ: بَلَغَ أَيُّوبُ أَنِّي آتِي عَمْرًا فَأَتَبَّلُ عَلَيَّ يَوْمًا فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَا تَأْمَنُهُ عَلَى دِينِهِ، كَيْفَ تَأْمَنُهُ عَلَى الْحَدِيثِ؟

\* وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ ابْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو ابْنُ عُبَيْدٍ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ<sup>(١)</sup>.

(١) هو بضم الباء وإسكان الحاء وكسر الدال يعني قبل أن يصير مبتدعاً قديراً.

\* حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى شُعْبَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup> قَاضِي وَاسِطٍ<sup>(٢)</sup>، فَكَتَبَ إِلَيَّ: لَا تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئًا، وَمَزَّقَ كِتَابِي<sup>(٣)</sup>.

(١) وأبو شيبة هذا هو جد أولاد أبي شيبة وهم: أبو بكر وعثمان والقاسم بنو محمد بن إبراهيم أبي شيبة، وأبو شيبة ضعيف، وقد قدمنا بيانه وبيناهم في أول الكتاب.

(٢) وواسط مصروف كنا سمع من العرب وهي من بناء الحجاج بن يوسف.

(٣) وقوله: (ومزق كتابي) هو بكسر الزاي أمره بتمزيقه غافة من



لِي: اسْكُتْ، فَأَنَا لَقِيتُ زِيَادَ ابْنِ مَيْمُونٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ مَهْدِيٍّ<sup>(١)</sup>، فَسَأَلْنَاهُ فَقُلْنَا لَهُ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَرْوِيهَا عَنْ أَنَسٍ؟ فَقَالَ أَرَأَيْتُمَا رَجُلًا يُذْنِبُ فَيَتُوبُ أَلَيْسَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ؟ قَالَ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ أَنَسٍ، مِنْ ذَا قَلِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ، إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ النَّاسُ فَأَنْتُمَا لَا تَعْلَمَانِ<sup>(٢)</sup> أَنِّي لَمْ أَلْقَ أَنَسًا.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَبَلْنَا بَعْدُ، أَنَّهُ يَرْوِي. فَأَتَيْنَاهُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: أَتُوبُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ، يُحَدِّثُ فَتَرَكْنَاهُ..

(١) قوله: (حديث العطار) قال القاضي عياض رحمه الله: هو حديث رواه زياد بن ميمون هذا عن أنس أن امرأة يقال لها الحولاء عطارة كانت بالمدينة، فدخلت على عائشة رضي الله عنها وذكرت خبرها مع زوجها، وأن النبي ﷺ ذكر لها في فضل الزوج، وهو حديث طويل غير صحيح ذكره ابن وضاح بكماله، ويقال: أن هذه العطارة هي الحولاء بنت تويت.

(٢) فعبد الرحمن مرفوع معطوف على الضمير في قوله: لقيت.

(٣) هكذا وقع في الأصول (فأنتما لا تعلمان)، ومعناه فأنتما تعلمان، فيجوز أن تكون لا زائدة، ويجوز أن يكون معناه: فأنتما لا تعلمان؟ ويكون استفهام تقرير وحذف همزة الاستفهام.

\* حَدَّثَنَا<sup>(١)</sup> حَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ شَبَابَةَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ يُحَدِّثُنَا يَقُولُ: سُوَيْدُ بْنُ عَقْلَةَ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ شَبَابَةُ: <sup>(٣)</sup> وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْقُدُّوسِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَّخَذَ الرُّوحُ غَرْضًا<sup>(٤)</sup>، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ قَالَ: يَغْنِي تَخَذُ كَوْهَ<sup>(٥)</sup> فِي حَائِطٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ<sup>(٦)</sup>.

(١) المراد بهذا المذكور بيان تصحيح عبد القدوس وغباوته واختلال ضبطه، وحصول الزهيم في إسناده ومتمته.

(٢) فأما الإسناد فإنه قال: سويد بن عقلة بالعين المهملة والقاف وهو تصحيف ظاهر وخطأ بين، وإنما هو غفلة بالعين المعجمة والفاء المفتوحين.

(٣) وأما شبابة فتقدم بيان اسمه وضبطه.

(٤) وأما المتن فقال: الروح بفتح الراء، وعرضاً بالعين المهملة وإسكان الراء وهو تصحيف قبيح وخطأ صريح، وصوابه الروح بضم الراء وغرضاً بالعين المعجمة والراء المفتوحين ومعناه: نهى أن تتخذ الحيوان الذي فيه الروح غرضاً أي هدفاً للرمي فيرمى إليه بالنشاب وشبهه، وسيأتي إيضاح هذا الحديث وبيان فقهه في كتاب الصيد والذبائح إن شاء الله تعالى.

(٥) وأما الكوة فبفتح الكاف على اللغة المشهورة، قال صاحب المطالع: وحكى فيها الضم.

(٦) وقوله: ليدخل عليه الروح أي النسيم.

المطالع: ليس في الصحيحين والموطأ غيره، ومن سواه خزار أو خراز بالخاء فيهما.

(٤) معنى هذا الكلام أن الحسن بن عمارة كذب، فروى هذا الحديث عن الحكم عن يحيى عن علي، وإنما هو عن الحسن البصري من قوله: وقد قدمنا أن مثل هذا، وإن كان يحتمل كونه جاء عن الحسن وعن علي لكن الحفاظ يعرفون كذب الكذابين بقرائن، وقد يعرفون ذلك بدلائل قطعية يعرفها أهل هذا الفن، فتوهم مقبول في كل هذا.

\* وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ ابْنَ هَارُونَ، وَذَكَرَ زِيَادَ ابْنَ مَيْمُونٍ<sup>(١)</sup> فَقَالَ: خَلَفْتُ الْأَرْوِيَّ عَنْهُ شَيْئًا<sup>(٢)</sup> وَلَا عَنْ خَالِدِ ابْنِ مَخْلُوجٍ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ: لَقِيتُ زِيَادَ ابْنَ مَيْمُونٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِي فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ بَكْرِ الْمَزْنِيِّ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ مَوْزِقٍ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ الْحَسَنِ، وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا إِلَيَّ الْكَذِبِ<sup>(٦)</sup>.

قَالَ الْخُلَوَانِيُّ: سَمِعْتُ عَبْدَ الصَّمَدِ، وَذَكَرْتُ عَنْهُ زِيَادَ ابْنَ مَيْمُونٍ، فَتَنَبَّهَ إِلَيَّ الْكَذِبِ<sup>(٧)</sup>..

(١) وأما زياد بن ميمون فبصري كنيته أبو عمار ضعيف، قال البخاري في تاريخه: تركوه.

(٢) وأما قوله: خلعت أن لا أروي عنهما ففعله نصيحة للمسلمين، ومبالغة في التنفير عنهما لئلا يفتخر أحدهما، فيروي عنهما الكذب فيقع في الكذب على رسول الله ﷺ، وربما راج حديثهما فاحتج به.

(٣) أما مخلوج فميم مفتوحة ثم حاء ساكنة ثم دال مضمومة مهملتين ثم واو ثم جيم، وخالد هذا واسطي ضعيف ضعفه أيضاً النسائي، وكنيته أبو روح رأى أنس بن مالك ﷺ.

(٤) وأما بكر المزني فهو بفتح الباء وإسكان الكاف وهو بكر بن عبد الله المزني بالزاي أبو عبد الله البصري التابعي الجليل الفقيه رحمه الله.

(٥) وأما موزق فبضم الميم وفتح الواو وكسر الراء المشددة، وهو موزق بن المشرج بضم الميم الأولى وفتح الشين المعجمة وكسر الراء وبالجيم العجلى الكوفي أبو المعتمر التابعي الجليل العابد.

(٦) وأما قوله: (وكان ينسبهما لي الكذب)، فالقائل هو الخلواني، والناسب يزيد بن هارون، والمنسوبان خالد بن مخلوج وزيد بن ميمون.

(٧) وأما حكمه بكذب ميمون فلكونه حدثه بالحديث عن واحد، ثم عن آخر، ثم عن آخر، فهو جار على ما قدمناه من انضمام القرائن والدلائل على الكذب والله أعلم.

\* وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ: قَدْ أَكْثَرْتَ عَنْ عَبَّادِ ابْنِ مَنْصُورٍ، فَمَا لَكَ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ حَدِيثَ الْعَطَّارَةِ<sup>(١)</sup>، الَّذِي رَوَى لَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ؟ قَالَ

\* قَالَ مُسْلِمٌ: وَسَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ حَمَّادَ ابْنَ زَيْدٍ يَقُولُ لِرَجُلٍ، بَعْدَ مَا جَلَسَ مَهْدِيُّ ابْنِ هِلَالٍ<sup>(١)</sup> بِأَيَّامٍ: مَا هَذِهِ الْعَيْنُ الْمَالِحَةُ<sup>(٢)</sup> الَّتِي تَبْعَتْ قَيْلَكُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ<sup>(٣)</sup>.

(١) أما مهدي هنا فمتفق على ضعفه، قال النسائي: هو بصري متروك يروي عن داود بن أبي هند ويونس بن عبيد.

(٢) وقوله (العين المالحة) كناية عن ضعفه وجرحه.

(٣) وقوله: (قال نعم يا أبا إسماعيل) كأنه وافقه على جرحه، وأبو إسماعيل كنية حماد بن زيد.

\* وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عُفَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَوَانَةَ<sup>(١)</sup> قَالَ: مَا بَلَغَنِي عَنِ الْحَسَنِ حَدِيثٌ، إِلَّا أَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ<sup>(٢)</sup> ابْنَ أَبِي عِيَّاشٍ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ<sup>(٣)</sup>.

(١) أما أبو عوانة فاسمه الوضاح بن عبد الله.

(٢) وأبان يصرف ولا يصرف والصرف أجود، وقد تقدم ذكر أبي عوانة وأبان.

(٣) ومعنى هذا الكلام أنه كان يحدث عن الحسن بكل ما يسأل عنه وهو كاذب في ذلك.

\* وَحَدَّثَنَا سُوَيْدُ ابْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ مُسْهِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَا، وَحَمْرَةَ الزُّبَايْنِ مِنْ أَبَانَ ابْنِ أَبِي عِيَّاشٍ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ.

قَالَ عَلِيُّ: فَلَقِيتُ حَمْرَةَ فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، فَقَرَّضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ مِنْ أَبَانَ، فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا، خَمْسَةً أَوْ سِتَّةً<sup>(١)</sup>.

(١) قال القاضي عياض رحمه الله: هذا ومثله استثناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان، لا أنه يقطع بأمر المنام، ولا أنه تبطل بسببه سنة ثبتت، ولا ثبت به سنة لم تثبت، وهذا بإجماع العلماء، هذا كلام القاضي، وكذا قاله غيره من أصحابنا وغيرهم فنقلوا الاتفاق على أنه لا يغير بسبب ما يراه النائم ما تقرر في الشرع، وليس هذا الذي ذكرناه مخالفًا لقوله ﷺ: «من رآني في المنام فقد رآني» فإن معنى الحديث أن رؤيته صحيحة، وليست من أضغاث الأحلام وتليس الشيطان، ولكن لا يجوز إثبات حكم شرعي به، لأن حالة النوم ليست حالة ضبط وتحقيق لما يسمعه الرائي، وقد اتفقوا على أن من شرط من تقبل روايته وشهادته أن يكون متيقظًا لا مغفلًا، ولا سبيء الحفظ، ولا كثير الخطأ، ولا مختل الضبط، والنائم ليس بهذه الصفة، فلم تقبل روايته لاختلال ضبطه، هذا كله في منام يتعلق بإثبات حكم على خلاف ما يحكم به الولاة، أما إذا رأى النبي ﷺ يأمره بفعل ما هو مندوب إليه أو ينهاه عن منهى عنه أو يرشده إلى فعل مصلحة فلا خلاف في استحباب العمل على وفقه، لأن ذلك ليس

حكمًا بمجرد المنام، بل بما تقرر من أصل ذلك الشيء والله أعلم.

\* حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ<sup>(١)</sup> أَخْبَرَنَا زُكْرِيَّا ابْنُ عَدِيٍّ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ<sup>(٢)</sup> أَكْتُبَ عَنْ بَقِيَّةٍ مَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تَكْتُبَ عَنْهُ مَا رَوَى عَنْ غَيْرِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تَكْتُبَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عِيَّاشٍ مَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِمْ<sup>(٣)</sup>.

(١) قد تقدم بيانه وأنه منسوب إلى دارم.

(٢) وأما أبو إسحاق الفزاري فبفتح الفاء واسمه إبراهيم بن محمد بن الحسن بن أسماء بن جارحة الكوفي الإمام الجليل المجمع على جلالته وتقدمه في العلم وفضيلته والله أعلم.

(٣) هذا الذي قاله أبو إسحاق الفزاري في إسماعيل خلاف قول جمهور الأئمة، قال عباس: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن عياش ثقة وكان أحب إلى أهل الشام من بقية. وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: هو ثقة والعراقيون يكرهون حديثه. وقال البخاري: ما روى عن الشاميين أصح. وقال عمرو بن علي: إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة مثل هشام بن عروة ويحيى بن سعيد وسهيل بن أبي صالح فليس بشيء.

وقال يعقوب بن سفيان: كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم، قال يعقوب: وتكلم قوم في إسماعيل وهو ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يغرب عن ثقات المكيين والمندنين. وقال يحيى بن معين: إسماعيل ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم. وقال أبو حاتم: هو لين يكتب حديثه، ولا أعلم أحدا كف عنه إلا أبا إسحاق الفزاري. وقال الترمذي: قال أحمد هو أصح من بقية فإن لبقية أحاديث منكير. وقال أحمد بن أبي الخواريزمي: قال لي وكيع يروون عندكم عن إسماعيل بن عياش، فقلت: أما الوليد ومروان فيرويان عنه، وأما الهيثم بن خارجة ومحمد بن إياس فلا، فقال: وأي شيء الهيثم وابن إياس؟ إنما أصحاب البلد الوليد ومروان والله أعلم.

\* وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(١)</sup> قَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: نِعَمَ الرَّجُلُ بَقِيَّةٌ، لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يَكْنِي الْأَسَامِيَّ وَيُسَمِّي الْكُنَى<sup>(٢)</sup> كَانَ دَهْرًا يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْوَحَّاشِيِّ<sup>(٣)</sup>، فَتَظَرُّنَا فِإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ.

(١) قوله: (سمعت بعض أصحاب عبد الله)، هذا مجهول ولا يصح الاحتجاج به، ولكن ذكره مسلم متابعه لا أصلاً، وقد تقدم في الكتاب نظير هذا، وقد قلعنا وجه إدخاله هنا.

(٢) وأما قوله: (يكني الأسامي ويسمي الكنى) فمعناه: أنه إذا روى عن إنسان معروف باسمه كناه ولم يسمه، وإذا روى عن معروف بكنيته



يبحث بعد الموت، وأبو وائل مع جلالة وكمال فضيلته وعلو مرتبته والاتفاق على صيغته لا يقول: خرج علينا من لم يخرج عليهم، هذا ما لا شك فيه، فتعين أن يكون الكذب من المولى بن عرفان مع ما عرف من ضعفه.

\* حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ، فَحَدَّثَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِثَبَتٍ. قَالَ فَقَالَ الرَّجُلُ: اغْتَبْتَهُ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: مَا اغْتَابَهُ، وَلَكِنَّهُ حَكَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبَتٍ.

\* وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمَرَ قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الَّذِي يَرْوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؟ فَقَالَ لَيْسَ بِثَقَّةٍ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ؟<sup>(٢)</sup> فَقَالَ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَبِي الْخُوَيْرِثِ؟<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ شُعْبَةَ<sup>(٤)</sup> الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ؟<sup>(٥)</sup> فَقَالَ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ؟<sup>(٦)</sup> فَقَالَ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ.

وَسَأَلْتُ مَالِكًا عَنْ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ؟ فَقَالَ: لَيْسُوا بِثَقَّةٍ فِي حَدِيثِهِمْ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ آخَرَ نَسِيتُ اسْمَهُ؟ فَقَالَ: هَلْ رَأَيْتُهُ فِي كِتَابِي؟<sup>(٧)</sup> قُلْتُ: لَا. قَالَ: لَوْ كَانَ ثَقَّةً لَرَأَيْتُهُ فِي كِتَابِي.

(١) اسم أبي جعفر هذا أحمد بن سعيد بن صخر النيسابوري، كان ثقة عالماً نبأ متقناً أحد حفاظ الحديث، وكان أكثر أيامه الرحلة في طلب الحديث.

(٢) هو بناء مشاة من فوق ثم واو ساكنة ثم همزة مفتوحة، قال القاضي عياض رحمه الله: هذا صوابها، قال: وقد يسهل فتفتح الواو وينقل إليها حركة الممزة، قال القاضي: ومن ضم التاء وهمز الواو فقد أخطأ، وهي رواية أكثر المشايخ والرواة، وكما قبلناه أولاً قيده أصحاب المؤلف والمختلف، وكذلك اتقناه على أهل المعرفة من شيوخنا، قال: والتوامة هذه هي بنت أمية بن خلف الجمحي قاله البخاري وغيره، قال الواقدي: وكانت مع أخت لها في بطن واحد فلذلك قيل التوامة، وهي مولاة أبي صالح، وأبو صالح هذا اسمه نهبان، هذا آخر كلام القاضي. ثم أن مالكا رحمه الله حكم بضعف صالح مولى التوامة وقال: ليس هو بثقة، وقد خالفه غيره فقال يحيى بن معين: صالح هذا ثقة حجة، فقيل: إن مالكا ترك السماع منه، فقال: إنما أدركه مالك بعد ما كبر وخرف، وكذلك الثوري إنما أدركه بعد أن خرف فسمع منه أحاديث منكرات، ولكن من سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت. وقال أبو أحمد بن عدي: لا بأس به إذا سمعوا منه قديماً مثل ابن أبي ذئب وابن جريح وزباد بن سعد وغيرهم.

سماه ولم يكنه، وهذا نوع من التلليس وهو قبيح مذموم، فإنه يلبس أمره على الناس ويوهم أن ذلك الراوي ليس هو ذلك الضعيف، فيخرجه عن حاله المعروفة بالجرح المتفق عليه وعلى تركه إلى حالة الجهالة التي لا تؤثر عند جماعة من العلماء، بل يحتجون بصاحبها، وتفضي توقفاً عن الحكم بصحته أو ضعفه عند الآخرين، وقد يعتضد المجهول فيحتج به أو يرجح به غيره أو يستأنس به، وأقبح هذا النوع أن يكني الضعيف أو يسميه بكنية الثقة أو باسمه لاشتراكهما في ذلك وشهرة الثقة به فيوهم الاحتجاج به، وقد قدمنا حكم التلليس وبسطه في الفصول المتقدمة والله أعلم.

(٣) وأما الرحاطي فبضم الروا وتخفيف الحاء المهملة وبالظاء المعجمة، وحكى صاحب المطالع وغيره فتح الروا أيضاً، قال أبو علي الفسائي: وحاطة بطن من حمير، وعبد القدوس هذا هو الشامي الذي تقدم تضعيفه وتصحيحه، وهو عبد القدوس بن حبيب الكلاعي بفتح الكاف أبو سعيد الشامي فهو كلاعي وحاطي.

\* وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يُفَصِّحُ بِقَوْلِهِ: كَذَابٌ، إِلَّا لِعَبْدِ الْقُدُّوسِ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَهُ: كَذَابٌ.

\* وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نَعِيمٍ<sup>(١)</sup> وَذَكَرَ الْمُعَلَّى<sup>(٢)</sup> ابْنَ عُرْفَانَ<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصَفَيْنِ<sup>(٤)</sup> فَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: أَتَرَاهُ<sup>(٥)</sup> بُعِثَ بَعْدَ الْمَوْتِ؟<sup>(٦)</sup>

(١) وأما أبو نعيم فهو الفضل بن دكين بضم المهملة ودكين لقب واسمه عمرو بن حماد بن زهير، وأبو نعيم كوفي من أجل أهل زمانه ومن اتقنهم رحمه الله.

(٢) والمعلّى هذا أسدي كوفي ضعيف، قال البخاري رحمه الله في تاريخه: هو منكر الحديث، وضعفه النسائي أيضاً وغيره.

(٣) وأما عرفان والد المعلّى فبضم العين المهملة وإسكان الراء وبالفاء هذا هو المشهور، وحكى فيه كسر العين، وبالكسر ضبطه الحافظ أبو عامر العبدري.

(٤) وأما صفين فكسر الصاد والفاء المشددة وبعدها ياء في الأحوال الثلاث: الرفع والنصب والجرح وهذه هي اللغة المشهورة، وفيها لغة أخرى حكاهما أبو عمر الزاهد عن ثعلب عن الفراء، وحكاها صاحب المطالع وغيره من المتأخرين صفون بالواو في حال الرفع وهي موضع الرقعة بين أهل الشام والعراق مع علي ومعاوية رضي الله عنهما.

(٥) وقوله: أترأه هو بضم التاء ومعناه أنظنه.

(٦) معنى هذا الكلام أن المعلّى كذب على أبي وائل في قوله هذا، لأن ابن مسعود ؓ توفي سنة اثنتين وثلاثين، وقيل سنة ثلاث وثلاثين، والأول قول الأكثرين، وهذا قبل انقضاء خلافة عثمان ؓ بثلاث سنين، وصفين كانت في خلافة علي ؓ بعد ذلك بستين، فلا يكون ابن مسعود ؓ خرج عليهم بصفين إلا أن يكون بعث بعد الموت، وقد علمتم أنه لم

وقال أبو زرعة: صالح هذا ضعيف. وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي. وقال أبو حاتم بن حبان: تغير صالح مولى التوأمة في ستة وخمسين وعشرين ومائة، واختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز فاستحق الترك والله أعلم.

\* وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ قُفْرَاذَ<sup>(١)</sup> قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الطَّلَقَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: لَوْ خَيْرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ وَبَيْنَ أَنْ أَلْقَى عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ مُحَرَّرٍ<sup>(٢)</sup> لَأَخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ثُمَّ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ كَانَتْ بَغْرَةً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ.

(١) تقدم ضبطهما في الباب الذي قبل هذا.

(٢) ومحرر بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبالراء المكررة الأولى مفتوحة، وقد تقدم في أول الكتاب.

\* وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا وَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو: قَالَ زَيْدٌ، يَعْنِي ابْنَ أَبِي أَنَيْسَةَ<sup>(١)</sup> - لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي<sup>(٢)</sup>.

(١) أما أنيسة فبضم الهمزة وفتح النون، واسم أبي أنيسة زيد.

(٢) وأما الأخ المذكور فاسمه يحيى وهو المذكور في الرواية الأخرى وهو جزري يروي عن الزهري وعمرو بن شعيب وهو ضعيف، قال البخاري: ليس هو بذلك. وقال النسائي: ضعيف متروك الحديث. وأما أخوه زيد فثقة جليل احتج به البخاري ومسلم. قال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث فقيهاً راوية للعلم.

\* حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ<sup>(١)</sup> قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ الْوَابِصِيُّ<sup>(٢)</sup> قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ جَعْفَرِ الرَّقِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ يَحْتَمِي ابْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ كَذَاباً.

(١) أما الدورقي فتقدم بيانه في وسط هذا الباب.

(٢) وأما الوابصي فبكر الباء الموحدة وبالصاد المهملة وهو عبد السلام بن عبد الرحمن بن صخر بن عبد الرحمن بن وابصة بن معبد الأسدي أبو الفضل الرقي بفتح الراء قاضي الرقة وحران وحلب وقضى ببغداد.

\* حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ ابْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَادِ ابْنِ زَيْدٍ قَالَ: ذَكَرَ فَرْقَدُ<sup>(١)</sup> عِنْدَ أَيُّوبَ فَقَالَ: إِنَّ فَرْقَدًا لَيْسَ صَاحِبَ حَدِيثٍ.

(١) وفرقد بفتح الفاء وإسكان الراء وفتح القاف وهو فرقند بن

يعقوب السبخي بفتح السين المهملة والموحدة وبالحاء المعجمة، منسوب إلى سبخة البصرة أبو يعقوب التابعي العابد، لا يحتج بحديثه عند أهل الحديث لكونه ليس صنعته كما قدمناه في قوله: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث». وقال يحيى بن معين في رواية عنه: ثقة.

(٣) وأما أبو الحويرث الذي قال مالك: إنه ليس بثقة فهو بضم الحاء واسمه عبد الرحمن بن معاوية ابن الحويرث الأنصاري الزرقي المدني، قال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم، وأنكر أحمد بن حنبل قول مالك إنه ليس بثقة وقال: روى عنه شعبة. وذكره البخاري في تاريخه ولم يتكلم فيه، قال: وكان شعبة يقول فيه أبو الجويرية. وحكى الحاكم أبو أحمد هذا القول ثم قال: وهو وهم.

(٤) وأما شعبة الذي روى عنه ابن أبي ذئب مالك: ليس هو بثقة فهو شعبة القرشي الهاشمي المدني أبو عبد الله، وقيل: أبو يحيى مولى ابن عباس سمع ابن عباس رضي الله عنهما، ضعفه كثيرون مع مالك. وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: ليس به بأس. قال ابن عدي: ولم أجد له حديثاً منكراً.

(٥) وأما ابن أبي ذئب فهو السيد الجليل محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب واسمه هشام بن شعبة بن عبد الله القرشي العامري المدني، فهو منسوب إلى جد جده.

(٦) وأما حرام بن عثمان الذي قال مالك ليس هو بثقة فهو بفتح الحاء وبالراء، قال البخاري: هو أنصاري سلمى منكر الحديث، قال الزبير: كان يتشيع، روى عن ابن جابر بن عبد الله، وقال النسائي: هو مدني ضعيف.

(٧) هذا تصريح من مالك رحمه الله بأن من أدخله في كتابه فهو ثقة، فمن وجدناه في كتابه حكمنا بأنه ثقة عند مالك، وقد لا يكون ثقة عند غيره، وقد اختلف العلماء في رواية العدل عن مجهول هل يكون تعديلاً له؟ فذهب بعضهم إلى أنه تعديل، وذهب الجماهير إلى أنه ليس بتعديل وهذا هو الصواب، فإنه قد يروي عن غير الثقة، لا للاحتجاج به بل للاعتبار والاستشهاد أو لغير ذلك، أما إذا قال مثل قول مالك أو نحوه فمن أدخله في كتابه فهو عنده عدل، أما إذا قال: أخبرني الثقة فإنه يكفي في التعديل عند من يوافق القائل في المذهب وأسباب الجرح على المختار، فأما من لا يوافق أو يجهل حاله فلا يكفي في التعديل في حقه، لأنه قد يكون فيه سبب جرح لا يراه القائل جارحاً ونحن نراه جارحاً، فإن أسباب الجرح تخفى ويختلف فيها، وربما لو ذكر اسمه اطلعنا فيه على جارح.

\* وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُؤَيْبٍ، عَنْ شُرَحْبِيلِ ابْنِ سَعْدٍ<sup>(١)</sup> وَكَانَ مُتَّهَمًا.

(١) قد قدمنا أن شرحبيل اسم عجمي لا يتصرف، وكان شرحبيل هذا من أئمة المغازي، قال سفيان بن عيينة: لم يكن أحد أعلم منه بالمغازي فاحتاج، وكانوا يخافون إذا جاء إلى الرجل يطلب منه شيئاً فلم يعطه أن يقول: لم يشهد أبوك بكذا، قال غير سفيان: كان شرحبيل مولى لأنصار



هنا صبي كوفي كنيته أبو عبد الكريم. وأما السري فهمداني بإسكان الميم كوفي، وأما محمد بن سالم فهمداني كوفي أيضاً، فاستوى الثلاثة في كونهم كوفيين متروكين والله أعلم.

\* قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَشْبَاهُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَتْنِهِ رِوَاةُ الْحَدِيثِ وَإِخْبَارُهُمْ عَنْ مَتَابِعِهِمْ كَثِيرٌ، يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ عَلَى اسْتِيفَائِهِ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةً، لِمَنْ تَفْهَمُ وَعَقَلَ مَنَظَبَ الْقَوْمِ، فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَبَيَّنَّا.

\* وَإِنَّمَا الزَّمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكُشْفَ عَنْ مَتَابِعِ رِوَاةِ الْحَدِيثِ، وَتَأْقِلِي الْأَخْبَارِ، وَأَقْتَرُوا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا، لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ، إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي: بِتَخْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهِيْبٍ. فَإِذَا كَانَ الرَّائِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ وَلَمْ يَبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ، يَمُنُّ بِهِ جَهْلٌ مَعْرِفَتُهُ، كَانَ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ ذَلِكَ، غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، أَوْ يَسْتَعْمَلَ بَعْضَهَا، وَلَعَلَّهَا أَوْ أَكْثَرُهَا أَكَاذِيبٌ،<sup>(١)</sup> لَا أَصْلَ لَهَا. مَعَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الصَّحَاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ، وَأَهْلِ الْقَنَاعَةِ<sup>(٢)</sup> أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى تَقْلٍ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَلَا مَقْنَعٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) هكذا هو في الأصول المحققة من رواية الفراوي عن الفارسي عن الجلودي، وذكر القاضي عياض أنه هكذا هو في رواية الفارسي عن الجلودي وأنها الصواب، وأنه وقع في روايات شيوخهم عن العذري عن الرازي عن الجلودي وأقلها أو أكثرها، قال القاضي: وهذا مختل مصحف، وهذا الذي قاله القاضي فيه نظر، ولا ينبغي أن يحكم بكونه تصحيحاً، فإنه لهذه الرواية وجهاً في الجملة لمن تدبرها.

(٢) هي بفتح القاف أي الذين يفتح بحديثهم لكمال حفظهم وإتقانهم وعدالتهم.

(٣) هو بفتح الميم والنون.

\* وَلَا أَحَبُّ كَثِيرًا مِمَّنْ يُعْرَجُ مِنَ النَّاسِ عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضَّعَافِ وَالْأَسَانِيدِ الْمَجْهُولَةِ، وَيَعْتَدُّ بِرِوَايَتِهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا، مِنَ التَّوَهُّنِ وَالضَّعْفِ، إِلَّا أَنْ الَّذِي يَحْوِلُهُ عَلَى رِوَايَتِهَا، وَالْأَعْيَادُ بِهَا، إِزَادَةُ التَّكْثُرِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْعَوَامِّ، وَلَإِنْ يُقَالَ: مَا أَكْثَرَ مَا جَمَعَ فَلَانٌ مِنَ الْحَدِيثِ، وَالْفُتُوحُ مِنَ الْعَدُوِّ.

\* وَمَنْ ذَهَبَ فِي الْعِلْمِ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَسَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ بِأَنْ يُسَمَّى جَاهِلًا، أَوَّلَى مَنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى عِلْمٍ<sup>(١)</sup>.

\* وَخَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، ذَكَرَ عِنْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عَمِيْدِ بْنِ عُمَيْرِ اللَّيْثِيِّ، فَضَعَّفَهُ جَدًّا. <sup>(١)</sup> فَقِيلَ لِيَحْيَى: اضْعَفْ مِنْ يَغْفُوبِ بْنِ عَطَاءٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى أَنْ أَحْدًا يَرْوِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عَمِيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ..

(١) هو بكسر الجيم وهو مصدر جد يجد جداً ومعناه تضعيفاً بليغاً.

\* خَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، ضَعَّفَ حَكِيمَ بْنَ جَبْرِ <sup>(١)</sup> وَعَبْدَ الْأَعْلَى، <sup>(٢)</sup> وَضَعَّفَ يَحْيَى بْنَ مُوسَى <sup>(٣)</sup> ابْنَ دِينَارٍ، <sup>(٤)</sup> قَالَ: حَدِيثُهُ رِيحٌ، وَضَعَّفَ مُوسَى ابْنَ دَهْقَانَ، <sup>(٥)</sup> وَعِيسَى ابْنَ أَبِي عِيسَى الْمَدَنِيِّ <sup>(٦)</sup>.

قَالَ: وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ ابْنَ عِيسَى يَقُولُ: قَالَ لِي ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِذَا قَدِمْتَ عَلَى جَرِيرٍ فَاتَّكِبْ عِلْمَهُ كُلَّهُ إِلَّا حَدِيثَ ثَلَاثَةٍ لَا تُكْتَبُ حَدِيثَ عَمِيْدَةَ ابْنِ مُعْتَبِرٍ، وَالسَّرِيِّ ابْنَ إِسْمَاعِيلَ وَمُحَمَّدِ ابْنِ سَالِمٍ <sup>(٧)</sup>.

(١) فاما حكيم فاسدي كوفي مشيع، قال أبو حاتم الرازي: هو غال في التشيع، وقيل لعبد الرحمن بن مهدي ولشعبة: لم تركهما حديث حكيم؟ قالوا: لخاف النار.

(٢) وأما عبد الأعلى فهو ابن عامر الثعالبي بالثلثة الكوفي.

(٣) هكذا وقع في الأصول كلها: وضعف يحيى بن موسى بإثبات لفظة «بن» بين يحيى وموسى وهو غلط بلا شك والصواب حذفها، كذا قاله الحفاظ منهم أبو علي الغساني الجبائي وجماعات آخرون، والغلط فيه من رواية كتاب مسلم لا من مسلم، ويحيى هو ابن سعيد القطان المذكور أولاً، فضعف يحيى بن سعيد حكيم بن جبير، وعبد الأعلى، وموسى بن دينار، وموسى بن الدهقان، وعيسى، وكل هؤلاء متفق على ضعفهم وأقوال الأئمة في تضعيفهم مشهورة.

(٤) وأما موسى بن دينار فمكي يروي عن سالم قاله النسائي.

(٥) وأما موسى بن الدهقان فبصري يروي عن ابن كعب بن مالك، والدهقان بكسر الدال.

(٦) وأما عيسى بن أبي عيسى فهو عيسى بن ميسرة أبو موسى ويقال: أبو محمد الغفاري المدني أصله كوفي يقال له الخياط والحناط والخياط، الأول إلى الخياطة، والثاني إلى الخططة، والثالث إلى الخيط، قال يحيى بن معين: كان خياطاً ثم ترك ذلك، وصار حناطاً ثم ترك ذلك، وصار يبيع الخيط.

(٧) هؤلاء الثلاثة مشهورون بالضعف والترك. فعبيدة بضم العين هذا هو الصحيح المشهور في كتب المؤلف والمختلف وغيرهما، وحكى صاحب المطالع عن بعض رواة البخاري أنه ضبطه بضم العين وفتحها، ومعتب بضم الميم وفتح المهملة وكسر المثناة فوق بعدها موحدة، وعبيدة



(١) فرع في جملة المسائل والقواعد التي تتعلق بهذا الباب.

وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان الثوري رحمه الله حين نهي عن الرواية عن الكلبي فقليل له: أنت تروي عنه، فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه.

الرابع: أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصاص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه، ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به، لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهل العلم، وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفرادهم في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين، ولا يحقق من غيرهم من العلماء، وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به، فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفاً والله أعلم.

المسألة الرابعة: في بيان أصناف الكاذبين في الحديث وحكمهم، وقد نقحها القاضي عياض رحمه الله تعالى فقال: الكاذبون ضربان. أحدهما: ضرب عرفوا بالكذب في حديث رسول الله ﷺ وهم أنواع: منهم من يضع عليه ما لم يقله أصلاً، إما ترافعاً واستخفافاً كالزنادقة وأشباههم ممن لم يرجع للدين وقاراً. وإما حسبة بزعمهم وتديناً كجبهة المتعبدلين الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب. وإما إغراباً وسمعة كصفة المحدثين. وإما تعصباً واحتجاجاً كدعاة المبتدعة ومتعصي المذاهب. وإما اتباعاً لموى أهل الدنيا فيما أرادوه وطلب العذر لهم فيما أنشروه، وقد تعين جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال. ومنهم من لا يضع متن الحديث ولكن ربما وضع للمتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً. ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها ويتعمد ذلك، إما للأغراب على غيره، وإما لرفع الجهالة عن نفسه. ومنهم من يكذب فيدعي سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلتق ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم. ومنهم من يعتمد على كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب والحكماء فينسبها إلى النبي ﷺ، وهؤلاء كلهم كذابون متروكو الحديث، وكذلك من تجاسر بالحديث بما لم يحققه ولم يضبطه أو هو شاك فيه، فلا يتحدث عن هؤلاء ولا يقبل ما حدثوا به، ولو لم يقع منهم ما جازوا به إلا مرة واحدة، كشاهد الزور إذا تعمد ذلك سقطت شهادته، واختلف هل تقبل روايته في المستقبل إذا ظهرت توبته؟ قلت: المختار الأظهر قبول توبته كغيره من أنواع الفسق وحجة من ردها أبداً، وإن حسنت توبته التغليظ وتعظيم العقوبة في هذا الكذب والمبالغة في الزجر عنه كما قال ﷺ: «إن كذباً علي ليس ككذب على أحد».

قال القاضي: والضرب الثاني: من لا يستجيز شيئاً من هذا كله في الحديث، ولكنه يكذب في حديث الناس قد عرف بذلك، فهذا أيضاً لا تقبل روايته ولا شهادته وتنفعه التوبة ويرجع إلى القبول. فأما من ينذر منه القليل من الكذب ولم يعرف به فلا يقطع بجرحه بمثله لاحتمال الغلط عليه

المسألة الأولى: أعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخبارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك كما ذكر مسلم في هذا الباب عن جماعات منهم ما ذكره، وقد ذكرت أنا قطعة صالحة من كلامهم فيه في أول شرح صحيح البخاري رحمه الله، ثم على الجرح تقوى الله تعالى في ذلك، والثبت فيه، والحذر من التساهل بجرح سليم من الجرح، أو بنقص من لم يظهر نقصه، فإن مفصلة الجرح عظيمة، فإنها غيبة مؤلمة مبطللة لأحاديثه مسقطه لسنة عن النبي ﷺ، ورادة لحكم من أحكام الدين، ثم إنما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجرح من أهل المعرفة أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه فلا يجوز له الكلام في أحد، فإن تكلم كان كلامه غيبة محرمة، كذا ذكره القاضي عياض رحمه الله وهو ظاهر، قال: وهذا كالشاهد يجوز جرحه لأهل الجرح، ولو عابه قاتل بما جرح به أدب وكان غيبة.

المسألة الثانية: الجرح لا يقبل إلا من عدل عارف بأسبابه، وهل يشترط في الجرح والمعدل العدد فيه؟ خلاف للعلماء، والصحيح أنه لا يشترط بل يصير مجروحاً أو عدلاً بقول واحد لأنه من باب الخبر فيقبل فيه الواحد، وهل يشترط ذكر سبب الجرح أم لا؟ اختلفوا فيه، فذهب الشافعي وكثيرون إلى اشتراطه لكونه قد يعد مجروحاً بما لا يجرح لخفاء الأسباب ولاختلاف العلماء فيها، وذهب القاضي أبو بكر بن الباقلاني في آخرين إلى أنه لا يشترط، وذهب آخرون إلى أنه لا يشترط من العارف بأسبابه ويشترط من غيره، وعلى مذهب من اشترط في الجرح التفسير يقول: فائدة الجرح فيمن جرح مطلقاً أن يتوقف عن الاحتجاج به إلى أن يبحث عن ذلك الجرح، ثم من وجد في الصحيحين ممن جرحه بعض المتقدمين يحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه مفسراً بما يجرح، ولو تعارض جرح وتعديل قدم الجرح على المختار الذي قاله المحققون والجمهور، ولا فرق بين أن يكون عدد المعدلين أكثر أو أقل، وقيل: إذا كان المعدلون أكثر قدم التعديل، والصحيح الأول، لأن الجرح اطلع على أمر خفي جهله المعدل.

المسألة الثالثة: قد ذكر مسلم رحمه الله في هذا الباب أن الشعبي روى عن الحارث الأعور وشهد أنه كاذب، وعن غيره حديثي فلان وكان متهماً، وعن غيره الرواية عن المغفلين والضعفاء والمتروكين، فقد يقال: لم يحدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟ ويجاب عنه بأجوبة.

أحدها: أنهم رويها ليعرفوها وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يشككوا في صحتها.

الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد كما قلناه في فصل المتابعات ولا يحتج به على انفراد.

الثالث: أن روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها، ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض،



فِيهِ بَيَانُ اجْتِمَاعِهِمَا، وَتَلَاقِيهِمَا، مَرَّةً مِنْ دَهْرِهِمَا، فَمَا فَوَّقَهَا. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ ذَلِكَ، وَلَمْ تَأْتِ رَوَايَةٌ صَحِيحَةٌ تُخْبِرُ أَنَّ هَذَا الرَّاويَ عَنْ صَاحِبِهِ قَدْ لَقِيَهُ مَرَّةً، وَسَمِعَ مِنْهُ شَيْئاً - لَمْ يَكُنْ فِي تَقْلِيدِ الْخَبَرِ عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ عِلْمٌ ذَلِكَ، وَالْأَمْرُ كَمَا وَصَفْنَا، حُجَّةٌ، وَكَانَ الْخَبَرُ عِنْدَهُ مَوْقُوفًا، حَتَّى يَرِدَ.

(١) بفتح الراء وكسر الواو وتشديد الباء أي فكره.

(٢) هكذا ضبطناه، وكذا هو في الأصول الصحيحة المعتمدة حتى بالهاء المثناة من فوق ثم المثناة من تحت، ووقع في بعض النسخ حين بالياء ثم بالنون وهو تصحيف.

### ٦- باب صِحَّةِ الاختِجاج بالحديثِ الْمُعْتَنَى<sup>(١)</sup>

وَهَذَا الْقَوْلُ - يَرْحِمُكَ اللَّهُ - فِي الطَّعْنِ فِي الْأَسَانِيدِ، قَوْلٌ مُخْتَرَعٌ. مُسْتَحْدَثٌ غَيْرُ مَسْبُوقٍ صَاحِبُهُ إِلَيْهِ، وَلَا مُسَاعِدٌ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ. وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرَّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ يُقَى رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا، وَجَائِزٌ مُمَكِّنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ، وَالسَّمْعُ مِنْهُ، لِيَكُونَهُمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا، وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ، فَالرَّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ. أَنَّ هَذَا الرَّاويَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا. فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهِمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا، فَالرَّوَايَةُ عَلَى السَّمْعِ أَوَّلًا، حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا.

(١) حاصل هذا الباب أن مسلماً رحمه الله ادعى إجماع العلماء قديماً وحديثاً على أن المعنعن وهو الذي فيه فلان عن فلان محمول على الاتصال والسماع إذا أمكن لقاء من أضيفت النعنة إليهم بعضهم بعضاً يعني مع براءتهم من التدليس. ونقل مسلم عن بعض أهل عصره أنه قال: لا تقوم الحجة بها ولا يحمل على الاتصال حتى يثبت أنهما التقيا في عصرهما مرة فاكتر ولا يكفي إمكان تلاقيهما، قال مسلم: وهذا قول ساقط مخترع مستحدث لم يسبق قائله إليه ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وأن القول به بدعة باطلة، وأطنب مسلم رحمه الله في الشناعة على قائله، واحتج مسلم رحمه الله بكلام مختصره أن المعنعن عند أهل العلم محمول على الاتصال إذا ثبت التلاقي مع احتمال الإرسال، وكذا إذا أمكن التلاقي، وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف، والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن علي بن المديني والبخاري وغيرهما، وقد زاد جماعة من المتأخرين على هذا، فاشتراط القابسي أن يكون قد أدركه إدراكاً بيناً، وزاد أبو المظفر السمعاني النقيب الشافعي فاشتراط طول الصحبة بينهما، وزاد أبو عمرو الداني المقرئ فاشتراط معرفته بالرواية عنه، ودليل هذا المذهب المختار

والرهم، وإن اعترف بتعمد ذلك المرة الواحدة ما لم يضر به مسلماً فلا يجرح بهذا وإن كانت معصية لتدورها، ولأنها لا تلتحق بالكبائر الموبقات، ولأن أكثر الناس قلما يسلمون من مواقف بعض المنات، وكذلك لا يسقطها كذبه فيما هو من باب التعريض أو الغلو في القول، إذ ليس بكذب في الحقيقة وإن كان في صورة الكذب، لأنه لا يدخل تحت حد الكذب ولا يريد المتكلم به الإخبار عن ظاهر لفظه، وقد قال رحمه الله: «أما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه». وقد قال إبراهيم الخليل رحمه الله: هذه أخي. هذا آخر كلام القاضي رحمه الله، وقد اتقن هذا الفصل رحمه الله رحمه الله والله أعلم.

\* وَقَدْ تَكَلَّمْتُ بَعْضُ مُتَحَلِّي الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا فِي تَصْصِيحِ الْأَسَانِيدِ وَتَسْقِيهِهَا بِقَوْلٍ، لَوْ ضَرَبْنَا<sup>(١)</sup> عَنْ حِكَايَتِهِ وَذَكَرَ فَسَادِهِ صَفْحًا لَكَانَ رَأْيًا مَبْنِيًّا، وَمَذْهَبًا صَحِيحًا.

إِذِ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْقَوْلِ الْمُطْرَحِ، أُخْرَى لِإِمَاتِيهِ، وَإِخْمَالِ<sup>(٢)</sup> ذِكْرِ قَائِلِهِ وَاجْتِدَارُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ تَنْبِيهاً لِلْجَهَالِ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَا لَمَّا تَخَوَّفْنَا مِنْ شُرُورِ الْعَوَاقِبِ، وَاغْتِرَارِ الْجَهْلَةِ بِمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، وَإِسْرَاعِهِمْ إِلَى اغْتِنَادِ خَطِّ الْمُخْطِئِينَ، وَالْأَقْوَالِ السَّاقِطَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، رَأَيْنَا الْكَشْفَ عَنْ فَسَادِ قَوْلِهِ، وَرَدَّ مَقَالَتِهِ بِقَدْرِ مَا يُلِيقُ بِهَا مِنَ الرَّدِّ اجْتَدَى عَلَى الْأَنَامِ،<sup>(٣)</sup> وَأَحْمَدُ لِلْعَاقِبَةِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) كنا هو في الأصول (ضربنا) وهو صحيح وإن كانت لغة قليلة، قال الأزهري: يقال ضربت عن الأمر واضربت عنه بمعنى كففت وأعرضت، والمشهور الذي قاله الأكثرون: اضربت بالالف.

(٢) أي قوياً.

(٣) أي إسقاطه، وإخمال الساقط وهو بالخفاء المعجمة.

(٤) هو بالجيم والأنام بالنون، ومعناه أضع للناس، هذا هو الصواب والصحيح، ووقع في كثير من الأصول «اجدى عن الأنام» بالشاء المثناة، وهذا وإن كان له وجه فالوجه هو الأول، ويقال في الأنام أيضاً الأنيم حكاه الزبيدي والواحدي وغيرهما.

\* وَزَعَمَ الْقَائِلُ الَّذِي افْتَتَحْنَا الْكَلَامَ عَلَى الْحِكَايَةِ عَنْ قَوْلِهِ، وَالْأَخْبَارِ عَنْ سُوءِ رَوِيَّتِهِ،<sup>(١)</sup> أَنَّ كُلَّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ فِيهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ، وَقَدْ أَحَاطَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَى الرَّاويَ عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ وَتَشَافَهُ بِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَعْلَمُ لَهُ مِنْهُ سَمَاعًا وَلَمْ نَجِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الرَّوَايَاتِ أَنَّهُمَا تَقَيَّا قَطُّ، أَوْ تَشَافَهَا بِحَدِيثٍ - أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ عِنْدَهُ بِكُلِّ خَبَرٍ جَاءَ هَذَا الْمَجْزِي، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا<sup>(٢)</sup> مِنْ دَهْرِهِمَا مَرَّةً فَصَاعِدًا، أَوْ تَشَافَهَا بِالْحَدِيثِ بَيْنَهُمَا. أَوْ يَرِدَ خَبَرٌ

الذي ذهب إليه ابن المديني والبخاري وموافقهما أن المعتن عند ثبوت التلاقي إنما حمل على الاتصال، لأن الظاهر من ليس بمدلس أنه لا يطلق ذلك إلا على السماع ثم الاستقراء يدل عليه، فإن عادتهم أنهم لا يطلقون ذلك إلا فيما سمعوه إلا المدلس، ولهذا ردنا رواية المدلس، فإذا ثبت التلاقي غلب على الظن الاتصال، والباب مبني على غلبة الظن فاكفينا به، وليس هذا المعنى موجوداً فيما إذا أمكن التلاقي ولم يثبت، فإنه لا يغلب على الظن الاتصال، فلا يجوز الحمل على الاتصال ويصير كالمجهول، فإن روايته مردودة لا للقطع بكذبه أو ضعفه بل للشك في حاله والله أعلم. هذا حكم المعتن من غير المدلس. وأما المدلس فتقدم بيان حكمه في الفصول السابقة، هذا كله تفريع على المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه السلف والخلف من أصحاب الحديث والفقه والأصول أن المعتن محمول على الاتصال بشرطه الذي قدمناه على الاختلاف فيه، وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يحتاج بالمعتن مطلقاً لاحتمال الانقطاع، وهذا المذهب مردود بإجماع السلف، ودليلهم ما أشرنا إليه من حصول غلبة الظن مع الاستقراء والله أعلم، هذا حكم المعتن. أما إذا قال: حدثني فلان أن فلاناً قال، كقوله: حدثني الزهري أن سعيد بن المسيب قال كذا، أو حدث بكذا، أو نحوه، فالجمهور على أن لفظة أن كعن فيحمل على الاتصال بالشرط المتقدم. وقال أحمد بن حنبل ويعقوب بن شبة وأبو بكر البرديجي: لا تحمل «أن» على الاتصال وإن كانت «عن» للاتصال والصحيح الأول، وكذا قال وحدث وذكر وشبهها، فكله محمول على الاتصال والسماع.

الأصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها ويفيد الظن ولا يفيد العلم، وأن وجوب العمل به عرفناه بالشرع لا بالعقل، وذهبت القدرية والرافضة وبعض أهل الظاهر إلى أنه لا يجب العمل به، ثم منهم من يقول: منع من العمل به دليل العقل. ومنهم من يقول: منع دليل الشرع. وذهبت طائفة إلى أنه يجب العمل به من جهة دليل العقل. وقال الجبائي من المعتزلة: لا يجب العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين، وقال غيره: لا يجب العمل إلا بما رواه أربعة عن أربعة، وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم، وقال بعضهم: يوجب العلم الظاهر دون الباطن. وذهب بعض المحدثين إلى أن الأحاد التي في صحيح البخاري أو صحيح مسلم تفيد العلم دون غيرها من الأحاد، وقد قدمنا هذا القول وإبطاله في الفصول، وهذه الأقاويل كلها سوى قول الجمهور باطلة، وإبطال من قال لا حجة فيه ظاهر، فلم تزل كتب النبي ﷺ وآحاد رساله يعمل بها ويلزمهم النبي ﷺ العمل بذلك، واستمر على ذلك الخلفاء الراشدون فمن بعدهم، ولم تزل الخلفاء الراشدون وسائر الصحابة فمن بعدهم من السلف والخلف على امتثال خبر الواحد إذا أخبرهم بسنة وقضائهم به ورجوعهم إليه في القضاء والفتيا، ونقضهم به ما حكموا به على خلافه، وطلبهم خبر الواحد عند عدم الحجة عن هو عنده، واحتجاجهم بذلك على من خالفهم، وانقياد المخالف لذلك، وهذا كله معروف لا شك في شيء منه، والعقل لا يحيل العمل بخبر الواحد، وقد جاء الشرع بوجوب العمل به فوجب المصير إليه. وأما من قال: يوجب العلم فهو مكابر للحسن، وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق إليه؟ والله أعلم.

\* فَإِنْ ادَّعى قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ بِمَا رَعِمَ مِنْ إِدْخَالِ الشَّرِيطَةِ فِي تَثْبِيهِ الْخَبَرِ، طَوَّلَ بِهِ، وَلَنْ يَجِدَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَى إِيجَادِهِ سَبِيلًا.

وَأِنْ هُوَ ادَّعى فِيمَا رَعِمَ دَلِيلًا يَحْتَجُّ بِهِ قِيلَ لَهُ: وَمَا ذَلِكَ الدَّلِيلُ؟

\* فَإِنْ قَالَ: قُلْتُ لَأَنِّي وَجَدْتُ رِوَاةَ الْأَخْبَارِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَرْوِي أَحَدُهُمْ عَنِ الْآخَرِ الْحَدِيثَ وَلَمَّا يُعَايَنُهُ، وَلَا سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا قَطُّ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ اسْتَجَارُوا رِوَاةَ الْحَدِيثِ بَيْنَهُمْ هَكَذَا عَلَى الْإِزْمَالِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ، وَالْمُرْسَلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ<sup>(١)</sup> اخْتِجَتْ، لِمَا وَصَفْتُ مِنَ الْعِلَّةِ، إِلَى الْبَحْثِ عَنْ سَمَاعٍ رَاوِي كُلِّ خَبَرٍ عَنْ رَاوِيهِ، فَإِذَا أَنَا هَجَمْتُ عَلَى سَمَاعِهِ مِنْهُ لَأَدْنَى شَيْءٍ، ثَبَتَ عَنْهُ عِنْدِي بِذَلِكَ جَمِيعٌ مَا يَرْوِي عَنْهُ بَعْدُ. فَإِنْ عَزَبَ<sup>(٢)</sup> عَنِّي مَعْرِفَةُ ذَلِكَ، أَوْفَقْتُ الْخَبَرَ<sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَوْضِعُ حُجَّةٍ لِإِمْكَانِ الْإِزْمَالِ فِيهِ.

فَيَقَالُ لَهُ: فَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ فِي تَضْعِيفِكَ الْخَبَرَ وَتَرْكِكَ

\* فَيَقَالُ لِمُخْتَرَعِ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي وَصَفْنَا مَقَالَتَهُ، أَوْ لِلذَّابِّ عَنْهُ: قَدْ أُعْطِيتَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِكَ أَنْ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثَّقَةِ عَنِ الْوَاحِدِ الثَّقَةِ حُجَّةٌ يَلْزَمُ بِهِ الْعَمَلُ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ ادَّخَلْتَ فِيهِ الشَّرْطَ بَعْدُ، فَقُلْتَ: حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهُمَا قَدْ كَانَا الثَّقَيَا مَرَّةً فَصَاعِدًا، أَوْ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا، فَهَلْ تَجِدُ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي اشْتَرَطْتَهُ عَنْ أَحَدٍ يَلْزَمُ قَوْلُهُ؟ وَإِلَّا فَهَلُمْ دَلِيلًا عَلَى مَا رَعِمْتَ.

(١) هذا الذي قاله مسلم رحمه الله تنبيه على القساعة العظيمة التي ينبي عليها معظم أحكام الشرع وهو وجوب العمل بخبر الواحد، فينبغي الاهتمام بها والاعتناء بتحقيقها، وقد أطنب العلماء رحمهم الله في الاحتجاج لها وإيضاحها، وأفردوا جماعة من السلف بالتصنيف، واعتنى بها أئمة المحدثين وأصول الفقه، وأول من بلغنا تصنيفه فيها الإمام الشافعي رحمه الله، وقد تقررت أدلتها النقليّة والعقليّة في كتب أصول الفقه، ونذكر هنا طرفاً في بيان خبر الواحد والمذاهب فيه مختصراً. قال العلماء: الخبر ضربان متواتر وآحاد. فالمتواتر ما نقله عدد لا يمكن موافقهم على الكذب عن مثلهم، ويستوي طرفاه والوسط، ويخبرون عن حسي لا مظنون، ويحصل العلم بقولهم، ثم المختار الذي عليه المحققون والأكثرون أن ذلك لا يضبط بعدد مخصوص، ولا يشترط في المخبرين الإسلام ولا العدالة، وفيه مذاهب أخرى ضعيفة وتريعات معروفة مستقصاة في كتب الأصول.

وأما خبر الواحد فهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر، سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر، واختلف في حكمه، فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب



الاحتجاج به إمكان الإرسال فيه، لزمك أن لا تثبت إسناداً معتقناً حتى ترى فيه السماع من أوله إلى آخره؟.

وذلك أن الحديث الوارد علينا بإسناد هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة، فبقيين نعلم أن هشاماً قد سمع من أبيه، وأن أباه قد سمع من عائشة، كما نعلم أن عائشة قد سمعت من النبي ﷺ.

(١) هذا الذي قاله هو المعروف من مذاهب المحدثين وهو قول الشافعي وجماعة من الفقهاء، وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء إلى جواز الاحتجاج بالمرسل، وقد قدمنا في الفصول السابقة بيان أحكام المرسل واضحة وسطاها بسطاً شافياً، وإن كان لفظه مختصراً وجيزاً والله أعلم.

(٢) يقال: عزب الشيء عني بفتح الزاي يعزب، ويعزب بكر الزاي وضما لغتان فصيحتان قرئ بهما في السبع، والضم أشهر وأكثر ومعناه ذهب.

(٣) كنا هو في الأصول أوقفت وهي لغة قليلة، والفصح المشهور وقفت بغير ألف.

\* وَقَدْ يَجُوزُ، إِذَا لَمْ يَقُلْ هِشَامٌ فِي رِوَايَةٍ يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ أَوْ أَخْبَرَنِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ إِنْسَانٌ آخَرُ، أَخْبَرَهُ بِهَا عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَسْمَعْهَا هُوَ مِنْ أَبِيهِ، لَمَّا أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسَلًا،<sup>(١)</sup> وَلَا يُسْنِدَهَا إِلَى مَنْ سَمِعَهَا مِنْهُ.

وَكَمَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، فَهُوَ أَيْضاً مُمَكِّنٌ فِي أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ سَمَاعٍ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ.

(١) ضبطناه «لما» بفتح اللام وتشديد الميم، ومرسلاً بفتح السين ويجوز تخفيف «لما» وكسر سين مرسلاً.

\* وَإِنْ كَانَ قَدْ عُرِفَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ سَمِعَ مِنْ صَاحِبِهِ سَمَاعاً كَثِيراً، فَجَائِزٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَنْزِلَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ فَيَسْمَعَ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْضُ أَحَادِيثِهِ، ثُمَّ يُرْمِلُهُ عَنْهُ أَحْيَاناً، وَلَا يُسَمِّي مَنْ سَمِعَ مِنْهُ. وَيَنْشَطُ أَحْيَاناً<sup>(١)</sup> فَيُسَمِّي الرَّجُلَ الَّذِي حَمَلَ عَنْهُ الْحَدِيثَ وَيَتْرَكَ الْإِسْمَالَ.

وَمَا قُلْنَا مِنْ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْحَدِيثِ مُسْتَقْبَضٌ، مِنْ فِعْلٍ يُقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَيْمَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ.

(١) هو بفتح الباء والسين أي يخف في أوقات.

\* فَمِنْ ذَلِكَ، أَنَّ: أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيَّ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ، وَوَكَيْعاً، وَابْنَ نَعْمَانَ، وَجَمَاعَةً غَيْرَهُمْ رَوَوْا عَنْ: هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلِحِزْمِهِ بِأَطِيبٍ مَا أَجِدُ<sup>(١)</sup>.

فَرَوَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ بِعَيْنِهَا: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَدَاوُدُ الْعَقَّارُ: وَحُمَيْدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَوَهْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَأَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) يقال: حرمه بضم الحاء وكسرها لغتان ومعناه لإحرامه، قال القاضي عياض رحمه الله: قيدناه عن شيوخنا بالوجهين، قال: وبالضم قيد الخطابي والمروزي، وخطا الخطابي أصحاب الحديث في كسره، وقيد ثابت بالكسر، وحكى عن المحدثين الضم وخطأهم فيه وقال: صوابه الكسر كما قال لحله. وفي هذا الحديث استحباب التطيب عند الإحرام، وقد اختلف فيه السلف والخلف، ومنهيب الشافعي وكثيرين استحبابه، ومنهيب مالك في آخرين كراهيته، وسيأتي بسط المسألة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

\* وَرَوَى هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَفَ يُذْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَارْجُلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ<sup>(١)</sup>.

فَرَوَاهَا بِعَيْنِهَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) فيه جل من العلم منها: أن أعضاء الحائض طاهرة وهذا مجمع عليه، ولا يصح ما حكى عن أبي يوسف من نجاسة يدها، وفيه جواز ترجيل المعتكف شعره ونظيره إلى امرأته ولمسها شيئاً منه بغير شهوة منه، واستدل به أصحابنا وغيرهم على أن الحائض لا تدخل المسجد، وأن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد، ولا يظهر فيه دلالة لواحد منهما، فإنه لا شك في كون هذا هو المحبوب، وليس في الحديث أكثر من هذا، فأما الاشتراط والتعريم في حقها فليس فيه، لكن لذلك دلائل أخر مقرر في كتب الفقه، واحتج القاضي عياض رحمه الله على أن قليل الملامسة لا تنقض الوضوء ورد به على الشافعي، وهذا الاستدلال منه عجب، وأي دلالة فيه لهذا؟ وأين في هذا الحديث أن النبي ﷺ لمس بشرة عائشة رضي الله عنها وكان على طهارة ثم صلى بها؟ فقد لا يكون كان متوضئاً، ولو كان فما فيه أنه ما جدد طهارته، ولأن اللمس لا ينقض وضوءه على أحد قولي الشافعي، ولأن لمس الشعر لا ينقض عند الشافعي، كنا نص في كتبه، وليس في الحديث أكثر من مسها الشعر والله أعلم.

\* وَرَوَى الزُّهْرِيُّ وَصَالِحُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ،<sup>(١)</sup> عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ.



فَسَادَ الْحَدِيثُ وَتَوَهَّيْنِي، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الرَّاويَ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَوَى عَنْهُ شَيْئًا، إِمَّا كَانَ الْإِسْطَالُ فِيهِ، لَزِمَهُ تَرْكُ الْاِخْتِجَاجِ فِي قِيَادِهِ<sup>(١)</sup> قَوْلُهُ بِرَوَايَةٍ مَنْ يُعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَوَى عَنْهُ. إِلَّا فِي نَفْسِ الْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ السَّمَاعِ، لِمَا يَتَنَا مِنْ قَبْلُ عَنِ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ نَقَلُوا الْأَخْبَارَ، أَنَّهُمْ كَانَتْ لَهُمْ تَارَاتٌ يُرْسِلُونَ فِيهَا الْحَدِيثَ إِسْطَالًا، وَلَا يَذْكُرُونَ مَنْ سَمِعُوهُ مِنْهُ، وَتَارَاتٌ يَنْشَطُونَ فِيهَا فَيَسْتَنْدُونَ الْخَبَرَ عَلَى هَيْئَةٍ مَا سَمِعُوا، فَيُخْبِرُونَ بِالنُّزُولِ فِيهِ إِنْ نَزَلُوا، وَبِالصُّعُودِ إِنْ صَعِدُوا، كَمَا شَرَحْنَا ذَلِكَ عَنْهُمْ.

(١) هو بقاف مكسورة ثم ياء مثناة من تحت أي مقتضاها.

\* وَمَا عَلِمْنَا أَحَدًا مِنْ أَيْمَةِ السَّلَفِ، مِنْ يَسْتَعْمِلُ الْأَخْبَارَ وَيَتَفَقَّدُ صِحَّةَ الْأَسَانِيدِ وَسَقَمَهَا، مِثْلَ: أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَأَبْنِ عَوْنٍ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَتَشَوْا عَنْ مَوْضِعِ السَّمَاعِ فِي الْأَسَانِيدِ، كَمَا ادَّعَاهُ الَّذِي وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ.

\* وَإِنَّمَا كَانَ تَفَقُّدُ مَنْ تَفَقَّدَ مِنْهُمْ سَمَاعَ رِوَاةِ الْحَدِيثِ مِنْ رَوَى عَنْهُمْ إِذَا كَانَ الرَّاويَ مِنْ عَرَفَ بِالتَّدْلِيلِ<sup>(١)</sup> فِي الْحَدِيثِ وَشُهِرَ بِهِ، فَحَيْثُ يَتَحَسَّنُونَ عَنْ سَمَاعِهِ فِي رِوَايَتِهِ، وَيَتَفَقَّدُونَ ذَلِكَ مِنْهُ، كَيْ تَنْزَاحَ عَنْهُمْ عِلَّةُ التَّدْلِيلِ.

فَمَنْ ابْتَنَى<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُدَلِّسٍ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي رَعَمَ مِنْ حَكِيمًا قَوْلَهُ، فَمَا سَمِعْنَا ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَمِعْنَا، وَلَمْ نَسْمَعْ مِنَ الْأَيْمَةِ.

(١) قد قدمنا بيان التدليس في الفصول السابقة فلا حاجة إلى إعادته.

(٢) هكنا وقع في أكثر الأصول، فما ابتنى بضم التاء وكسر الغين على ما لم يسم فاعله، وفي بعضها ابتنى بفتح التاء والغين، وفي بعض الأصول المحققة فمن ابتنى ولكل واحد وجه.

\* فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ، وَقَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، قَدْ رَوَى عَنْهُ، حُذِيفَةُ<sup>(١)</sup> وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَعَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٣)</sup> حَدِيثًا يُسْنِدُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُمَا ذِكْرُ السَّمَاعِ مِنْهُمَا.

وَلَا حَفِظْنَا فِي شَيْءٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ شَافَهُ حُذِيفَةَ وَأَبَا مَسْعُودٍ بِحَدِيثٍ قَطُّ. وَلَا وَجَدْنَا ذِكْرَ رِوَايَتِهِ لِيَاهُمَا فِي رِوَايَةِ بَعْضِيهَا.

فَقَالَ يَحْيَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ فِي الْقَبْلَةِ: اخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ اخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ اخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ اخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) هكنا هو في الأصول بيلادنا، وكنا ذكره القاضي عياض عن معظم الأصول بيلادهم، وذكر أبو علي الغساني أنه وجد في نسخة الرازي أحد روايتهم صالح بن كيسان، قال أبو علي: وهو وهم والصواب صالح بن أبي حسان، وقد ذكر هذا الحديث النسائي وغيره من طريق ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن صالح بن أبي حسان عن أبي سلمة، قلت: قال الترمذي عن البخاري: صالح بن أبي حسان ثقة، وكنا وثقه غيره، وإنما ذكرت هذا لأنه ربما أشبه بصالح بن حسان أبي الحارث البصري المديني ويقال الأنصاري، وهو في طبقة صالح بن أبي حسان هذا، فإنهما يرويان جميعاً عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، ويروي عنهما جميعاً ابن أبي ذئب، ولكن صالح بن حسان متفق على ضعفه، وأقوالهم في ضعفه مشهورة. وقال الخطيب البغدادي في الكفاية: أجمع نقاد الحديث على ترك الاحتجاج بصالح بن حسان هذا لسوء حفظه وقلة ضبطه والله أعلم.

(٢) هذه الرواية اجتمع فيها أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، أولهم يحيى بن أبي كثير وهذا من أطراف الطرف وأغرب لطائف الإسناد، ولهذا نظائر قليلة في الكتاب وغيره سيمر بك إن شاء الله تعالى ما تيسر منها، وقد جمعت جملة منها في أول شرح صحيح البخاري رحمه الله، وقد تقدم التنبيه على هذا، وفي هذا الإسناد لطيفة أخرى وهو أنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإن أبا سلمة من كبار التابعين، وعمر بن عبد العزيز من أصاغرهم سناً وطبقة وإن كان من كبارهم علماً وقدرًا ودينًا وورعاً وزهداً وغير ذلك، واسم أبي سلمة هذا عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف هذا هو المشهور، وقيل: اسمه إسماعيل، وقال عمرو بن علي: لا يعرف اسمه، وقال أحمد بن حنبل: كنيته هي اسمه، حكى هذه الأقوال فيه الحافظ أبو محمد عبد الغني المقدسي رحمه الله، وأبو سلمة هذا من أجل التابعين ومن أئمتهم، وهو أحد الفقهاء السبعة على أحد الأقوال فيهم، وأما يحيى بن أبي كثير فتابعي صغير كنيته أبو نصر، رأى أنس بن مالك وسمع السائب بن يزيد، وكان جليل القدر، واسم أبي كثير صالح، وقيل: سيار، وقيل: نشيط، وقيل: دينار.

\* وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُحْمَ الْخَيْلَ وَنَهَانَا عَنْ لُحْمِ الْخُمُرِ.

قَرَوَاهُ حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَهَذَا النُّحْوُ فِي الرُّوَايَاتِ كَثِيرٌ، يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا كِفَايَةٌ لِلذَّوِي الْفَهْمِ.

\* فَإِذَا كَانَتْ الْعِلَّةُ عِنْدَ مَنْ وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ، فِي



(١) وأما حديثه عن حذيفة فقوله: «أخبرني النبي ﷺ بما هو كائن»، جهالاتهم.

الحديث أخرجه مسلم.

(٢) أما حديثه عن أبي مسعود فهو حديث نفقة الرجل على أهله، وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما.

(٣) فكنا هو في الأصول، وعن بالواو والوجه حذفها فإنها تغير المعنى.

\* وَلَمْ نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ مَضَى، وَلَا مِمَّنْ أَدْرَكْنَا، أَنَّهُ طَعَنَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ، اللَّذَيْنِ رَوَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَزِيدَ عَنْ حُذَيْفَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ، بِضَعْفٍ فِيهِمَا، بَلْ هُمَا وَمَا اشْتَبَهَهُمَا، عِنْدَ مَنْ لَا قِيَّتَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، مِنْ صِحَاحِ الْأَسَانِيدِ وَقَوِيَّتِهَا. يَرَوْنَ اسْتِعْمَالَ مَا نُقِلَ بِهَا، وَالْإِخْتِجَاجَ بِمَا أَتَتْ مِنْ سُنَنِ وَأَثَارٍ.

\* وَهِيَ فِي رِغْمٍ<sup>(١)</sup> مَنْ حَكَيْنَا قَوْلَهُ، مِنْ قَبْلِ وَاهِيَةٍ مُهْمَلَةٍ. حَتَّى يُصِيبَ سَمَاعُ الرَّأْيِ عَمَّنْ رَوَى.

(١) هو يفتح الزاي وضمها وكسرهما ثلاث لغات مشهورة، ولو قال ضعيفة بدل واهية لكان أحسن، فإن هذا القائل لا يدعي أنها واهية شديدة الضعف متناهية فيه كما هو معنى واهية، بل يقتصر على أنها ضعيفة لا تقوم بها الحجة.

\* وَلَوْ ذَهَبْنَا نَعُدُّ الْأَخْبَارَ الصَّحَاحَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ يَهِنُ بِرِغْمٍ هَذَا الْقَائِلِ، وَنُخَصِّصُهَا لَعَجَزْنَا عَنْ تَقْصِي ذِكْرِهَا وَإِحْصَائِهَا كُلِّهَا.

وَلَكِنَّا أَحْبَبْنَا أَنْ نَنْصَبَ مِنْهَا عَدَدًا يَكُونُ سِمَةً لِمَا سَكَنَتْ عَنْهُ مِنْهَا.

\* وَهَذَا أَبُو عُمَانَ النَّهْدِيُّ<sup>(١)</sup> وَأَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ<sup>(٢)</sup>، وَهُمَا مَنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ<sup>(٣)</sup> وَصَحِبَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْبَذَرَيْنِ هَلَمْ جَرَأً<sup>(٤)</sup>، وَتَقَلَّا عَنْهُمَا الْأَخْبَارَ حَتَّى نَزَلَا إِلَى مِثْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَذَوَيْهِمَا<sup>(٥)</sup>.

\* قَدْ اسْتَدَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٦)</sup> عَنْ أَبِي ابْنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَلَمْ نَسْمَعْ فِي رِوَايَةٍ بَعْثِيهَا أَنَّهُمَا عَايَنَا أَبَا أَوْ سَمِعَا مِنْهُ شَيْئًا.

(١) أما أبو عثمان النهدي فاسمه عبد الرحمن بن مل وتقدم بيانه.

(٢) وأما أبو رافع فاسمه نفع المديني، قال ثابت: لما اعتق أبو رافع بكى فقيل له: ما ييكك؟ فقال: كان لي أجران فذهب أحدهما.

(٣) وأما قوله: (أدرك الجاهلية) فمعناه كانا رجلين قبل بعثة رسول الله ﷺ، والجاهلية ما قبل بعثة رسول الله ﷺ سموا بذلك لكثرة

(٤) وقوله: (من البذرين هلم جرأ)، قال القاضي عياض: ليس هذا

موضع استعمال هلم جرأ لأنها إنما تستعمل فيما اتصل إلى زمان التكلم بها، وإنما أراد مسلم فمن بعدهم من الصحابة. وقوله: (جرأ) منون قال صاحب المطالع: قال ابن الأنباري معنى هلم جرأ سيروا وتهللوا في سيركم وتشتبوا، وهو من الجر، وهو ترك النعم في سيرها، فيستعمل فيما دووم عليه من الأعمال، قال ابن الأنباري، فانتصب جرأ على المصدر أي جروا جرأ، أو على الحال، أو على التمييز.

(٥) وقوله: (وذويهما) فيه إضافة ذي إلى غير الأجناس، والمعروف عند أهل العربية أنها لا تستعمل إلا مضافة إلى الأجناس كذي مال، وقد جاء في الحديث وغيره من كلام العرب إضافة أحرف منها إلى المفردات كما في الحديث: «وتصل ذا رحمك» وكقولهم: ذو يزن، وذو نواس وأشباها، قالوا: هذا كله مقلد فيه الانفصال، فتقدير ذي رحمك الذي له معك رحم.

(٦) وأما حديث أبي عثمان عن أبي فقرة: «كان رجل لا أعلم أحدا أبعد بيتاً من المسجد منه» الحديث، وفيه قول النبي ﷺ: «أعطاك الله ما احتسبت» أخرجه مسلم. وأما حديث أبي رافع عنه فهو: «أن النبي ﷺ كان يعتكف في العشر الآخر فسافر عاماً، فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين يوماً». رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه في سننهم، ورواه جماعات من أصحاب المسانيد.

\* وَأَسْنَدَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ<sup>(١)</sup> وَهُوَ مِمَّنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَكَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا، وَأَبُو مَعْمَرٍ<sup>(٢)</sup> عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَخْبَرَةَ<sup>(٣)</sup> كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، خَبَرَيْنِ.

(١) أما أبو عمرو الشيباني فاسمه سعد بن إلياس تقدم ذكره.

(٢) وأما حديث أبي معمر فأحدهما: «كان النبي ﷺ يسمح مناكبنا في الصلاة» أخرجه مسلم، والآخر: «لا تجزي صلاة لا يقيم الرجل صلبه فيها في الركوع» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم من أصحاب السنن والمسانيد، قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح والله أعلم.

(٣) وأما سخبرة فبسين مهملة مفتوحة ثم خاء معجمة ساكنة ثم موحدة ومفتوحة.

\* وَأَسْنَدَ عُبَيْدُ ابْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا. <sup>(١)</sup> وَعُبَيْدُ ابْنُ عُمَيْرٍ وَلَدٌ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) هو قولها لما مات أبو سلمة قلت غريب وفي أرض غربة: «لأبكيته بكاء يتحدث عنه» أخرجه مسلم. واسم أم سلمة هند بنت أبي أمية واسمه حذيفة وقيل سهيل بن المغيرة المخزومية تزوجها النبي ﷺ سنة ثلاث وقيل اسمها رملة وليس بشيء.



الْخُدْرِيُّ<sup>(١)</sup> ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

(١) وأما أبو سعيد الخدري فاسمه سعد بن مالك بن مثنان منسوب إلى خدرة بن عوف بن الحرث بن الخزرج، توفي أبو سعيد بالمدينة سنة أربع وستين وقيل سنة أربع وسبعين وهو ابن أربع وسبعين. وأما أبو عياش والد النعمان فبالشين المعجمة واسمه زيد بن الصامت، وقيل: زيد بن النعمان، وقيل: عبيد بن معاوية بن الصامت، وقيل: عبد الرحمن.

(٢) أما الحديث الأول: «فمن صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه من النار سبعين خريفاً». والثاني: «إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها» أخرجهما معاً البخاري ومسلم. والثالث: «إن أدنى أهل الجنة منزلة من صرف الله وجهه» الحديث أخرجه مسلم.

\* وَأَسْنَدَ عَطَاءُ ابْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثًا<sup>(١)</sup>.

(١) هو حديث: «الدين النصيحة».

\* وَأَسْنَدَ سُلَيْمَانُ ابْنُ يَسَارٍ عَنْ رَافِعِ ابْنِ خَلِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثًا<sup>(١)</sup>.

(١) هو حديث المخالفة أخرجه مسلم.

\* وَأَسْنَدَ حُمَيْدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْعِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَحَادِيثَ<sup>(١)</sup>.

(١) من هذه الأحاديث: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل» أخرجه مسلم منفرداً به عن البخاري. قال أبو عبد الله الحميدي رحمه الله في آخر مسند أبي هريرة من الجمع بين الصحيحين: ليس لحميد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي هريرة في الصحيح غير هذا الحديث، قال: وليس له عند البخاري في صحيحه عن أبي هريرة شيء، وهذا الذي قاله الحميدي صحيح، وربما اشتبه حميد بن عبد الرحمن الحميري هذا بحميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري الراوي عن أبي هريرة أيضاً، وقد روي له في الصحيحين عن أبي هريرة أحاديث كثيرة، فقد يقف من لا خبرة له على شيء منهما فينكر قول الحميدي توهماً منه أن حميداً هذا هو ذاك، وهو خطأ صريح وجهل قبيح، وليس للحميري عن أبي هريرة أيضاً في الكتب الثلاثة التي هي تمام أصول الإسلام الخمسة أعني سنن أبي داود والترمذي والنسائي غير هذا الحديث.

\* فَكُلْ هَؤُلَاءِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ نَصَبْنَا رَوَايَتَهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَمِعْنَاهُمْ، لَمْ يَحْفَظْ عَنْهُمْ سَمَاعٌ عَلِمْنَاهُ مِنْهُمْ فِي رِوَايَةٍ بَعَيْنَهَا وَلَا أَنَّهُمْ لَقَوْهُمْ فِي نَفْسِ خَبَرٍ بَعَيْنِهِ.

وهي أسانيد عند ذوي المعرفة بالأخبار والروايات من صحاح الأسانيد، لا نعلمهم وهنوا منها شيئاً قط، ولا التمسوا فيها سماعاً بعضهم من بعض.

إِذِ السَّمَاعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُمَكِّنٌ مِنْ صَاحِبِهِ غَيْرُ

\* وَأَسْنَدَ قَيْسُ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَقَدْ أَذْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثَلَاثَةَ أَحْبَارٍ<sup>(١)</sup>.

(١) هي حديث: «إن الإيمان ههنا، وإن القسوة وغلظ القلوب في الفدادين». وحديث: «إن الشمس والقمر لا يكفان لموت أحد». وحديث: «لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان» أخرجهما كلها البخاري ومسلم في صحيحهما. واسم أبي حازم عبد عوف، وقيل: عوف بن عبد الحارث البجلي صحابي.

\* وَأَسْنَدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَقَدْ حَفِظَ عَنْ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ، وَصَحْبِ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثًا<sup>(١)</sup>.

\* وَأَسْنَدَ رَبِيعُ ابْنُ جِرَاشٍ<sup>(٢)</sup> عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثَيْنِ<sup>(٣)</sup> وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثًا<sup>(٤)</sup> وَقَدْ سَمِعَ رَبِيعُ بْنُ عَلِيٍّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَرَوَى عَنْهُ.

(١) هو قوله: «أمر أبو طلحة أم سليم اصنعي طعاماً للنبي ﷺ» أخرجه مسلم. وقد تقدم اسم أبي ليلى وبيان الاختلاف فيه وبيان ابنه وابن ابنه.

(٢) وأما رباعي بكسر الراء وحراش بالخاء المهملة فتقدم بيانها.

(٣) أما حديثه عن عمران فأحدهما في إسلام حصين والد عمران وفيه قوله: «كان عبد المطلب خيراً لقومك منك» رواه عبد بن حميد في مسنده والنسائي في كتابه عمل اليوم والليلة بإسناديهما الصحيحين. والحديث الآخر: «لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله» رواه النسائي في سننه.

(٤) وأما حديثه عن أبي بكره فهو: «إذا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح فهما على جرف جهنم» أخرجه مسلم وأشار إليه البخاري. واسم أبي بكره نفع بن الحارث بن كلدة يفتح الكاف واللام الثقفي، كني بأبي بكره لأنه تلى من حصن الطائف إلى رسول الله ﷺ ببكرة، وكان أبو بكره ممن اعتزل يوم الجمل فلم يقاتل مع أحد من الفريقين.

\* وَأَسْنَدَ نَافِعُ ابْنُ جَبْرِ ابْنِ مُطْعِمٍ، عَنِ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ<sup>(١)</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثًا<sup>(٢)</sup>.

(١) وأما أبو شريح فاسمه خويلد بن عمرو، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عمرو بن خويلد، وقيل: هاني بن عمرو، وقيل: كعب، ويقال فيه أبو شريح الخزاعي والعدوي والكمي.

(٢) أما حديثه فهو حديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره» أخرجه مسلم في كتاب الإيمان هكذا من رواية نافع بن جبير. وقد أخرجه البخاري ومسلم أيضاً من رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري.

\* وَأَسْنَدَ النُّعْمَانُ ابْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ



مُسْتَنَكِرٌ، لِكَوْنِهِمْ جَمِيعاً كَانُوا فِي الْعَصْرِ الَّذِي اتَّفَقُوا فِيهِ.  
وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي أَخَذَهُ الْقَائِلُ الَّذِي حَكَيْنَاهُ فِي  
تَوْهِينِ الْحَدِيثِ، بِالْعِلَّةِ الَّتِي وَصَفَ أَقْلٌ مِنْ أَنْ يُعْرَجَ عَلَيْهِ  
وَيُنَازَرَ ذِكْرُهُ.

إِذْ كَانَ قَوْلًا مُخَذَّتًا وَكَلَامًا خَلْفًا<sup>(١)</sup> لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ  
الْعِلْمِ سَلَفَ، وَيَسْتَنَكِرُهُ مَنْ بَعَثَهُمْ خَلَفَ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا فِي  
رَدِّهِ بِأَكْثَرِ جَمْعٍ مَثَرَحْنَا، إِذْ كَانَ قَدَرُ الْمَقَالَةِ وَقَائِلِهَا الْقَدَرُ الَّذِي  
وَصَفَتَاهُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى دَفْعِ مَا خَالَفَ مَذْهَبَ الْعُلَمَاءِ،  
وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ.<sup>(٢)</sup>

(١) بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَهُوَ السَّاقِطُ الْفَاسِدُ.

(٢) هُوَ بَضْمُ التَّاءِ وَإِسْكَانُ الْكَافِ أَيْ الْإِتْكَالُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
بِالصَّوَابِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالنُّعْمَةُ وَالْفَضْلُ وَالْمِنَّةُ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ وَالْعَصْمَةُ.